الدكتور محمد الجوادي

الهندسة المستأنسة

في غياب الديمقراطية

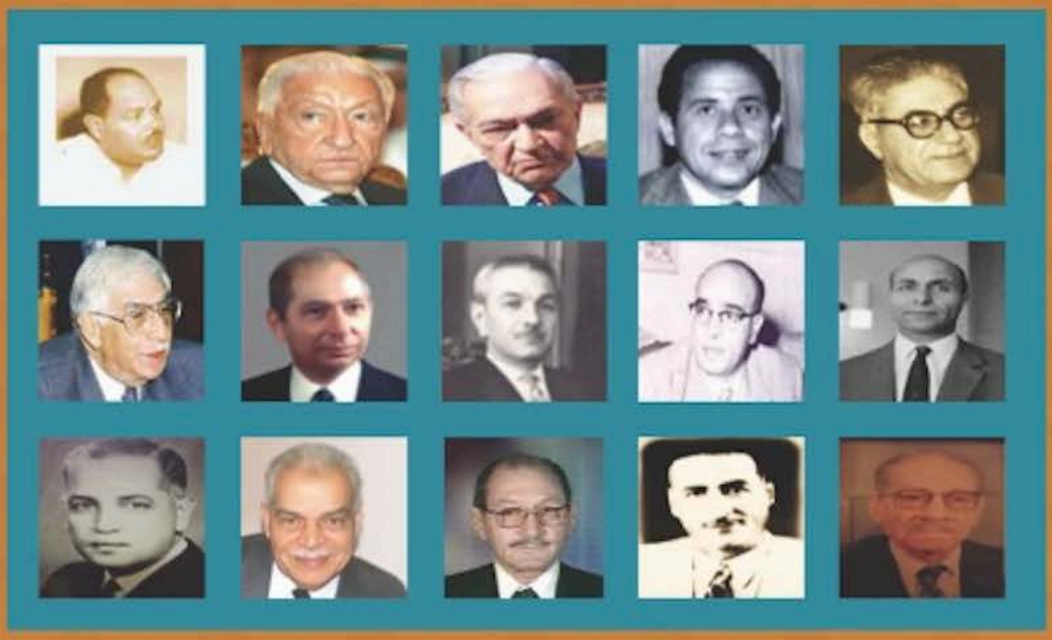

دار الروضة

الهندسة المستأنسة

في غياب الديمقراطية

الدكتور محمد الجوادي

الهندسة المستأنسة

في غياب الديمقراطية

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

الطبعة الأولى

1442 - 2020

ISBN 978-625-7682-15-2

هذا الكتاب

هذه مجموعة من الفصول التاريخية تلقي الضوء على حياة خمس عشرة شخصية هندسية و سياسية مصرية قدر لها أن تلعب الدور الأكبر في علاقة الهندسة بالدولة في مصر منذ ١٩٥٢ وحتى الآن في المنطقة السلطوية الأقل تأثيرا ولمعانا من تجليات الهندسة المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي أو ما تطور عنه (كحالة المهندس أحمد عبود باشا ومعاصريه والمهندس عثمان أحمد عثمان ومعاصريه) و في المنطقة العملية التنفيذية الأقل ارتباطا بالأداء الأكاديمي ، ومع أن الأمر لا يخلو من مناطق للتقاطع والتماس والتلامس فإننا معنيون بالتيار العريض الكفيل بتكوين الرؤية التاريخية لحالة الهندسة في ظل حكم ٢٣ يوليو أو حكم الشمولية أو دولة الضباط .

وأبدأ فأقول إنني فكرت أن أطلب من الخطاط العظيم أن يجعل كلمة المستأنسة بلا فتحة وبلا كسرة كي تكون قابلة للقراءة على أنها اسم فاعل : المستأنِسة واسم مفعول: المستأنَسة ، ذلك أن هذا التذبذب والتردد و الجمع بين الفاعلية و المفعولية هو جوهر المعنى الذي يريد هذا الكتاب أن يدل القراء عليه، فالهندسة في سيرة حياة هؤلاء المهندسين الذين اشتغلوا بالسياسة كانت في حقيقتها تستند إلى ما يتيحه لها المناخ المرتبط بما يسمي حكم الفرد وغياب الديموقراطية، أو سيادة الشمولية، كما كانت في حقيقتها أيضاً خاضعة تماماً (أو في الأغلب الأعم) لهذا الحكم حتى ليبدو بوضوح أنها تحت سيطرته.

ليس سراً أن فعل الاستئناس في اللغات المختلفة وليس العربية وحدها يعني ثلاث درجات من الاستجابة : أولها وأدناها الخضوع بما فيه من درجات قد تصل إلى الخضوع التام أو ما يسمى بالإذعان ، وثانيها هو جلب المتعة والمسرة وكسر الوحدة والوحشة بما في ذلك من درجات قد تصل إلى التفرغ لمثل هذه المهمة فإن لم يكن المتفرغ إنسانا فهو على الأقل كائن حي له من المشاعر والاستجابات ما يعبر عن القدرة على أداء وظيفة الاستئناس وما يتبعها من الأنس ، ومن هنا جاء التعبير بالألفة عن المعنى الثاني من معاني الإستئناس ، أما المعنى الثالث فهو الاعتماد المعنوي الذي قد يصل إلى درجات لا يمكن معها للأول أن يعيش في غياب الآخر، وهو ما يعني نمطا من أنماط التلازم القائم على التعايش أو العيش المشترك .

وفي الحقيقة فإن علاقة الهندسة بمجتمع ٢٣ يوليو كانت تعبيراً تاماً عن هذه المعاني الثلاثة التي يشي بها فعل الاستئناس الذي اعتمدنا على إيجاءاته في عنوان الكتاب ، ولهذا فلم يكن غريبا أن نبدأ هذا الكتاب بالحديث عن المهندس الذي يفوق الآخرين قيمة وأثراً وفكراً و هو المهندس أحمد عبده الشرباصي الذي وصل إلى مجلس الرئاسة كواحد من أول ثلاثة مدنيين يصلون إلى هذا المستوى من قبول الضباط بمشاركة المدنيين لهم في أعلى هيئاتهم ، وقد كان قبل هذا وبعده بفكره ولفظه قادرا على التعبير عن روح وطنه في لحظات الحرج في تاريخها فأدى دوره بشجاعة فائقة وتهذيب بالغ وتجرد ملحوظ جعله يحتفظ بالود مع من كان هدفا لسهام نقده في العريضة الشهيرة ١٩٧٢ وهو الرئيس أنور السادات نفسه .

ثم نرسم في الفصل الثاني صورة لوزير نابه ناجح بكل المقاييس و هو المهندس أحمد عز الدين هلال الذي قدر له أن يضع لمصر يدها على ثروتها البترولية على نحو رائع، وأمين ومخلص، لكنه كان أعزّ على نفسه من أن ينزلق إلى بحار السياسة على النحو الذي يفهمه معاصروه، مع أنه كان قادراً ومتمكنا من كل مؤهلات العمل الاستراتيجي لا السياسي فحسب. ثم نتناول ملامح صورة ثالثة تتمثل في المهندس محمود يونس وما أحاط به من نجاح ومن تغييب على نحو لم يكن نادراً في عصر الرئيس جمال عبد الناصر حتى وإن كان غير منطقي فقد انتقل بقسوة ناصرية ، كانت معروفة ومعتادة ، من جوار الشمس إلي ما وراء الشمس .

ونبدأ الباب الثاني الذي يضم سيرة ثلاثة من رؤساء الوزراء بالدكتور مصطفى خليل الذي هو شخصية الفصل الرابع من هذا الكتاب والذي بلغ من استئناسه بالسلطة واستئناسها به أن اصبح وزيراً للخارجية بالإضافة إلى رئاسة الوزارةَ !

ولم يكن غريبا أن يكون الدكتور عزيز صدقي هو شخصية الفصل الخامس بنشاطه السياسي الذي اجتمع مع نشاطه التنفيذي والحكومي حتى أصبح في عامين تاليين أمينا للاتحاد الاشتراكي ورئيسا للوزراء، كما كان على الدوام على صلة وثيقة بنقابات العمال واتحادات العمال.

ثم تأتي شخصية المهندس محمد صدقي سليمان لتكون شخصية الفصل السادس في هذا الكتاب على الرغم من أنه سبق زميليه إلى رئاسة الوزراء، وقد تصادف وصوله إلى رئاسة الوزارة مع كثير من التعبير بالرضا عما حققه من حب العاملين

في السد العالي له ولمثابرته ودأبه وتفانيه في العمل ، حتى وإن كان قرار اختياره لرئاسة الوزارة في حقيقة الأمر تعبيراً عن التنامي الذي وصل الذروة في سطوة العسكريين بقيادة المشير عبد الحكيم عامر وحرص الرئيس جمال عبد الناصر على إرضائهم.

و ننقل بعد هذا إلى الباب الثالث الذي خصصناه لشهداء السياسة فنذكر دور المهندس عبد العظيم أبو العطا ومحنته الأقرب إلى النبل في نهاية عهد الرئيس أنور السادات واستشهاده في السجن في أول عهد الرئيس حسني مبارك .

ونذكر دور اثنين من المهندسين اللذين واجها القدر القاسي نهاية عهد الرئيس حسني مبارك على الرغم من أنهما كانا من العلامات البارزة في ذلك العصر ، وهما المهندس محمد فهيم ريان الذي أحيا مصر للطيران والمهندس إبراهيم سالم محمدين الذي أحيا صناعة الصلب في مصر.

وننتقل الى الباب الرابع الذي نقدم فيه نماذج لثلاثة من المهندسين الذين شغلوا الوظائف السيادية فنقدم في الفصل العاشر نموذجا من أبرز المهندسين الذين تولوا وزارة الإنتاج الحربي وهو المهندس عبد الوهاب البشري الذي قدر له أن يتولى وزارة الحربية في حياة المشير عبد الحكيم عامر نفسه ليكون مسئولا عن الشق التنفيذي بينما المشير مشغول بالطبع بالتخطيط للعمليات الحربية والتسليح والتدريب، ومن أعجب ما مرّ بي في حياتي مع التاريخ أنني عندما نشرت أنه كان وزيرا للحربية ، في بداية ما نشرت عن تاريخ وزارات عهد الثورة ، حرصت من باب احترام المنطق على أن أشير إلى هذا المعنى مع السرد التاريخي إتقاء لحملات أوتوماتية من التكذيب أو التسفيه تعود أهلنا أن يطلقوها بصورة جماعية إذا ما صادفوا مثل هذه الحقيقة المستغربة ، وكأنما كانت كل الهيئات المعنية بالتسجيل التوثيق و التاريخ حتى في اجهات السيادية تنتظر مثل هذا النص/المخرج لتضعه مع اسم المهندس محمد عبد الوهاب البشري و صورته في سياق من تولوا وزارة الحربية (لأن هذا حقه التاريخي وإن كانوا يستنكفون أن يضعوه وسط القادة الكبار) وبخاصة أنه كان وزيرا في وجود المشير عبد الحكيم عامر الذي اختص نفسه أيضا بلقب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ، ولهذا السبب فإننا نجد الآن هذا النص موحدا حتى في كل الموسوعات و قواعد البيانات ومواقع الشبكة العنكبوتية.

ونقدم في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر صورة غير مشهورة لأداء القيادات الهندسية في وظيفة سيادية رقابية من خلال رسم صورتين لمهندسين رأسا الجهاز المركزي للمحاسبات هما المهندس سمير حلمي ١٩١٨- ١٩٨١ الذي رأس الجهاز بعد زميله المهندس محمد صدقي سليمان وقبل الدكتور عاطف صدقي ١٩٣٠- ٢٠٠٥ ، وثانيهما هوالمهندس محمد عادل حسن الذي رأس الجهاز بعد الدكتور عاطف صدقي.

وننتقل الى الباب الخامس والأ خيرالذي الذي نقدم فيه نماذج لثلاثة من المهندسين الذين شغلوا الوزارة وأفادوا منها في الحياة البرلمانية والسياسية ، فنقدم صورة لوزير من وزراء الاشغال العمومية المحظوظين هو المهندس عبد الخالق الشناوي ١٩٠٦- ١٩٩٧ الذي آثر أن يعلن عن وفديته القديمة حين تأسس حزب الوفد الجديد، وخاض غمار الحياة السياسية الحزبية من هذا الموقع . و نقدم أيضا صورة لزميل له ولد قبله وعاش مثل عمره لكنه وصل الى الوزارة بعده وهو المهندس إبراهيم زكي قناوي ١٩٠١- ١٩٩٢ الذي قدر له أن يتجنب تقلبات السياسة وأن يحفظ مكانته على مدى القرن كله . ونذكر دور المهندس محمد ماهر أباظة ١٩٣٠- ٢٠٠٧ الذي استطاع أن ينظم لمصر مواردها الكهربائية على مدى عشرين عاماً في صمت ودأب وأمانة والتزام واحتفظ مع هذا بكرسي شبه دائم في البرلمان.

على هذا النحو نحاول أن نرسم صورة لا بأس بها للهندسة المستأنسة في ظل غياب الديموقراطية وحضور حكم الفرد.

و هكذا باختصار فإن الكتاب يقدم أطروحاته المتعددة من خلال خمسة أبواب يتضمن كل منها ثلاث شخصيات تعبر عن الجوهر الذي يقدمه الباب ، وهكذا تتوالى أبواب الكتاب الذي يتضمن بابا لنواب رئيس الوزراء الثلاثة الذين مثلوا تعبيرا عن قيم حاكمة و كانوا مع هذا مرشحين بقوة ليكونوا رؤساء للوزارة لولا أن العصر كان أصغر من أن يستوعبهم، وباباً ثانيا لرؤساء الوزراء الثلاثة بإنجازاتهم وصعودهم ، كما يقدم على الوجه الآخر ثلاثة من المهندسين الذين تولوا وظائف سيادية غير هندسية في ظاهرها ، وثلاثة من الوزراء المهندسين الذين آذتهم السياسة أو قتلتهم ، وثلاثة آخرين من الذين افادتهم السياسة.

أدعو الله سبحانه و تعالى أن يجعل عملي هذا خالصا لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها المطبعية في ظل غربتي ومرضي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعفني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تنطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنَفَس يتقطع ، والأمل يتضعضع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدني برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله.

والله سبحانه وتعالي أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني. والله سبحانه وتعالي أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقى، والفضل والهدي، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساؤلات الباحثين. والله سبحانه وتعالي أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعّمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ،ومتواترة ،ومتنامية، فله سبحانه وتعالي - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د. محمد الجوادي

الباب الأول رموز الحكمة و الثروة و التمصير

الفصل الأول : المهندس أحمد عبده الشرباصي

رمز الحكمة و مهندس الاتزان في عصر الميلان

قيمته التاريخية

المهندس أحمد عبده الشرباصي ١٨٩٩- ١٩٨٤ هو المهندس الأول في عهد ٢٣ يوليو مع احترامنا للآخرين جميعا ، وهو سياسي بارز، ومهني لامع ، ورجل دولة مخضرم ، مثل لعصري الرئيسين جمال عبد الناصر وأنور السادات ما تمثله صمامات الأمان في عصور الميلان ، فقد عرف بقدراته المهنية والسياسية والاجتماعية واللغوية والثقافية، وبمهارته في التعامل مع مشكلات عصره، وبالقدرة الفائقة علي التوافق المشرف مع عصر الثورة وطابعه الشمولي، وهو واحد من الندرة النادرة الذين عملوا مع الثورة دون أن تجرحهم أو تفقدهم الاحترام، وكان علي صلات واسعة بالعائلات الكبيرة، و كان أقرب إلى أن يكون علامة نسابة في عصر ندر فيه علماء الأنساب.

ظل المهندس أحمد عبده الشرباصي طيلة الستينيات والسبعينيات يمثل في الوجدان المصري قيمة مهمة، فهو المهندس والسياسي والأديب والذي صدر في ذلك كله عن ثقافة عميقة، وحكمة رائعة ، و بالإضافة إلى دوره المهني والسياسي فإنه نجح في تقليل سطوة الناصريين ضد العائلات القديمة للدرجة التي اتهم فيها بالرجعية فكان معرضا للبطش الشديد لولا صلته الوثيقة بالرئيس عبد الناصر منذ تعارفا وهما يعملان في السودان .

قيمته في الفكر السياسي العربي

صاغ المهندس أحمد عبده الشرباصي في وثيقة ١٩٧٢ بفكره قبل لفظه الأساس الفكري الذكي والمبرر الذي استند اليه الرئيس السادات في تكوين الاقتناع بضورة الانسحاب من التورط الشديد في العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وهو ما كاد يتحول بالسياسة المصري الى انسحاق استراتيجي تام في ظل قسوة الحاجة الى التسليح في معركة إزالة اثار العدوان ، ومن الانصاف ان نذكر ان أحدا غيره لم يكن يملك صياغات من قبيل القول بأنه إن صح أن الزمن عامل محايد، فالأصح أنه ينحاز،

بغير تردد، ضد أولئك الذين لا يحسنون تقديره وقد آن لمصر أن تحسن تقديره ومن قبيل القول بأن العمل العربي من أجل التحرير لم يرق بعد إلى مستوى الخطر الذي يهدد الأمة ، ومن قبيل القول بأنه ما من مصري يملك اليوم أن يلوذ بالصمت، ومن قبيل أن مصر وجودا ومصيرا تمتحن اليوم امتحانا شديدا ، ومن قبيل وصف امتهان الحرية، ومن قبيل أن انتشار الخوف والنفاق، أدى إلى الذل والهوان .. ومن قبيل محالفة الشيطان ..... وهي عبارات كانت كفيلة بتصفية الموقعين على الوثيقة جسديا لو أنهم كتبوها وهم يعيشون في عصر آخر قبل عصر السادات .

مكانته بين المدنيين الستة الكبار في عهد ١٩٥٢

استطاع المهندس أحمد عبده الشرباصي أن يقود خطواته في الحياة العامة إلي مكانة رفيعة جمعت بين الالتزام الخلقي والنجاح السياسي، وقد أقدم حين كان يحب الإقدام حتي ولو كان الإقدام خطرا في ظاهره، وأحجم حين كان ينبغي الإحجام حتي وإن كان صعبا علي النفس إقناعها بمثل هذا.

وقد بقي للمهندس أحمد عبده الشرباصي سحره ورونقه وجاذبيته طوال سنوات ممتدة وحتي توفي ، وقد كان واسع الصلة بالحياة الفكرية ، ودودا ، عطوفا ، وعلى سبيل المثال فقد كان من الحريصين على تهنئتي بفوزي بجائزة مجمع اللغة العربية في ١٩٧٨ .

وقد استطاع أن يحظى في وجدان المثقفين المصريين بمكانة أرفع من تلك التي احتلها صنواه في وزارات الثورة : الدكتور محمود فوزي ١٩٠٠- ١٩٨١ والدكتور نور الدين طراف ١٩١٠- ١٩٩٥ وهما اللذان حظيا بمناصب أرفع في الدولة، إذ وصلا إلي رياسة الوزارة أو ما يناظرها لكنهما لم يصلا الى مكانته في الوجدان والبيان والفاعلية والايجابية، كما انه قدر له ان يحتفظ بمكانته من دون أن يصاب بما أصيب به صديقه و صنوه الآخر الشيخ احمد حسن الباقوري ١٩٠٧- ١٩٨٥ من أزمة عنيفة مع النظام، ومن دون أن يلجأ إلي التقلب الحاد في توجهاته نحو رجال الثورة كما حدث مع فتحي رضوان ١٩١١- ١٩٨٨، ولا إلى الهدوء التام الذي كان طابع المستشار أحمد حسني .

وهكذا بقيّ له تميزه أو سحره الخاص بين أكبر ستة من المدنيين ساروا مع عهد الثورة منذ بدايته!

نشأته

ولد المهندس أحمد عبده الشرباصي بكفر أبو ذكري بمحافظة الدقهلية في الثاني عشر من أبريل (١٨٩٩) وتلقي تعليمه الأولي بقريته وبقريتين مجاورتين لها هما: منشأة عاصم، وميت الخولي عبد الله، ثم في مدرسة المنصورة الابتدائية، وبعد أن حصل علي الشهادة الابتدائية (١٩١٤) انتقل إلي القاهرة حيث التحق بمدرسة ثانوية أهلية عمل فيها أوائل الخريجين في مدرستي دار العلوم والمعلمين العليا، ثم التحق بعد حصوله علي شهادة الكفاءة بالمدرسة الثانوية الكبرى، وهي مدرسة أهلية، ومنها حصل علي الشهادة الثانوية والتحق بمدرسة المعلمين العليا (١٩١٨)، وعندما اندلعت ثورة ١٩١٩ اشترك في الثورة والمظاهرات فاعتقل وسجن في سجن المحافظة ثم في القلعة، وتتابعت الأحداث السياسية وحرم من الامتحان، فترك مدرسة المعلمين العليا والتحق بمدرسة الهندسة وتخرج فيها (١٩٢٤)، وفور تخرجه عمل بتفتيش الري بالمنصورة، ثم تنقل بعد ذلك في كثير من أنحاء مصر الكبرى التي شهد هو نفسه فيما بعد عصر قصقصتها ، وارتقي كثيرا من المناصب في إطار مهنته حتي أصبح مساعدا للمفتش العام للري المصري بالسودان، وهو المنصب الذي كان يشغله حين استدعته الثورة (يوليو ١٩٥٣) ليشغل منصب وزير الأشغال.

عمله المستمر وزيرا للأشغال

أسهم المهندس أحمد عبده الشرباصي في مشروعات الري والصرف الزراعي التي تمت في عصر الليبرالية ، وشارك في دراسة مشروع السد العالي، وقد عمل وزيرا للأشغال (١٩٥٣ ـ ١٩٥٨) في وزارات الرئيس محمد نجيب الثانية وعبد الناصر الأولي، ونجيب الثالثة، وعبد الناصر الثانية، فلما قامت الوحدة مع سوريا احتفظ بمنصبه وزيراً للأشغال، وعند تشكيل ثاني وزارات عهد الوحدة وتشكيل المجلس التنفيذي الذي رأسه زميله الدكتور نور الدين طراف (أكتوبر ١٩٥٨) أصبح المهندس أحمد عبده الشرباصي وزيرا مركزيا للأشغال وعين المهندس موسي عرفة وزيراً تنفيذياً لها في الإقليم المصري، واستمر الوضع كذلك في سبتمبر ١٩٦٠ في المجلس التنفيذي الذي رأسه كمال الدين حسين.

وفي رابع وزارات الوحدة التي شكلت في أغسطس ١٩٦١ برئاسة الرئيس عبد الناصر احتفظ المهندس أحمد عبده الشرباصي بوزارة الأشغال أيضا.

وفيما بعد الانفصال تولي المهندس الشرباصي أيضا وزارة الأشغال في وزارة عبد الناصر الثامنة (أكتوبر ١٩٦١ ـ سبتمبر ١٩٦٢)، وهكذا ظل الشرباصي بمثابة الرجل الأول في قطاع الأشغال منذ يوليو ١٩٥٣ وحتي سبتمبر ١٩٦٢.

عضويته في مجلس الرياسة

في سبتمبر ١٩٦٢ ارتقي منصب المهندس أحمد عبده الشرباصي ليكون عضوا في مجلس الرئاسة بدرجة نائب رئيس جمهورية مع الباقين علي قيد الحياة من أعضاء مجلس قيادة الثورة، وكان واحداً من اثنين فقط من المدنيين اختيرا لعضوية هذا المجلس، وكان هذا المجلس يضم من العسكريين عشرة هم الرئيس عبد الناصر نفسه و نواب رئيس الجمهورية الخمسة وهم: عبد الحكيم عامر، وعبد اللطيف البغدادي، وزكريا محيي الدين، وحسين الشافعي ، وكمال الدين حسين، مع رئيس مجلس الأمة أنور السادات، وعضو مجلس قيادة الثورة السابق حسن إبراهيم، ورئيس المجلس التنفيذي علي صبري، ثم المهندس أحمد عبده الشرباصي، ونور الدين طراف، وكمال الدين رفعت. وفي ذلك الوقت تشكلت وزارة علي صبري الأولي باسم المجلس التنفيذي، وفيها تولي المهندس حسن زكي (المولود ١٨٩٣) وزارة الأشغال ليخلف المهندس أحمد عبده الشرباصي بعد طول عهده بالوزارة .

عودته للوزارة نائبا لرئيس الوزراء

عند إعادة تنظيم مناصب الدولة وتشكيل علي صبري لوزارته الثانية (مارس ١٩٦٤) قبل المهندس الشرباصي (وكذلك نور الدين طراف وكمال الدين رفعت، (وقد كانوا هم الثلاثة أعضاء في مجلس الرئاسة) العمل نوابا لرئيس الوزراء علي صبري وأصبح ترتيب المهندس أحمد عبده الشرباصي (حسب المرسوم) ثاني نائب لرئيس الوزراء (بعد نور الدين طراف)، ولكن منصبه انتقل إلي قطاع آخر فأصبح نائبا لرئيس الوزراء للأوقاف وشئون الأزهر ووزيرا للأوقاف (مارس ١٩٦٤ ـ أكتوبر ١٩٦٥)، وفي هذه الوزارة ظل المهندس حسن زكي أيضا وزيرا للأشغال وقد أصبح اسمها وزارة الري.

ومع تشكيل وزارة زكريا محيي الدين (أكتوبر ١٩٦٥ ـ سبتمبر ١٩٦٦) فإن نور الدين طراف اعتزل العمل الوزاري نهائيا ، وأصبح المهندس أحمد عبده الشرباصي هو التالي مباشرة لرئيس الوزراء زكريا محيي الدين ، وتوسع نطاق إشرافه وأصبح مسمي منصبه نائب رئيس الوزراء للأوقاف والشئون الاجتماعية وشئون الأزهر،

وقد عين معه في الوزارة الدكتور أحمد خليفة نائبا لوزير الأوقاف والشئون الاجتماعية.

اعتزاله العمل الوزاري

فلما شكل صدقي سليمان وزارته (سبتمبر ١٩٦٦) اعتزل المهندس أحمد عبده الشرباصي العمل الوزاري نهائيا، وإن بقي قريبا من النظام.

الاتحاد الاشتراكي

شارك المهندس أحمد عبده الشرباصي كذلك في أنشطة الاتحاد الاشتراكي، واختير عضواً في اللجنة التنفيذية العليا (أكتوبر ١٩٦٢)، ورأس أمانة الفلاحين في الاتحاد الاشتراكي (ديسمبر ١٩٦٤).

المجالس القومية

وطيلة عهد الرئيس السادات شارك المهندس أحمد عبده الشرباصي في كثير من اللجان والمجالس، واختير عضوا في المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية عند تأسيسه (١٩٧٤).

عضويته في مجمع اللغة العربية

انتخب المهندس أحمد الشرباصي لعضوية مجمع اللغة العربية في العام المجمعي ١٩٦٤/ ١٩٦٥ وكان انتخابه في الكرسي الثاني عشر الذي خلا بوفاة أستاذ الجيل أحمد لطفي السيد ، وفي مجمع اللغة العربية ظل يشغل هذا الكرسي عشرين عاما وقد خلفه فيه الأستاذ الشيخ محمد نايل .

مشاركته في كتابة وثيقة ١٩٧٢

تعارف المراقبون السياسيون على أن المهندس أحمد عبده الشرباصي هو الذي تولي كتابة العريضة الشهيرة التي قدمها عام ١٩٧٢مجموعة من رجال الحكم السابقين للرئيس السادات (وقد سماها الرئيس السادات من باب التندر بالعريضة). وقد جاءت في ظل الانفراجة الكبيرة في حريات التعبير والحركة التي أتاحها الرئيس السادات بعدما قام بما سماه حركته التصحيحية (١٥ مايو ١٩٧١) وكما هو معروف فقد كان قد أصبح من الممكن (وهذه هو التعبير الدقيق وهو كما هو ظاهر متأثر بصياغة الزمن في اللغة الإنجليزية التي تعبر بأفعال من قبيل : كان قد أصبح)

لبعض قادة الرأي والعمل التنفيذي أن يجتمعوا ويتشاوروا وينتهوا إلى شيء مكتوب، وهذا هو جوهر ما حدث في وثيقة (عريضة) ١٩٧٢ الشهيرة التي سبقت وثيقة (عريضة) أخرى وقعها عدد من الكتاب في مطلع ١٩٧٣.

ويمكن القول على سبيل الإجمال بأن النقطة الجوهرية في هذه الوثيقة (التي سماها الرئيس السادات بالعريضة) كانت تطالب في صراحة بعمل شيء من أجل إنقاذ مصر من وهدة الهزيمة ، وما صحبها من الهزيمة النفسية العميقة ، والمضاعفات التي ترتبت على زيادة الارتباط بالاتحاد السوفيتي دون جدوى..

الأرجح أنه هو الذي كتب الوثيقة

لا تزال أغلب الروايات ترجح تماما أن المهندس أحمد عبده الشرباصي، هو من كتبها أما بعض الروايات التي تقترب من الندرة فترجح أن الذي كتبها هو المستشار محمد عصام الدين حسونة، وزير العدل الأسبق، الذي ذكر في مذكراته أنه هو الذي كتبها، وأن المهندس الشرباصي كان قد تردد أو تحفظ على توقيعها بسبب مشاركة وزير سابق آخر للري (أي عبد الخالق الشناوي) في هذا التوقيع، ووقعها مع هذين الرجلين ثمانية آخرون كان منهم اثنان من أعضاء مجلس قيادة الثورة، ونائب رئيس وزراء سابق أصبح رئيسًا للوزراء في عهد السادات.

ومع هذا فإننا نلاحظ أن الشرباصي نفسه لم يطور موقفه في كتابة تلك الوثيقة أو العريضة إلى عداء لعهد الرئيس السادات، وإنما عاش بقية العهد متعاونا ومشاركا..

اكتسبت هذه الوثيقة أهميتها من أن الموقعين عليها كانوا جميعا من رجال الدولة في عهد الثورة، وكان من بينهم اثنان شغلا عضوية مجلس قيادة الثورة، وثالث (هو الشرباصي) كان عضوا في مجلس الرياسة مع العضوين السابقين، وعاشر كان نائبا لرئيس الوزراء في عهد عبد الناصر وأصبح رئيسا للوزراء في عهد السادات، واثنين من الوزراء غير هؤلاء جميعا، وبينهما القائد الأشهر للقوات الجوية ، ومعهم اثنان من المحافظين، ونقيب الأطباء الأشهر.

الموقعون على الوثيقة

هؤلاء هم الموقعون، على الوثيقة و قد كان هو ثالثهم من حيث البروتوكول :

- عبد اللطيف البغدادي.

- كمال الدين حسين.
- المهندس أحمد عبده الشرباصي باشا، رئيس الوزراء الأسبق.
- المستشار محمد عصام حسونة، وزير العدل السابق.
- الفريق مدكور أبو العز، قائد القوات الجوية والدفاع الجوي سابقا.
- المهندس عبد الخالق الشناوي، نقيب المهندسين ووزير الري سابقا.
- أحمد كمال أبو الفتوح، محافظ القليوبية السابق.
- الدكتور رشوان فهمي، أستاذ بكلية طب الإسكندرية ونقيب الأطباء الأسبق.
- صلاح دسوقي، محافظ القاهرة الأسبق.
- الدكتور مصطفي خليل، نائب رئيس الوزراء الأسبق.

ولنقرأ معا ما تضمنته هذه الوثيقة أو العريضة .

البداية بإثبات الولاء

بدأت الوثيقة بالتأكيد على فكرة ولاء كتابها (أو بالأحرى الموقعين عليها) لمصر وحدها، وأنهم مدينون لمصر بأنها منحتهم شرف خدمتها في الصف الأول في مواقع متقدمة، ومن ثم فإنهم يشعرون بأن هذا الدين يلزمهم بتجنب الصمت الذي لا يمكن أن يلوذ به أي مصري مخلص:

" السيد رئيس الجمهورية

تحية طيبة وبعد..

فإنه ما من مصري يملك اليوم أن يلوذ بالصمت.

وأولئك الذين يملكون الرأي ويحبسونه، ضنا به، أو حذر العواقب، إنما يرتكبون في حق مصر إثما لا يغتفر.

إن الموقعين على هذا الخطاب مصريون، تلك هي صفتهم الوحيدة، يتوجهون بها إلى رئيس الدولة، مدركين كل الإدراك أنهم لا يفضلون أحدا من أبناء مصر إلا بأمر واحد، أنهم أثقل حملا. لقد منحتهم مصر ذات يوم شرف خدمتها، وبوأتهم مكانا رفيعا بين الصف الأول من خدامها.

إن لمصر إذن في ذمتهم دينا مضاعفا.

إنهم ليتقدمون بهذا الخطاب، وفاء لدين مصر، وولاء لها.

إحساسهم بتهديد الظرف للوجود المصري نفسه

ثم لفتت الوثيقة النظر إلى أن المحنة التي تعيشها مصر في ذلك الوقت كانت محنة غير مسبوقة، لأنها كانت تهدد الوجود المصري لا الأرض وحدها، منبهة إلى أن العون الذي يقدمه الاتحاد السوفيتي كان دون المستوى الذي يسمح بالتحرير واسترداد الحق، كما أن العمل العربي لا يزال أقل من أن يرتفع إلى مستوى الخطر الذي يحيق بالأمة العربية لا بمصر وحدها:

" السيد الرئيس..

"لم تعرف مصر على ما حفل به تاريخها من محن، محنة كتلك التي تمر بها. إن المحنة التي أطبقت على مصر لا تهدد الأرض وحدها.

" إن مصر، حضارة وتراثا، عقيدة وقيما، فضلا وعملا، فكرا وعلما وأملا، إن مصر وجودا ومصيرا تمتحن اليوم امتحانا شديدا، ودّ الأعداء لو كان فيه هلاكها .

" إن الغزو الإسرائيلي يدنس منذ خمس سنين، جزءا غاليا من أرض مصر، وفي نيته، وقد أعد لها بالإصرار على العدوان ويغريها بالمزيد.

"إن الاتحاد السوفييتي، القوة الكبرى الأخرى، تقدم لنا من العون القدر الذي لا يأذن حتى اليوم، بتحرير الأرض، واسترداد الحق.

"إن الدول العربية، لأسباب متباينة...، لم تستجمع بعد كل قواها، ومن ثم فإن العمل العربي، من أجل التحرير لم يرق بعد، إلى مستوى الخطر الذي يهدد الأمة".

زلزلة البنيان الاجتماعي

وسرعان ما وصلت الوثيقة إلى جوهر ما كررنا الحديث عنه في كتابنا عن الرئيس السادات ، وهو أن البنيان الاجتماعي لمصر في ذلك الوقت قد أصيب بزلزال شديد هو هزيمة يونيو (وقد حرص أصحاب الوثيقة على أن يعبروا عنها بالهزيمة لا بالنكسة)، كما حرصوا على الإشارة الذكية إلى أن البنيان نفسه كان قد أصيب (قبل الهزيمة) بصدوع ، فجاءت الهزيمة فأظهرت هذه الصدوع القديمة بالإضافة إلى ما سببته من صدوع جديدة:

"إن البناء الداخلي يوشك أن ينقض. فإن هزيمة يونيو، بأسبابها، وأحداثها، وعواقبها، قد زلزلزت البناء الوطني، فكشفت فيه صدوعا، وأحدثت صدعا..

ويشخص كتاب الوثيقة عيوب البنية التي أفرزت هزيمة يونيو ١٩٦٧، من دكتاتورية وديمقراطية مزيفة في غيبة القانون، وكثرة التشريع الاستثنائي، فضلا عن امتهان الحرية، وانتشار الخوف والنفاق، مما أدى إلى الذل والهوان، منبهين إلى أن الطريق لا بد أن يتغير لتعود مصر إلى صناعة مجدها على نحو ما صنعته من قبل".

ثم صاغت الوثيقة هذه المعاني بعبارات حاسمة الدلالة حيث قالت :

" ولدت هزيمة يونيو في حضن استبداد الفرد بالسلطة، وصورية التنظيم الشعبي والمؤسسات الدستورية، وغيبة القانون، وغلبة التشريعات الاستثنائية، وامتهان الكلمة الحرة، وشيوع الخوف، والنفاق، فالهوى، فالهوان.

"ولقد وعى الشعب درس الهزيمة ولن ينساه.

"إن طريق النصر لا يمكن بحال أن يكون طريق الهزيمة.

استقلال الإرادة الذي اقترحته الوثيقة على الرئيس السادات

نبهت وثيقة ١٩٧٢ الرأي والفكر إلى حقيقة استراتيجية مهمة كان الرئيس السادات نفسه يدركها، فجاءت الوثيقة فعمقت إدراكه لها، وهي أن الزمن لم يكن يلعب في صالح مصر، وأن هذا الزمن كان ينبه مصر إلى ضرورة اعتمادها على ذاتها قبل أي شيء، لأن مصر هي الوحيدة التي هزمت، ونحن نفهم الآن بوضوح أن المعني الباطن الذي أشارت إليه الوثيقة كان هو أنه لا الاتحاد السوفيتي ولا العرب قد هزما:

" السيد الرئيس..

"صنعت مصر أمسها وحدها. ولن يصنع الغد سواها. تلك هي الحقيقة الأولي، بل الكبرى، التي ينبغي أن نعود إليها" .

"لقد انقضت على هزيمة يونيو سنوات خمس.

"وإن صح أن الزمن عامل محايد، فالأصح أنه ينحاز، بغير تردد، ضد أولئك الذين لا يحسنون تقديره.

" ولقد آن لمصر أن تحسن تقديره.

"آن لمصر أن تستخلص، بأمانة وشجاعة، تلك الحقيقة الكبرى التي أسفرت عنها استراتيجية العمل الوطني بعد خمس سنوات من الهزيمة.

" لقد آن الأوان لأن ترسم سياسة التحرير الوطني، على أساس أن قوى مصر الذاتية وحدها، روحية ومادية، هي الركيزة الأولى والأمينة لتلك السياسة.

"نحن وحدنا أصحاب الشرف الملثوم، والكرامة الجريحة، والأرض المحتلة، ولن يسترد الشرف والكرامة والأرض سوانا".

التعويل على الإمكانات الذاتية المصرية وحدها

وقد حرصت هذه الوثيقة التي اجتمع على توقيعها هؤلاء الرجال من كبار رجال الدولة السابقين الذين اكتووا باستبداد عبد الناصر على أن تؤكد على أهمية الايمان بأهم حقيقة كفيلة بالخروج من الأزمة ، وهي حقيقة التعويل على الإمكانات الذاتية المصرية وحدها:

"إن حسابات معركة التحرير الوطنية، ينبغي أن تراجع على هدى من إمكانات مصر وحدها.

" لقد عادت مصر الخالدة تحارب من أجل استقلالها في جبهتين: الغزو الإسرائيلي، وأطماع القوي الكبرى، وحينئذ فالأمانات الوطنية هي التي تحدد طبيعة النضال الوطني من أجل التحرير وأسلوبه.«

المطالبة بمراجعة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي

وهكذا وصلت الوثيقة بسلاسة وذكاء إلى المطالبة في عبارات صريحة واضحة وحاسمة بمراجعة سياسة الاعتماد على الاتحاد السوفيتي، وهي السياسة التي أثبتت فشلها وجاءت عباراتها قاطعة:

"وآن الأوان من ثم لمراجعة سياسة الإسراف والاعتماد على الاتحاد السوفيتي.

إن تلك السياسة لم تحقق بعد خمس سنين من الهزيمة تحرير الأرض، وردع العدوان، واسترداد الحق.«

استقلال القرار المصري وليس إنهاء الصداقة السوفييتية

وسرعان ما تحفظت الوثيقة بذكر حقيقة مهمة وهي أنها لا تقصد إنهاء الصداقة العربية ـ السوفيتية، لكنها تقصد استقلال القرار الوطني:

"ونحن لا نقصد بحال من الأحوال المساس بالصداقة العربية ـ السوفيتية، فإنه لمن الطيش أن تستغني مصر عن صداقة إحدى القوتين الكبريين، إنما نقصد أن تعود

العلاقة المصرية ـ السوفيتية إلى الإطار الطبيعي والمأمول للعلاقة بين دولة حديثة الاستقلال حريصة عليه حرصها على الحياة، ودولة كبرى لا تبرأ استراتيجيتها بحكم العيدة والمصلحة من جموح الرغبة في بسط النفوذ.«

وعادت الوثيقة لتؤكد على ضرورة أن تتم هذه الخطوة بتأن وذكاء في الإعداد والتنفيذ:

‘‘وليس يدور بخلد واحد منا أن الخط السياسي المقترح يمكن أن يتم بخطى غير متأنية، أو بأسلوب غير محكم الإعداد والتنفيذ.«

المطالبة باللجوء إلى منطقة الأمان

كذلك فإن وثيقة هؤلاء المسئولين العشرة كانت ترسم بالفعل استراتيجية ذكية للرئيس السادات الذي لم يكن في حقيقة الأمر في حاجة إلى هذا كله، وإن كان تاريخ عصره قد أصبح الآن في حاجة إليه ، وذلك للرد على أولئك الذين ساقتهم السياسة إلى أن يخلطوا الأوراق الآن:

"إن التحول إلى الخط الجديد ينبغي أن يستوفي حقه من الوقت، من الإعداد المحكم والحكيم. إن أمنه وضمانه وجدواه تكمن كلها في سلامة الخطوات التكتيكية المنفذة له ودقتها.

"آن الأوان إذن كي تعود مصر إلى ‘‘منطقة الأمان» بين القوتين الكبريين، بل بين القوى الكبرى، بعد تعدد الأقطاب.

" لقد كانت مجاوزة حدود تلك المنطقة بغير شك سببا من أسباب المحنة.

" إن سياسة محالفة الشيطان لا اعتراض عليها، إلا إذا كانت أو انتهت لحسابه، وهي بالضرورة مفضية إلى حسابه إذا لم يكن الحليف كفؤا له وندا".

حدود سياسة محالفة الشيطان

هكذا وصلت الوثيقة إلى الإيحاء بأن سياسة مصر في علاقتها مع الاتحاد السوفيتي كانت أقرب إلى محالفة الشيطان (مستعيرة هذا الوصف من مقدمات العالمية حين تحالفت بريطانيا مع الاتحاد السوفيتي)، ومشيرة في الوقت نفسه (بقدر كبير من الحياء) إلى أن هذا التحالف انتهى لمصلحة الشيطان لا لمصلحة مصر.

و قد لمزت الوثيقة بكل وضوح تشكيل وزارة عزيز صدقي الذي لم يكن معظم موقعي الوثيقة يرتاحون إلى شخصية، ولا إلى علاقته برجال الثورة، مستعينة على هذا الابتعاد الواضح بما أعلنته مظاهرات الطلبة في ذلك الوقت:

"السيد الرئيس..

لقد عبرت حركة الطلاب الأخيرة عن مشاعر القلق تنتاب مصر على مصيرها، قلقا فجره التشكيل الوزاري الأخير. إن الشعب قد ازداد شكا في قدرة الأوضاع الراهنة على تحرير مصر.

" إن الموقعين على هذا الخطاب يقدرون ما تبذلون من جهد صادق مخلص من أجل الوطن. على أن تبعات مصر اليوم تبعات كبرى.

" التبعات الكبرى لا يقوى على حملها إلا العصبة أولو القوة والاقتدار والشجاعة من أشرف الرجال.

" إن كل الشخصيات الوطنية التي عرفت بولائها لمصر ولثورة ٢٣ يوليو، بشجاعة الرأي والاقتدار ينبغي أن تدعى لمناقشة شئون الوطن العامة، واقتراح جبهة وطنية تتولى تخطيط سياسة النضال الوطني من أجل التحرير.

والله نسأل أن يوفقنا جميعا، وأن يهيئ لنا من أمرنا رشدا.

القاهرة في ٤ أبريل ١٩٧٢

الفصل الثاني: المهندس أحمد عز الدين هلال
أعظم وزير مصري من حيث إفادته لوطنه

المهندس أحمد عز الدين هلال (١٩٢٤ ـ ١٩٩٩) واحد من الجنود المجهولين في تاريخ العرب المعاصر مع أنه هو أعظم مهندس مصري مسئول من حيث إفادته لوطنه ، فهو ذلك الرجل العظيم الذي تحولت مصر علي يديه من مستورد للبترول الي مصدر له من دون أية هفوة فساد واحدة . ومن قبل هذا فانه هو الذي قاد سياسات البترول التأمينية اثناء حرب ١٩٧٣ من دون شبهة تقصير واحدة ، وهو الذي كان بمثابة الأستاذ الهادئ لكل وزراء البترول العرب والاوبك من ذوي الألقاب الطنانة

و الخزائن الضخمة من طبقة أحمد زكي يماني بينما كان هو يؤدي وظيفته الوزارية المرموقة براتب لا يزيد عن مئات قليلة من الدولارات في الشهر ، و بمثل هذا المهندس العبقري المتفرد حقق الرئيس أنور السادات لمصر ولاقتصادها المنتج ما لم يسبق اليه ومالم يلحق حتي الآن .

قيمته التنفيذية الرفيعة

ظل إنجاز هذا الوزير المهندس بمثابة أعظم انجاز حققه وزير مصري حتي تخطاه مهندس واحد فقط تالٍ له في تولي المسئولية هو المهندس حسب الله الكفراوي ، لكن إنجاز هذين الرجلين كل في مكانه يفوق إنجازات المهندس العبقري عثمان المهندس أحمد عثمان . كما يفوق انجاز المهندسين العسكريين محمد صدقي سليمان و محمود يونس كما يفوق بالطبع إنجاز رئيسي الوزراء عزيز صدقي و مصطفي خليل .

قيمته الاقتصادية

أما من زاوية الاقتصاد وموارد الدولة فإن إنجازه يفوق أي انجاز مصري آخر (هندسي أو غير هندسي) بلا أي وجه للمقارنة ، وقد حقق هذا بتكامل فريد في مكونات شخصيته التي تمتعت بأقصى درجات التفوق من نشأة ذكية و تعليم متميز و شخصية سوية و فهم و جدية ودأب وطموح والتزام وامانة . ولو أن مصر اهتدت إلى مثيل له في عصر الغاز الطبيعي لقفزت مواردها المالية من الغاز إلى ما لا يتصوره عقل ، لكن الترهل في النخبة بعد سنوات من عصر الرئيس مبارك كان حائلا بين مصر وبين الإفادة من امثاله أو حتى معرفتهم .

نشأته وتكوينه

ولد المهندس أحمد عز الدين هلال بالإسكندرية في الخامس من فبراير (١٩٢٤)، وكان والده حسن هلال أمين عام وزارة الحربية، وقضي فترة نشأته في حي «الأنفوشي» وهو حي شعبي جميل، وتلقي تعليما مدنيا وتخرج ١٩٤٦ في قسم الهندسة الكيميائية من جامعة القاهرة، وفي أثناء دراسته بالكلية اندمج في مجتمعها اندماجا كاملا، خاصة في الأنشطة الرياضية.

وعمل بعد تخرجه مباشرة في شركات البترول الأجنبية العاملة في مصر تحت إدارة أجنبية، ثم عمل بعد التأميم في إدارة موارد البترول المصري ، وأسهم مع ثلة

من زملائه من الرعيل الأول من مهندسي البترول المصريين ومن المهندسين الآخرين العاملين معهم في إتمام عمليات التمصير والتأميم، وأشرف علي تركيب معامل تكرير البترول في مصر وبعض البلاد العربية ثم عمل بعد هزيمة ١٩٦٧ علي تلبية حاجات وطنة من البترول ومشتقاته في أحلك الظروف ، و من حسن حظي أن كان من هؤلاء المهندسين خالي الأكبر المهندس فتحي هلالي ومن أحاديثه بدأت معرفتي بذكاء هذا الرجل وكفايته .

تأهله الاستراتيجي

وإلي جوار هذا درس المهندس أحمد عز الدين هلال في أكاديمية ناصر العسكرية العليا (١٩٦٧)، وفيما بعد حرب ١٩٦٧ بقي يؤدي مهامه الدقيقة مع العمال في معامل تكرير السويس.

مناصبه العليا

اختير المهندس أحمد عز الدين هلال مديرا عاما لمؤسسة البترول في عهد المهندس علي والي رئيس مجلس إدارتها، وفي أكتوبر ١٩٧١ تولي رئاسة مجلس إدارتها بعد اختيار علي والي وزيرا للدولة للبترول، وبقي في هذا المنصب إلي أن اختير ليكون أول وزير للبترول (وليس وزير دولة كسلفه) حيث نص قرار التشكيل الوزاري على اختياره وزيرا للبترول في وزارة الرئيس السادات الأولي (مارس ١٩٧٣)، وبقي وزيرا للبترول حتي يوليو ١٩٨٤ حين شكل كمال حسن علي وزارته.

صاحب الرقم القياسي للوزير في عهد السادات

وبهذا كان صاحب الرقم القياسي في البقاء في مقعد الوزارة في عهد الرئيس السادات الذي تميز بكثرة التبديل والتغيير، وقد بقي وزيراً للبترول في عهد السادات طيلة ثماني سنوات ونصف سنة منذ مارس ١٩٧٣ وحتي وفاة الرئيس السادات .

وحين شكل الدكتور مصطفي خليل وزارته في أكتوبر ١٩٧٨ كان واحداً من اثنين من المهندسين استبقاهما الدكتور مصطفي خليل من الوزارات السابقة (الثاني التالي له هو المهندس حسب الله الكفراوي) علي الرغم من أنه، أي مصطفي خليل، استعان بعشرة آخرين من المهندسين الجدد في وزارته الجديدة.

التعدين والصناعة

وفي بعض الوزارات أضيفت إلي المهندس أحمد عز الدين هلال أعباء وزارات أخري، حيث أضيفت إليه أعباء وزارة الثروة المعدنية (في وزارة الرئيس السادات الأولي : مارس ١٩٧٣ ـ أبريل ١٩٧٤)، وفي وزارتي ممدوح سالم الأخيرتين أضيفت إليه أعباء وزارتي الصناعة والثروة المعدنية (أكتوبر ١٩٧٧ ـ أكتوبر ١٩٧٨).

نائبا لرئيس الوزراء

ومنذ آخر وزارات الرئيس السادات (مايو ١٩٨٠) عهد إليه بمنصب نائب رئيس الوزراء للإنتاج، واحتفظ أيضا بوزارة البترول، وبهذه الصفة تولي المهندس أحمد عز الدين هلال رئاسة اللجنة الوزارية للإنتاج في مجلس الوزراء، واحتفظ بهذا المنصب في وزارتي الرئيس مبارك ووزارتي الدكتور فؤاد محيي الدين وحتي شكل كمال حسن علي في وزارته في يوليو ١٩٨٤ فآثر بناء علي اختياره الشخصي أن يخلد إلي الراحة بعد اكثر من أحد عشر عاماً متصلة في المنصب الوزاري لم يكن أحد قد قضاها باتصال في عهد الثورة في وزارة واحدة إلا الدكتور محمود فوزي في وزارة الخارجية، وقد كرمه الرئيس مبارك في تلك المناسبة بأكبر تكريم يناله مَنْ هم في درجته .

نال وشاح النيل مرتين

والواقع أنه حظي بتقدير كل من الرئيس السادات والرئيس مبارك، وكان واحداً من الندرة في تاريخ مصر المعاصر الذين منحوا وشاح النيل مرتين، فقد منحه له الرئيس مبارك عند خروجه من الوزارة في ١٩٨٤، كما كان الرئيس السادات قد منحه له في عيد المهندس الأول (١٩٨٠).

وفيما قبل هذا نال المهندس أحمد عز الدين هلال وسام الجمهورية من الطبقة الأولي في أعقاب حرب أكتوبر، وهكذا اجتمع له من التقدير البروتوكولي ما ينم عن مدي ما تمتع به من ثقة، وما يكشف أيضاً عن رغبة الرؤساء في تقدير جهده والاعتراف بفضله.

تقصير الرئيس مبارك في الإفادة منه

ومع هذا فقد كان في وسع مصر أن تكسب كثيرا من وجوده في موقع بخلت به

عليه وهو رياسة الوزارة، وقد كان هو المرشح الطبيعي لهذا المنصب عقب وفاة الدكتور فؤاد محيي الدين بيد أن المحيط الذي كان الرئيس مبارك يعيش فيه لم يشجعه على هذا القرار الموفق الذي خسرت مصر بسبب عدم اتخاذه ، ذلك أن المهندس أحمد عز الدين هلال كما كنا قد وصفناه في رثائنا له في الاهرام عقب وفاته ، قد تمتع بنشاط ملحوظ، وبثقة هو محل لها، وتقدير عام ، وكان طيلة حياته يتمتع بقدر كبير من الذكاء الاجتماعي مكنه من تكوين علاقات طيبة مع العاملين ، والزملاء والرؤساء، وقد ظل طيلة حياته الوزارية والعامة ملتزما في مسلكه العام بالأمانة وبالدماثة والشرف والخلق الرفيع، كما ظل علي الدوام حاضر الذهن، قادرا علي تقديم الحلول والبدائل. وكان من النوادر الذين كان خروجهم من الوزارة ، بناء علي رغبتهم ، وفي حالته فقد أحس أن الدور قد تخطاه في رئاستها.

كفايته الفريدة

كان المهندس أحمد عز الدين هلال نموذجا بارزا للمهندس الكفء الذي تتقدم به السنون فيتحول إلي إداري قدير، واقتصادي ذكي وتتسع أمامه المسئوليات والاختصاصات فيتحول إلي اقتصادي ناجح، وحين تمتد هذه السلطات لتتولي شئون قطاع من قطاعات الخدمة الوطنية فإنه يتحول إلي رجل دولة من الطراز الاول .

ونكرر هنا القول بأنه قد كان واحداً ممن صاغوا فكر النهضة الاقتصادية لمصر في الربع الأخير من القرن العشرين بما استطاع تنفيذه وإدخاله في نظمنا الاقتصادية ونظرتنا إلي علاقاتنا الدولية والداخلية في قطاع البترول، وهكذا شارك بفاعلية في صياغة فكر التنمية الوطني بما قدم من إنجازات واضحة، ونماذج رفيعة للعمل الجاد الهادئ المدروس جيداً، والبعيد عن الأهداف قصيرة الأجل، والديماجوجية الفارغة، وقد ساعده علي ذلك بُعد نظر شديد تمتع به، ورؤية شاملة لمشكلات المجتمع المصري وتطلعاته، وفكر ثاقب تغذي منذ مرحلة مبكرة ، وتشرب بالتقدم العالمي في مجال عمله ، وبالإنجاز الواقعي علي أرض وطنه، كما كان بالإضافة إلي فكره ورؤيته واحداً من القلائل الذين يصدق عليهم القول بأنهم أصحاب قرار.

وقد أسهم المهندس أحمد عز الدين هلال بفكره وجهده في صياغة مناخ الاستثمار في استكشافات البترول الجديدة ، واستطاع بدقته ومهارته ومثابرته وتفانيه النجاح في اجتذاب أكبر عدد ممكن من الشركات العاملة في مجال الاستكشاف لتمارس نشاطها في مصر، وبذل جهده باقتدار في إتاحة الفرص أمام هذه الشركات لكي

تضيف إلي ثروة مصر، ونجح قبل نظرائه من الوزراء الآخرين في تهيئة مناخ الاستثمار المشجع والمنضبط في ذات الوقت بفضل فهم جيد لاقتصاديات السوق العالمية ، ولطبيعة رأس المال، وقبل هذا للجوانب الفنية في عملية الاستثمار في البترول.

وإليه يرجع الفضل في بدء تزويد المساكن في القاهرة بالغاز الطبيعي بخطة مدروسة وتنفيذ رائع وبأيد مصرية، وإليه يرجع الفضل في موازنته الدقيقة بين الإفادة من التصدير في قطاع البترول وبين تنمية الصناعات البترولية.

دوره في الاعداد لحرب ١٩٧٣

كان اختياره لتولي وزارة البترول قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ بستة شهور بمثابة إحدى العلامات الدالة على الإقدام المؤكد علي الحرب ، فقد كان واحداً من التكنوقراطيين الكبار الذين تأهلوا في مرحلة الإدارة العليا بالخلفيات الاستراتيجية، وكان من المدنيين القلائل الذين أتيح لهم أن يدرسوا في أكاديمية ناصر العسكرية العليا وأن يتخرج فيها (١٩٦٧).

كما كان واحداً من المهندسين المدنيين الفدائيين الذين بقوا في معامل تكرير البترول بالسويس بعد هزيمة ١٩٦٧، وقد جاء اختياره وزيراً للبترول بمثابة تصعيد طبيعي فقد كان يتولى رئاسة مؤسسة البترول منذ أكتوبر ١٩٧١، بعد اختيار سلفه المهندس علي والي ليكون أول وزير دولة (مستقل) للبترول في ١٩٧١.

اتزانه المذهل في عصر نجومية الأوبك

ثم كان واحداً من النجوم الذين تسلط عليهم الصحافة العالمية ووكالات الأنباء عدساتها الكاشفة طيلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣. وقد تمتع المهندس أحمد عز الدين هلال بعلاقات طيبة مع وسائل الإعلام والصحفيين وقادة الرأي، ولكنه لم يتحول إلي نجم لامع أو ساطع علي نحو ما يفعل كثيرون من الذين لا يصلون بقاماتهم إلي عُشر إنجازاته.

تعامل المهندس أحمد عز الدين هلال مع البترول كثروة ينبغي عليه أن يحقق لوطنه منها أقصي إفادة بالادخار والاستثمار في ذات الوقت، وكان في إدارته لثروة بلاده الجديدة رائداً للصناعة وللاقتصاد علي حد سواء ، كما تمثلت في شخصه كل مقومات الفأل الحسن.

وعلي المستوي البيروقراطي والتنفيذي وبناء مؤسسات الدولة نجح المهندس أحمد عز الدين هلال في أن يقنع الدولة منذ مرحلة مبكرة بالإبقاء علي هيئة (أو مؤسسة) للبترول تتولي وظيفة سيادية واقتصادية محددة، هي نفسها الوظيفة التي عرفتها الدولة وعَرّفتها بعد أكثر من عشر سنوات في صيغة «الشركات القابضة»، ومع هذا فإنه لم يكن ميالا إلي فرض رؤيته هذه علي القطاعات الأخرى وقد احتفظ لقطاع البترول بالصياغات الكفيلة بالنجاح دون أن يفرضها علي القطاعات الأخرى حتي عندما تولي رئاسة اللجنة الوزارية للإنتاج في مجلس الوزراء (مايو ١٩٨٠- يوليو ١٩٨٤).

وقد رشحته قدراته العلمية والبحثية ليتولى رئاسة مجلس بحوث البترول والطاقة والثروة المعدنية في أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كما شارك بفعالية في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالطاقة.

وكان رئيساً لوفد مصر في مؤتمر الأمم المتحدة بنيروبي (١٩٨١) وقد كان من حظي أن عرفته عن قرب في هذا المؤتمر الذي اشتركت في منتدي المنظمات غير الحكومية الموازي له وكنت لا أزال في شبابي المتوهج .

وفي المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في بداية عهد الرئيس مبارك وفي غيره من المؤتمرات، ظهرت قدرات هذا المهندس الكفء ورؤيته الاستراتيجية الثابتة، وفهمه لبناء اقتصاديات الدولة، وللتحولات الجديدة التي كانت قد بدأت تأخذ دورها علي الصعيد الدولي، ولم ينته هذا المؤتمر إلا وقد نال إعجاب وتقدير الاقتصاديين في ذات الوقت الذي تضاءل فيه إعجابهم بنظرائه من وزراء متخصصين، وهكذا أصبح المهندس أحمد عز الدين هلال علي رأس المرشحين لرئاسة الوزارة.

شهادة رائعة من الدكتور مصطفي الرفاعي

وقد تحدث الدكتور مصطفي الرفاعي في كتابه «عبور الفجوة التكنولوجية» باعتزاز وإعجاب عن أسلوب المهندس أحمد عز الدين هلال في قيادة العمل وتوجيهه نحو الخدمة الوطنية فقال:

«... كان أول لقاء لي مع المهندس أحمد هلال في عام ١٩٥٣ خلال فترة التدريب الصيفية بمعمل تكرير آبار الزيوت الإنجليزية المصرية. كان في ذلك الوقت مسئولا عن وحدة تكرير لتحويل المقطرات الثقيلة إلي مقطرات خفيفة ووسطي تسمي وحدة «الدوبز». جمعنا في ذلك الوقت الانتماء إلي قسم الهندسة الكيماوية الذي كان

المهندس أحمد هلال أحد خريجيه، دفعة ١٩٤٦. كنت ممتنا لرعايته وتشجيعه لي علي عكس بعض زملائه الآخرين الذين لم يخفوا عدم ترحيبهم بنا، وعدم الرغبة في إعطائنا وقتا، أو معلومات فنية».

«امتدت العلاقة مع المهندس أحمد هلال بعد تعييني بمعمل تكرير البترول الحكومي، وخلال وجودي بالولايات المتحدة حتي عام ١٩٦٥ حيث شجعني علي العودة إلي مصر لخدمة قطاع البترول، وكان هو في ذلك الوقت مدير عام التكرير بهيئة البترول، وكان قد سبق أن دعاني للعودة عام ١٩٥٩ عند تعيينه في هذا المنصب للعمل مديرا للعمليات بالهيئة، إلا أنني اعتذرت عن ذلك في حينه، لأن ذلك كان سيقتضي عدم إتمام دراستي بالولايات المتحدة».

«وصدر في عام ١٩٦٦ قرار بتعييني مديرا للتطوير والتكنولوجيا في شركة السويس لتصنيع البترول بناء علي طلبه وموافقة صلاح فريد، ورمزي الليثي».

«ولعل في هذه القصة ما يكشف عن فكر هلال التقدمي، وإدراكه لأهمية التكنولوجيا، والاعتماد في النجاح والتقدم علي الكوادر الشابة الواعدة، ولم يكن هذا الفكر شائعا بين غالبية القيادات في ذلك الوقت، بل كان الغالب هو امتهان الشباب للسياسة في أنشطة الاتحاد الاشتراكي، ومنظمات الشباب، أملا في أن يجعلهم هذا من أهل لثقة المؤهلين لتولي مناصب مميزة، وصاحب ذلك تشكيك في وطنية خريجي الجامعات الأمريكية لتأثرها بفكر غير اشتراكي، وبالتالي فقد كان المناخ العام طاردا لمثل هذه الكوادر والكفاءات».

وصف الدكتور مصطفي الرفاعي لعوامل تفوقه

حرص الدكتور مصطفي الرفاعي أيضا علي دراسة الأسباب والعوامل التي هيأت للمهندس أحمد عز الدين هلال هذه الشخصية الوطنية الفريدة بين أبناء جيله من المهندسين والإداريين الذين عملوا بالسياسة:

«... خلال رئاسته لهيئة البترول كان يعرف جميع العاملين بالهيئة من موظفين وعمال بالاسم، ويحرص علي المرور بهم وتحيتهم فردا فردا في مناسبات عيد الفطر، وعيد الأضحى، كما كان يذكر أعياد ميلاد معاونيه، ويحرص علي الاتصال بهم لتهنئتهم في ذلك اليوم ، كان بسيطا قريبا من الناس محبا لهم، استطاع أن يجعل من قطاع البترول أسرة واحدة، وكان لروح الأسرة (فضل كبير) في نجاح القطاع وتغلبه علي كثير من التحديات والأزمات، منها حربا ١٩٦٧ و١٩٧٤، وضرب

معامل التكرير بالسويس».

«لاشك أن له فضلا كبيرا في وضع كثير من الأسس التي سار عليها قطاع البترول من بعده، وقد ساعدته هذه التوليفة علي أن يكون مديرا ممتازا، ثم قائدا في العمل جيدا يتمتع بديناميكية وحيوية وذكاء، يبث الحماس والتفاؤل فيمن حوله، ويشجعهم، ويفوض لهم صلاحيات واسعة، وأحبه مَنْ عمل معه، وهو رئيس هيئة البترول، وهو وزير البترول».

الفصل الثالث : المهندس محمود يونس
النجم الذي انتقل من جوار الشمس إلى وراء الشمس

يعرف المهندس محمود يونس ١٩١٢- ١٩٧٦ في التاريخ المصري المعاصر بأنه المسئول الذي عهد إليه الرئيس عبد الناصر بتنفيذ قرار تأميم قناة السويس. ومن العجيب أن ذكر المهندس محمود يونس أصبح لا يأتي إلا مرتبطاً بتنفيذ قرار التأميم، ولا يأتي مرتبطاً بإدارة تلك القناة نفسها مع أن دوره الحقيقي والكبير كان في إدارة القناة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٥ حين انتقل ليكون نائبا لرئيس الوزراء زكريا محيي الدين وليفقد بعد فترة قصيرة وجوده في الحياة العامة للأبد ، ولينطبق عليه التعبير الشائع في ذلك الوقت عن الذين يذهبون وراء الشمس، فبعد أن كان الرجل نائبا لرئيس الوزراء أصبح وزيراً بارزاً في وزارة الرئيس عبد الناصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ثم اختفى تماماً واختفى اسمه أيضا تماما من الحياة التنفيذية والعامة حتى أصبح ذكر اسمه شبيها بمن يبعث ذكر أسمائهم على الخوف.

السبب الغامض وراء اختفائه

باستثناء ما نشره الدكتور حسين مؤنس من حوار حاد و متوتر من جانب الرئيس عبد الناصر معه وهو الحوار الذي سنعرض له ، فإن أحدا لا يعرف على وجه التحديد جوهر الخطأ أو الخطيئة التي نُسبت إلى المهندس محمود يونس أو وجه الرأي او الرؤية الذي اختلف فيه مع الرئيس جمال عبد الناصر أو مع أجهزة الرئيس جمال عبد الناصر ، ذلك أن عصبية الرئيس عبد الناصر في هذا الحوار كانت واضحة لكنها كانت كفيلة بان تفرغ طاقات غضبه ، فينتهي الخلاف بانتهاء الحوار

، ومع هذا فقد ذهب محمود يونس وراء الشمس ، و إذا بهذا المهندس الأشهر بين المهندسين العسكريين بل بين المهندسين جميعا في عهد الرئيس عبد الناصر يختفى تماماً، حتى توفي في ١٩٧٦، ثم بعد أن توفى.

من الجدير بالذكر أن اختفاءه واكب اختفاء زكريا محيي الدين والقيسوني و عبد العزيز السيد وأحمد خليفة وهم مجموعة توصف في السياسة بأنهم من الأكثر ميلا الى الغرب عن الشرق .

الوصف المسرحي التقريبي لغيابه

هل تتصور ذلك الممثل المسرحي الذي يقتصر دوره مهما طال على الفصل الأول من المسرحية فيكون في حل من أن ينصرف إلى بيته عندما ينتهي من أداء دوره في الفصل الأول، ولا ينتظر إلى نهاية المسرحية حيث يكون من الوارد أن يخرج الممثلون لتحية الجماهير بعد أن يغلق الستار على المسرحية ، ثم يفتح عليهم ليؤدوا هذا الدور المحبب لهم من تحية الجمهور.

هذا بالضبط هو ما حدث للمهندس محمود يونس في عهد الرئيس عبد الناصر ، ولم يكن هذا استثناء لكنه كان المثل الأبرز .

هل خسر بتركه رئاسة القناة

هل كان الأجدر والأصلح للمهندس محمود يونس أن يبقى في هيئة قناة السويس بعيداً عن القاهرة وجوها الذي لم يكن قادراً على النجاح فيه بالقدر الذي ينجح فيه من واصل العمل فيه ؟ أم أنه كان من حق المهندس محمود يونس على نفسه أن يأتي إلى القاهرة ليشارك في المسئولية الوزارية في موقع متقدم كنائب لرئيس الوزراء مع زكريا محيي الدين؟ سابقاً بهذا المهندس صدقي سليمان ١٩١٨- ١٩٩٦ الذي كان حتى ذلك الحين وزيرا فقط وإن كان بعد أقل من عام قد أصبح هو نفسه رئيس الوزراء الذي خلف زكريا محيي الدين بناء على اتفاق ترضية حصل به الرئيس جمال عبد الناصر على انهاء تململ القادة العسكريين ، و الحصول على رضا المشير عبد الحكيم عامر والقوات المسلحة .

تأثير تجرته في خليفتيه بحرصهما على الصمت التام

مع اننا حتى هذه اللحظة لا نملك خبرا يقينيا عن السبب الحقيقي للافتراق بين نظام عبد الناصر من ناحية وبين محمود يونس من ناحية أخرى، ولا نملك أيضاً

يقينا عن السبب الحقيقي الذي جعل المهندس محمود يونس يترك هيئة القناة ويقبل العمل كنائب لرئيس الوزراء، فإننا نملك الخبر الذي لا يتطرق إليه شك وهو أن خليفتيه في المسئولية عن قناة السويس لم ينزلقا إلى أي رغبة أو إغراء بالانتقال إلى مواقع السلطة في القاهرة ، وإنما بقيا في موقعيهما في القناة إلى أكثر مما كان يتيحه القانون، وهكذا بقي المهندس مشهور أحمد مشهور حتى جاءت بداية عهد الرئيس حسني مبارك بما اشتهر فيها عن ميله إلى عدم المد بعد الستين (ولم يكن هذا في واقع الأمر صحيحا تماما بدليل ما حدث بعد ذلك من مد خدمة المهندس محمد عزت عاما آخر بعد آخر حتى ١٩٩٦).

و من الطريف الذي يصور مأساة محمود يونس أن المهندس مشهور أحمد مشهور كان حريصا تماما على الصمت التام أثناء توليه لمنصبه وبعد أن خرج منه، وكان من المستحيل بل من رابع المستحيلات أن يخرجه صحفي عن هذا الصمت، كان هذا الأمر مشهوراً كشهرة المهندس مشهور نفسه، بل كاسمه اللصيق به والذي هوعلى اسم عائلته ، وكان الذين يعرفون طبيعة ذلك العهد وامتداده يعرفون أنه لم يكن يريد أن يدخل في طور الأسطورة مثل سلفه حتى لا يعاني مثل سلفه، ومن الحق أن نقول إنه نجح في هذا نجاحاً منقطع النظير، ومع هذا فإني اذكر موقفا غاية في الغرابة حدث معي في المرة التي أسعدني الحظ فيها باللقاء معه في زيارة لقناة السويس، وقد كنت حريصا حرص الشباب الطموح على أن أحاول استدراجه لأي نوع من أنواع الأحاديث، فأسعدتني الصدفة من حيث لم أحتسب، فقد كان من الحاضرين لهذه الزيارة في نهاية عام ١٩٨٠ الأستاذ حاتم نصر فريد المحرر في مجلة أكتوبر ، وبينما هو يتحدث نظرت إلى المهندس مشهور ، وقلت : إنه لولا "أكتوبر" ما عادت قناة السويس إلى العمل ، فإذا بالرجل الصموت برد فعل عفوي يصرح بسر لم يكن معروفا في ذلك الوقت، وينظر إليّ بحب ويقول: ونحن من أجل أكتوبر تنازلنا عن مطبعتنا للمجلة.. وربما لا يعرف القراء أن مطبعة مجلة أكتوبر كانت أصلاً مشتراة لهيئة قناة السويس .....حصلت على هذا السر بالمصادفة من الرجل الذي لم يكن يبوح أبداً.

تجربة مشهور أحمد مشهور و محمد عزت عادل

كان هذان الرجلان (المهندس مشهور أحمد مشهور والمهندس محمد عزت عادل) من الفريق الذي كان محمود يونس أكبر أعضائه، وكان معهم المهندس عبد الحميد أبو بكر الذي آثر له النظام أن ينتقل ليكون مسئولا عن البترول في مستويات

متعددة، وبهؤلاء الأربعة من المهندسين و مجموعة أخرى قريبة منهم بدأت الحقبة التي سميت بحقبة الإدارة الوطنية لهيئة قناة السويس.

وعلى عادة الناصريين في تضخيم ما يريدون تضخيمه ثم الانسحاب الفجائي وغير المبرر من حالة التضخيم فإن التصوير المتتالي لإدارة القناة كان قد اندفع فجعل هذه المهمة معجزة، ومن ثم فإن المهندس محمود يونس كان صاحب المعجزة، لكن نظام عبد الناصر نفسه (وبقاياه) سرعان ما أعطى الإيحاء الصارم بأن هذه الادارة لم تكن هي المعجزة ، وإنما كانت المعجزة في تسلم مباني الهيئة عند لحظة التأميم ، عندما ينطق الزعيم الملهم بكلمة ديلسبس، وهكذا تضاءل دور المهندس محمود يونس ودور الإدارة الوطنية لقناة السويس مهما كان فيها من إبداع وإنجاز ودأب ودقة و تكامل إلى مجرد هذا الدور البوليسي في تسلم الهيئة يوم التأميم.

وهكذا كان الاعلام الناصري يتناقض مع نفسه في الواقع أو في الباطن ، ويتكامل أيضا مع هدفه في الظاهر أو في الفيلم والمسلسل.

نشأته

ولد المهندس محمود يونس بالقاهرة عام اثني عشر (١٩١٢) و شقيقه هو الدكتور عبد الحميد يونس أستاذ الأدب الشعبي ١٩١٠- ١٩٨٨ ، نشأ في السيدة زينب ، ودرس بالخديوية حيث زامل فتحي رضوان وأحمد حسين ومختار التتش وحصل علي بكالوريوس الهندسة ، والتحق بسلاح المهندسين ، و درس في كلية أركان الحرب ، و تخرج فيها في الدفعة الخامسة ١٩٤٢ وهي دفعة مبكرة ، كما عين مدرساً في مدرسة أركان الحرب.

المجلس الدائم للإنتاج

عقب ثورة ١٩٥٢ عين المهندس محمود يونس مديراً للشئون الفنية بمجلس قيادة الثورة حيث أشرف علي جرد الأصول الملكية، وتصفية ممتلكات الملك فاروق.

واختير عضواً بالمجلس الدائم للإنتاج، ومستشاراً فنيا لوزارة التجارة. تولي محمود يونس بعد ذلك عدة مناصب هامة منها عضوية المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي، ورئاسة الهيئة العامة للبترول.

تولى ست وزارات هندسية

ليس من المشهور و لا المتداول أن محمود يونس كان من الشخصيات الوزارية

شبه النادرة في عهد الثورة التي عهد إليها بست وزارات مختلفة، وذلك رغم قصر مدته في الوزارات ، فقد عمل محمود يونس وزيراً لوزارات النقل (قبل أن تتقسم) ،والمواصلات، الكهرباء، البترول، والثروة المعدنية والإسكان والمرافق وبهذا فإنه بطريقة أو أخرى خلف الدكاترة مصطفى خليل و عزيز صدقي و احمد محرم من زملائه المهندسين .

بدأ مناصبه نائبا لرئيس الوزراء

كان أول عهد محمود يونس بالعمل الوزاري أن اختير نائباً لرئيس الوزراء للنقل والمواصلات ووزيراً للمواصلات (في وزارة زكريا محي الدين أكتوبر ١٩٦٥ سبتمبر ١٩٦٦) وهو بهذا صاحب ثالث سابقة في عهد الثورة بتولى منصب نائب رئيس الوزراء دون المرور بمنصب الوزير وقد خلف الدكتور مصطفى خليل الذي انتقل ليشغل مناصب الدكتور عزيز صدقي وقد كان ترتيبه البروتوكولي : ثامن نواب رئيس الوزراء الثمانية (وقد تولي منصب وزير النقل في هذه الوزارة المهندس محمود عبد السلام، كما عين المهندس عبد الملك سعد نائباً لوزير المواصلات).

وفي وزارة المهندس محمد صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦ يونيو ١٩٦٧) عمل محمود يونس نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للكهرباء والبترول والثروة المعدنية، وقد أصبح ثالث نواب رئيس الوزراء الأربعة، بعد أن خرج من الوزارة عدد من نواب رئيس الوزارة الذين يسبقونه . وفي ديسمبر ١٩٦٦ رأس محمود يونس الهيئة العامة للتصنيع بالإضافة إلي مناصبه.

دوره بعد الهزيمة

وفي وزارة الرئيس عبد الناصر الرابعة (عقب النكسة) (يونيو ٦٧- مارس ١٩٦٨) تولي محمود يونس وزارات النقل والبترول والثروة المعدنية والإسكان والمرافق وبهذا اجتمعت في يده مقاليد وزارات لم تجمع أبداً علي هذا النحو، إلا أنه في ٤ يوليو ١٩٦٧ عين المهندس عزيز أحمد يس وزيراً للإسكان والمرافق ،

وفي ١٦ أكتوبر ١٩٦٧ عاد عزيز صدقي إلى الوزارة وزيراً للصناعة (التي كان يتولاها صدقي سليمان ثم البكري) وللبترول والثروة المعدنية (التي كان يتولاها محمود يونس) وهكذا أصبح محمود يونس وزيراً للنقل فحسب، وكان هذا آخر عهده بالوزارات إذ لم يضمه تشكيل حكومة الرئيس عبد الناصر السادسة (مارس ١٩٦٨).

نقيبا للمهندسين

هذا وقد انتخب محمود يونس نقيباً للمهندسين .

وقد عمل المهندس محمود يونس بالأعمال الحرة بعد خروجه من الحكم، ورأس مكتباً استشارياً، وعمل في شركات بحرية.

روايته عن نفسه

من حديث صحفي أجراه الأستاذ عبد التواب عبد الحي مع المهندس محمود يونس وهو في السلطة نقتطف بعض الفقرات المهمة التي تصور معايشته بعض تاريخنا الوطني إذ لم يتح لمحمود يونس واقرانه أن يكتبوا تاريخ هذه الفترة ، وربما لأنه لم يكن (من اللائق) أن يتحدثوا عن ثورة ١٩٣٦ بينما يعيشون ثورة ١٩٥٢.

"... وشهدت يوم استشهد عبد الحكم الجراحي.. كنا نتقدم المظاهرة وننظم صفوفها أنا وزميل من الهندسة اسمه "مصطفي طلبة". وزميل آخر من الطب اسمه "محمد بلال". انصبت صفوف المظاهرة الصاخبة داخل كوبري عباس وأصبح الكوبري الطويل مثل قالب ضخم يمتلئ بالحديد المنصهر. وفي نهاية الكوبري من ناحية الروضة وجدناهم أمامنا .. سيارة "بيك آب" ٥ كونستبلات انجليز، ومن ورائهم عشرات اللوريات مليئة بأصحاب الخوذات النحاسية وبدأ الكونستبلات بإطلاق مسدساتهم علي المتظاهرين.. كان الواحد منهم يضغط علي الزناد حتي تفرغ من مسدسه الطلقات.. فيحشوه في ثانية ، ثم يعاود الضرب وكأنه في معركة حربية!

"سري الذعر بين الجميع، وكأنهم أصيبوا كلهم في لحظة بصعقة كهرباء.. وتلفت حولي، فوجدت عبد الحكم الجراحي منكفئا علي وجهه، ومن حوله ثلاثة من الجراحي.. كان واضحاً أن عبد الحكم الجراحي أكثرهم اصابة، فملت عليه احتضنته ورفعت وجهه من التراب.. كانت عيناه نصف [مغلقتين] وفمه يرغي بزبد أبيض، ودم ساخن ينفجر من صدره ويسقي ملابسه كلها بلون أحمر.. ولمحت زميلاً لنا من كلية الزراعة اسمه «عباس قورة».. كان عباس في سيارته يرقب الموقف.

"حملت عبد الحكم علي صدري وحمل زملائي بقية الجرحى ، و وسدناهم داخل السيارة وانطلقنا إلي القصر العيني.. وعدت إلي البيت وملابسي تشهد أنني كنت في مجزرة.. ولم تصدق أمي يومها انني لم أشترك في جريمة قتل ، إلا بعد أن حلفت لها.. علي المصحف!

قصة تنفيذ التأميم

روى المهندس محمود يونس بعض ذكرياته عن قصة تنفيذ التأميم :

"كنا ٣ مجموعات : مجموعة رئيسية في الاسماعيلية. وأخري في السويس وثالثة في بورسعيد..

" بدأ الرئيس خطابه في المنشية في السادسة مساء، وعندما قال :"والآن اخوان لكم".. دخلت مع المجموعة مبني الشركة الرئيسي . لم أجد أحداً من المسئولين فأرسلت من يستدعي :"مسيو منيسيه رئيس القسم الاداري في الشركة" و"مسيو ريمون" رئيس قسم الملاحة و"مسيو دي لاكور" رئيس قسم الأشغال .. أبلغت الثلاثة الكبار قرار التأميم.. تلوته عليهم باللغة العربية وترجمه لهم أحد المترجمين إلي الفرنسية.. ثم قلت لهم "إنني مفوض من الحكومة بتسلم كل ممتلكات الشركة وإدارتها.. وأنا أطلب من كل موظف أن يقوم بعمله كالمعتاد، وأي محاولة للإخلال بسير العمل سوف تعرض مرتكبيها للفصل والجزاء".

"وكنت قد وضعت تقديراً كاملا للموقف وانهار الثلاثة الكبار، وطلبوا مني أن أؤمنهم علي حياتهم وحياة عائلاتهم.. وقلت لهم :أننا لسنا في حرب.. أننا ننفذ قانوناً أصدره رئيس الدولة من دقيقتين!

"وفي هذه اللحظة سمعت هتافات تدوي خارج مبني الشركة.. انهم شعب الاسماعيلية جاءوا يباركون قرار التأميم، ويضعون أنفسهم في خدمة الموقف..

" وبدأت بالاستفادة من خدمات القوات المسلحة.. استعنت بشبكة اللاسلكي من سلاح الاشارة بعثرتها في نقط متقاربة بطول القناة. وفي أقل من ساعتين كنت قد سيطرت علي جميع مكاتب الشركة في القاهرة وبورسعيد والاسماعيلية والسويس، وجردت المكاتب والخزائن.. واستعنت بضباط القوات المسلحة والجنود في السيطرة على محطات الاشارة التي تنشر علي طول القناة.. محطة كل ١٠ كيلو مترات.. واستعنت أيضا بقوات البوليس في محافظة القنال ومحافظة السويس.

" وجاء الصباح التالي.. في الساعة التاسعة اتصلت بكل البنوك وطلبت منها أن تضع في البنك الأهلي جميع أموال الشركة لديها باسم هيئة قناة السويس.. وفي الساعة الثانية عشرة ظهراً كان البنك الأهلي قد تسلم ٩ ملايين جنيه من ٩ بنوك.

"وظللنا نعمل أربعة أيام متواصلة بعدها أصبح في يدنا الأمر كله، وسيطرنا علي

كل التفاصيل الملاحية الدقيقة في القناة.. من البحر في الجنوب الي البحر في الشمال.

تقدير عبد الجليل العمري لدوره

تحدث الاقتصادي المصري الكبير عبد الجليل العمري باعتزاز عن دور المهندس محمود يونس في ادارة شركة قناة السويس فيقول :

".. وفي هذه الأثناء تولت السلطات المصرية تشغيل القناة وقام محمود يونس وهو أحد الضباط المهندسين بإدارة العمل بالقناة وكانت إدارته لهذا الشريان الحيوي وتفاني القباطنة المصريين مفخرة للمصريين عموما وأذكر أيام عنفوان الشركة القديمة لقناة السويس كيف كانت تمتنع عن استخدام القباطنة المصريين ، بزعم أن قيادة السفن في قناة السويس مما يعجز عنه كثير من القباطنة ومن باب أولي القباطنة المصريون وهم حديثو العهد بهذه المهنة. وكانت هناك بعد ذلك مفاوضات سياسية بغرض رعادة فتح القناة للملاحة.

شهادة مذكرات صلاح نصر بتفوقه

" بذل المهندس محمود يونس مجهودا جبارا ونجح بهذا العدد الصغير نسبيا لا في المحافظة علي حركة الملاحة في القناة فحسب ، بل ازدادت ايضا نسبة مرور السفن عما كانت عليه من قبل. وقد تحدي محمود يونس الدعاية المضادة التي جاءت من الغرب ، تتهم ادارة القناة الجديدة بإخفاقها في تشغيل ادارة القناة ، اذ اعلن في الاسبوع الاول من مغادرة المرشدين الاجانب تصريحا يقول: ارسلوا الينا سفنا اكثر ،اننا نستطيع ان نتعامل معها ، كلما ازدادت السفن لدينا ، حصلنا علي ارباح اكثر"

رواية للدكتور حسين مؤنس

هذه رواية من الروايات النادرة التي تتناول الرؤية السياسية لمحمود يونس وهو أوردها الدكتور حسين مؤنس (وهو يبدو من محبي محمود يونس) في كتابه "باشوات وسوبر باشوات" عن حديث محمود يونس في اجتماع لمجلس الوزراء بعد النكسة حيث يعقب على ما ينقله عن المحضر:

" كانت الجلسة الثانية بعد يومين من اللقاء الأول، وقد بدأت في السابعة مساء يوم الثلاثاء ٢٦ ديسمبر وافتتحها عبد الناصر موجها حديثه إلي الوزراء.. «ألا يكفي صمتكم بالجلسة الماضية؟» أود أن أسمع الآن آراءكم ومقترحاتكم بشرط أن تكونوا صرحاء. وهنا تكلم الوزراء الواحد بعد الآخر.

فائض العمالة

قال الوزير محمود يونس:

" إن الاصلاح المطلوب للنظام يجب أن يشمل كافة المجالات وأعتقد أننا نحتاج إلي عدة اجتماعات لأن الملاحظات متنوعة، أولها.. فائض العمالة الموجودة لدي بعض المؤسسات والوزرات ولا بد من حل لاستخدام هذا الفائض استخداماً مثمراً"

يشكو من سطوة الاتحاد الاشتراكي

" ثم موضوع آخر يسبب إزعاجاً في المصانع والشركات وهو تدخل الجماعات القيادية للاتحاد الاشتراكي في أعمال الإدارة والموضوعات الفنية.

"كانت الجماعات القيادية للاتحاد الاشتراكي تعتبر بمثابة لجان التنظيم السياسي الموسعة علي المستوي القاعدي، وكانت تضم القيادات السياسية والقيادات التنفيذية علي ذلك المستوي."

يشكو من الأجهزة الثلاث المعوقة

"إن أعضاء هذه الجماعات ليسوا علي المستوي والفني المناسب للقيام بمثل هذا الدور وحتي في وزارتي تثير قيادات الاتحاد الاشتراكي المحلية تساؤلات قد لا يكون من المناسب أن أرد عليها.. ولو استمر هذا الوضع ستزداد الأجهزة التي تسألني كوزير.. أجهزة الاتحاد الاشتراكي وأجهزة الأمن وأجهزة الرقابة الإدارية.. بحث تعوق عملي وعمل أي وزير فإن متابعة أعمال الأساسية.

عبد الناصر يستنكر أسلوب عرض محمود يونس للمشكلة

عقب الرئيس جمال عبد الناصر على ما أبداه المهندس محمود يونس فقال :

" كلام غريب من محمود يونس.. هل بعد ١١ سنة من ممارستك لوظائف قيادية عليا لا تعرف أنت مسئول أمام من ؟ وغير مسئول أمام من ؟ يا محمود يونس أنت مسئول عن واجباتك أمامي ، وكذلك مسئول عن واجباتك حسب نص الدستور أمام مجلس الأمة.. وكلمة (الأجهزة) التي رددتها تعبير غير مصري.. أما عن نقد وتدخلات قيادات الاتحاد الاشتراكي فأنتم كوزراء نسيتم أنكم سياسيون قبل أن تكونوا وزراء.. ولو كنتم في الأصل توليتم وظائفكم الوزارية عن طريق التنظيم وهو الأمر الطبيعي.. لكنتم عاملتهم قيادات الاتحاد الاشتراكي معاملة أخري."

"يقال أحياناً إن الوزراء قيادات فنية وغير سياسية.. كلام غير سليم.. نحن الآن نمر بمرحلة انتقالية في بناء الدولة وبناء تنظيمنا السياسي، ويجب أن يعين الوزير من بين قيادات الاتحاد الاشتراكي وعن طريقه.. أنا حائر معكم..!! تقولون لا بد من الديمقراطية ومش عايزين حد من العاملين عندكم يتكلم.. وتقولون عايزين الديمقراطية ومش عايزين حد ينتقد أو يشارك في العمل.. كيف أوافق بين هذه الرغبات المتضاربة؟ من رأيي أن تكونوا مسئولين أيضا عن نجاح العمل السياسي في وزاراتكم. والوضع السياسي بالنسبة لي أفضل كلما توسعنا في الديمقراطية لأني سأكون في مركز أوسع حتي ولو تضايق الآخرون.

" الآن والناس صوتها أعلي من زمان وقدرتها علي نقد النظام تضاعفت.. فإذا منعت الجماعات القيادية للاتحاد الاشتراكي أن تنتقد أو أن تتبني مطالب الناس ماذا سيحدث؟ سيحدث أن يخرج تنظيم شيوعي أو تنظيم إخواني ويتبني نفس الملاحظات التي لم تقبلوها من قيادات الاتحاد الاشتراكي.

"في وقت ما منعنا عمل تنظيمات سياسية داخل الجامعات.. بعد ذلك ظهر مباشرة نشاط سياسي آخر داخل الجامعات.. أحزاب تحت الأرض! شيوعية.. وإخوان مسلمون. عود إلي موضوع الجماعات القيادية.. يجوز أن بعضهم أخطأ.. علينا أن نصحح وندربهم تدريباً سياسياً.. ولكن لا يجوز أن نمنع الناس من أن يتكلموا..

محمود يونس يحذر الرئيس من الخلط بين الفني والسياسي

وهنا قال المهندس محمود يونس :... ولكنهم سيتكلمون في موضوعات فنية..!

عبد الناصر يملك الحل الجدلي العبقري : اتركهم يتكلموا

ـ الرئيس عبد الناصر : يا أخي اتركهم يتكلموا.. وبعد ذلك قل لهم إن الموضوعات التي أثيرت موضوعات فنية واشرحها لهم.. هؤلاء الناس بتوعنا وإحنا مسئولين عنهم وعن توعيتهم ".

وفاته

توفي المهندس محمود يونس في الثامن والعشرين من أبريل ١٩٧٦.

الباب الثاني ثلاثة من رؤساء الوزارات

الفصل الرابع د. مصطفى خليل

نهاية عصر الأناقة في السياسة المصرية

نبدأ التعريف بالدكتور مصطفى خليل على طريقتنا فنقول إنه ثاني اثنين من المهندسين من رؤساء وزراء عهد الرئيس السادات الذين بدأت علاقتهم بالوزارة في عهد ١٩٥٢، أما الأول فهو الدكتور عزيز صدقي.

المقارنة بينه وبين د. عزيز صدقي

ولد هذان الرجلان في نفس العام ١٩٢٠ وتوفيا في نفس العام ٢٠٠٨ وإن كان أكبرهما وهو الدكتور عزيز صدقي أكبر في عمره من زميله بأسبوع واحد فقط ! ، وقد وصلا إلى منصب الوزير في اليوم نفسه في ١٩٥٦ ، كما وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء في اليوم نفسه أيضا في ١٩٦٤ لكن أكبرهما وصل إلى رئاسة الوزارة في ١٩٧٢ أما الثاني فوصل إليها في ١٩٧٨ ، ومن الطريف أن مصطفى خليل الأصغر تخرج في كلية الهندسة مبكرا في ١٩٤٢ أما الدكتور عزيز صدقي فتخرج بعده بعامين في ١٩٤٤ ، وعلى حين درس عزيز صدقي في هارفارد فإن الدكتور مصطفى خليل درس في إلينوى بشيكاغو .

وإذا أردنا المقارنة البانورامية بين الرجلين فإن الدكتور عزيز صدقي أكثر حماسا من صاحبه ، لكن الدكتور مصطفى خليل أكثر شجاعة منه ، كما أن الدكتور عزيز صدقي أكثر انتشارا من صاحبه ، لكن الدكتور مصطفى خليل أكثر تعمقا منه ، وفي المجمل الأعم فإن مكانة مصطفى خليل في تاريخ وطنه أعلى ، وإن كان عزيز صدقي قد سبقه إلى الوجود في الطبقة الأعلى من صنع القرار ، وحين اختلف الدكتور عزيز صدقي مع على صبري وخرج من الوزارة في ١٩٦٥ فإن أعماله أحيلت على الدكتور مصطفى خليل فأداها مع وظائفه ، وحين كان الدكتور عزيز صدقي رئيسا للوزراء في عهد الرئيس السادات فإن الدكتور مصطفى خليل كان من الجبهة التي انتقدت أداءه علنا ، من دون خوف من العواقب ، وقد ضم مصطفى خليل إلى وزرته التقليدية التي تولاها (والتي انقسمت لوزارتي النقل والمواصلات) وزارات الصناعة والبترول والثروة المعدنية والكهرباء والخارجية على نحو كفيل بتذكيرنا

بوزراء ما قبل الثورة ؛ كما أنه شغل مواقع اقتصادية و إعلامية متقدمة في هدوء ، وشموخ .

وقد تولى كلاهما مسئولية الاتحاد الاشتراكي العربي لفترة كانت طويلة في حالة مصطفى خليل عن الفترة القصيرة المؤقتة التي شغلها الدكتور عزيز صدقي. وقد انفرد الدكتور مصطفى خليل عن زميله بأن انتخب نقيبا للمهندسين على حين انفرد الدكتور عزيز صدقي عن زميله بنشاط معارض للرئيس مبارك في نهاية عهده .

مكانتهما بين المهندسين الذين مارسوا العمل السياسي

ومع هذا كله فإن إنجازهما الهندسي الفني و المهني و التنفيذي لا يصل إلى إنجاز المهندسين عثمان أحمد عثمان أو صدقي سليمان ممن يكبرونهما مباشرة ولا إلى إنجاز أحمد عز الدين هلال أو حسب الله الكفراوي ممن يلونهم .

نشأته وتكوينه

ينتمي الدكتور مصطفى خليل إلي عائلة مشهورة في قرية كفر تصفا في المثلث الواقع بين محافظات الدقهلية والقليوبية والشرقية، وقد ولد في ١٨ نوفمبر ١٩٢٠ ، وتخرج في هندسة القاهرة (١٩٤٢).

عمل الدكتور مصطفى خليل أول حياته مهندساً في مصلحة السكة الحديدية، حتي أتيح له أن يبتعث إلي جامعة إلينوي (١٩٤٧) حيث حصل علي الماجستير (١٩٤٩) وعلي الدكتوراه (١٩٥١). ثم عاد وعمل بالسكة الحديد ستة شهور، أنضم بعدها لهيئة التدريس في هندسة عين شمس أستاذاً مساعداً لهندسة السكة الحديد، والطرق.

اختياره للوزارة

في مارس ١٩٥٦ اختير الدكتور مصطفى خليل وزيراً للمواصلات في وزارة الرئيس جمال عبد الناصر وظل وزيراً للمواصلات حتي قامت الوحدة فآثر (أو اختير له) أن يكون وزيراً تنفيذيا في الإقليم المصري علي حين أصبح زميلاه المهندس سيد مرعي والدكتور عزيز صدقي وزيرين مركزين (ثم ضم الدكتور عزيز صدقي سلطات الوزير التنفيذي إليه).. وبقي الدكتور مصطفى خليل وزيراً تنفيذيا للمواصلات طيلة أيام الوحدة ثم عاد وزيرا للمواصلات، وبعد الانفصال في وزاراتي الرئيس عبد الناصر السابعة والثامنة و وزارة علي صبري الأولى.

نائبا من نواب رئيس الوزراء الأحد عشر

وفي وزارة علي صبري الثانية مارس ١٩٦٤ أصبح مصفي خليل نائباً لرئيس الوزراء (ليكون النائب الثامن بالأقدمية) للمواصلات والنقل ويشرف علي الوزارتين (هكذا نص ذلك التشكيل الموسع) وعين معه الدكتور محمود رياض (الشقيق الأكبر للشهيد عبد المنعم رياض) وزيراً للمواصلات ، والمهندس محمود عبد السلام وزيراً للنقل.

وقرب نهاية عهد وزارة علي صبري (أغسطس ١٩٦٥) استقال الدكتور عزيز صدقي من منصبه كنائب لرئيس الوزراء للصناعة فأحيلت مهامه كلها علي مصطفى خليل.

وفي أكتوبر ١٩٦٥ شكل صديقه القديم زكريا محي الدين وزارته واختير الدكتور مصطفى خليل ليتولى مسئولية الصناعة والثروة المعدنية والكهرباء بعيداً عن مجال النقل والمواصلات وأصبح منصبه نائباً لرئيس الوزراء للصناعة والثروة المعدنية والكهرباء، ووزيراً للوزارات الثلاث. بينما خلفه في قطاع النقل والمواصلات نائب رئيس الوزراء الجديد محمود يونس .

خروجه من الوزارة عندما شكلها صدقي سليمان

وكان هذا آخر عهده بالمناصب الوزارية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر حيث لم يشترك في الوزارة التالية وهي وزارة صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦)، إذ كانت أقدميته سابقة علي أقدمية المهندس محمد صدقي سليمان، كما أنه لم يعد لتولى الوزارة بعد هزيمة ١٩٦٧ على نحو ما عاد زميلاه المهندس سيد مرعي ثم الدكتور عزيز صدقي.

تحوله الى العمل في التنظيم السياسي

و بالمواكبة لهذا شارك الدكتور مصطفى خليل في التنظيمات السياسية، وكان من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا (١٩٦٢).

بقي الدكتور مصطفى خليل قريبا من النظام، وفي ١٩٦٦ أسندت إلي الدكتور مصطفى خليل مهمة الإشراف علي المكتب التنفيذي للمشروعات التي كانت تقوم بها مصر في مالي !! وفي ١٩٦٦ أيضاً رأس الدكتور مصطفى خليل المؤتمر الأفريقي للتنمية الصناعية.

وفي أغسطس ١٩٧٠ وفي أخريات عهد الرئيس جمال عبد الناصر أسندت إلي الدكتور مصطفى خليل رئاسة مجلس أمناء الإذاعة والتليفزيون (كان وزير الإرشاد القومي هو محمد حسنين هيكل) ولكن الدكتور مصطفى خليل استقال من هذا المنصب في يناير ١٩٧١ (أي بعدها بشهور قليلة)، في أوائل حكم السادات، وقد ذكرت جريدة الأخبار بعد ذلك بسنوات أن ذلك كان بسبب خلافه مع مراكز القوي !

مشاركته التاريخية في وثيقة ١٩٧٢

في عام ١٩٧٢ اشترك الدكتور مصطفى خليل مع مجموعة من كبار رجال عهد الثورة في التعبير عن آرائهم المتحفظة على علاقتنا بالاتحاد السوفييتي وحالة اللا سلم واللا حرب وكان من الذين وقعوا تلك العريضة الشهيرة التي رفعت إلي الرئيس السادات فهاجمها على الملأ ، وبوسع القارئ أن يتأمل في استعراضنا الموسع لهذه الوثيقة في الفصل الخاص بالمهندس أحمد عبد الشرباصي .

في حرب أكتوبر

وفي أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ لعب الدكتور مصطفى خليل دورا مهما في معاونة المهندس سيد مرعي في المهمة التي كلف قام بها للقاء الزعماء العرب من أجل بدء ما عرف باسم حرب البترول.

انتخابه نقيباً للمهندسين

في يونيو ١٩٧٥ انتخب الدكتور مصطفى خليل نقيباً للمهندسين ، و قاد الدكتور مصطفى خليل في أثناء توليه هذا المنصب حملة نقابته المعارضة لإنشاء نقابة للتطبيقيين ، ونجح في أن يلفت نظر كثير من أهل الرأي العام إلي أبعاد شخصيته وقدرته علي الجدل، ويقال أن الرئيس السادات نفسه تذكر بهذا الموقف كفاءة الدكتور مصطفى خليل فوضع عليه العين التي لا تراها العين!!.

وعندما كان الدكتور مصطفى خليل مرشحاً لمنصب نقيب المهندسين نافسه أثنان من وزراء الري السابقين هما المهندسان عبد الخالق الشاوي وأحمد علي كمال هذا بالإضافة إلي المرشح التقليدي د. عبد المحسن حمودة، لكنه فاز بالمنصب .

صعوده لقمة الاتحاد الاشتراكي

في سبتمبر ١٩٧٥ اختير الدكتور مصطفى خليل أميناً للمهنيين في الاتحاد

الاشتراكي ، وفي يناير ١٩٧٦ كان عضواً بارزاً في اللجنة التي تولت صياغة تقرير مستقبل العمل السياسي (التي عرفت باسم لجنة المنابر).

وفي ١٩٧٦ أصبح الدكتور مصطفى خليل أميناً أولاً للجنة المركزية في أعقاب إقالة الدكتور رفعت المحجوب. وفي نوفمبر ١٩٧٦ أعلن الرئيس عن قيام الأحزاب وعهد إلي الدكتور مصطفى خليل بتصفية وتوزيع مقار وممتلكات و أموال الاتحاد الاشتراكي العربي !!

وكان الدكتور مصطفى خليل أول اسم بين الأعضاء العشرة المعينين في مجلس الشعب (١٩٧٦).

وصوله إلى ذروة مواقفه السياسية

وفي نوفمبر ١٩٧٧ سجل الدكتور مصطفى خليل أهم مواقف وحياته وهو موقفه الحماسي والمدروس يوم إعلان مبادرة الرئيس أنور السادات بزيارة القدس حين صمم علي أن يصحب الرئيس أنور السادات في الزيارة علي حين كان هناك من آثروا التمارض حتى لا يخاطروا بحياتهم إذا ما صحبوا الرئيس أنور السادات في رحلته !!

تشكيله لوزارته الأولى

في أكتوبر ١٩٧٨ أنضم الدكتور مصطفى خليل إلي الحزب الوطني الديمقراطي وكان قبلها بحكم منصبه رئيسا للجنة الأحزاب التي أقرت قيام الحزب الوطني، وأعلن في اليوم التالي لانضمامه للحزب الوطني عن إسناد الوزارة إليه، وقد شكل وزارة موسعة ضمت عددا كبيرا من المهندسين.

توليه وزارة الخارجية

وفي فبراير ١٩٧٩ أسند السادات منصب وزير الخارجية إلي الدكتور مصطفى خليل ليجمع بين رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية وهو مالم يحدث في عهد الثورة وان كان شائعا فيما قبل الثورة ، وشارك الدكتور مصطفى خليل في توقيع اتفاقات السلام (مارس ١٩٧٩).

وعلي صعيد السياسة الخارجية أصبح الدكتور مصطفى خليل في نظر المراقبين بمثابة الواحة التي لجأ إليها الرئيس السادات لمعاونته في شكليات مفاوضات السلام بعد استقالة الوزيرين الدبلوماسيين إسماعيل فهمي ثم محمد إبراهيم

كامل !!! وقد أدي الدكتور مصطفى خليل بلا شك دوراً ملموساً في مساعدة الرئيس السادات علي إتمام ما بدأ في هذه الناحية مهما كان الرأي في السلام ومعاهدته .

الطرفة المتمثلة فيما رواه خالد محيي الدين

ومن الطريف والجدير ذكره مما يتصل بهذا الصدد من بعيد ، ما ورد في كتاب «ثوار يوليو يتحدثون» للأستاذ محمود فوزي مما رواه له خالد محيي الدين من أن الدكتور مصطفى خليل حاول أن يبعد السياسة الخارجية عن المنابر، وأنه (أي خالد محي الدين) قال له: لا يمكن أن تكون هناك سياسة داخلية بدون سياسة خارجية، فإذا كنت أريد أن أحرر مصر داخلياً لا بد أن أحررها خارجياً.. كيف أحررها بالوصاية الأمريكية والنفوذ الأمريكي ! وثق تماماً أنني لا أقبل الوصاية السوفيتية كذلك !

إجراؤه انتخابات ١٩٧٩ التي لم توصف بالنزاهة

وقد أجرت وزارة الدكتور مصطفى خليل (يونيو ١٩٧٩) الانتخابات التي أعقبت استفتاء الشعب علي معاهدة السلام وشكل بعدها الوزارة للمرة الثانية.

ومن الحق أن يقال إنه في انتخابات ١٩٧٩ لم يكن صاحب اليد العليا لا في اختيار مرشحي الحزب الوطني ولا في الإشراف على الانتخابات بسبب انشغاله في السياسة الخارجية ، لكنه في كل الأحوال كان رئيس الوزراء المسئول عن أجراء الانتخابات ، وقد رشح نفسه في دائرة قصر النيل وفاز بها.

عقليته الشمولية والمناهضة لحراك الطلبة

كانت فترة رئاسة الدكتور مصفي خليل للوزارة حافلة بالأحداث الداخلية، وقد أشيع عنه قلة اهتمامه بالمتابعة اليومية المباشرة إذا ما قورن بسلفه المباشر ممدوح سالم. ولا شك في أن طبيعته وشخصيته لم تكن كطبيعة سلفه ممدوح سالم رجل الشرطة السياسي الخبير بالمحليات والأمن المؤدي لما يراه أنه واجبه حتي لو سهر الليالي كلها ، ولا كطبيعة من خلفه بالنيابة في رياسة الوزارة عن الرئيس السادات وهو الدكتور فؤاد محي الدين السياسي المتغلغل النشط صباحاً ومساءاً، وهكذا تجد كثيرا الكتابات و من المقارنات التي يسهل صياغتها والتعبير عنها بين أداء الدكتور مصطفى خليل وأداء كل من سلفه وخلفه، لكنه في كل الأحوال كان

قادرا على أداء أعباء منصبه بلا مركزية بالغة ، ولعل هذا مما ساعد علي بداية العودة إلى الوضع السياسي الطبيعي بنمو نفوذ وصلاحيات وزراء كثيرين ، كل في مجاله ، وبخاصة في تلك الفترات التي أصبح فيها الدكتور مصطفى خليل منشغلا بملف المفاوضات مع إسرائيل وما يتطلبه من جلسات ولقاءات .

مطالبته بالحسم مع الطلاب المشتغلين بالسياسة

وقد كانت للدكتور مصفي خليل عدة مواقف واضحه من قضايا السياسة الداخلية .. وعلى سبيل المثال فإنه هو تقريباً صاحب فكرة إلغاء اللائحة الطلابية المسماة بلائحة ١٩٧٦ و إصدار لائحة ١٩٧٩ لتحل محلها ، وكان يصرح بضرورة تعديل لائحة اتحاد الطلبة بما يمنع استمرار عضوية طلاب الدراسات العليا في الاتحادات ، لأن ذلك غير معمول به في أي جامعة بالعالم . وفي المقابل فقد طلب من رؤساء الجامعات احترام التقاليد الجامعية في حفلات الطلبة بحيث تكون ثقافية ، مرتفعة إلي مستوي الجامعات ، بدلا من الاستعانة بالراقصات ، مما يثير الطلبة ، ويسبب الحوادث ، كما أنه كان صاحب فكرة ممارسة الضغط علي الاتحادات الطلابية ، و كان مؤيدا لفصل من يشترك في أحداث الفتنة الطائفية من المدن الجامعية .

ونحن نعرف أن عهد الدكتور مصطفى خليل كان هو العهد الذي شهد الشحن الإعلامي ضد الرئيس السادات وخطوات السلام وأن هذا الشحن أسفر عن عدة أحداث في الجامعات في جامعات أسيوط والقاهرة والإسكندرية .. ، وكان رأيه المعلن هو ضرورة الحسم الكامل في محاسبة أي طالب يتجاوز القانون بعد ما أشيع عن إحراق بعض الطلبة كتبا في جامعة الإسكندرية ، وقد أعلن لرؤساء الجامعات أنه يحترم الحرم الجامعي ، ولكن إذا وقع اعتداء يفسد الأمن - وفشلت الجامعة في وقفه - فهنا يمكن أن تتدخل قوات الأمن بطلب من العميد. وكان هذا كله يمثل تراجعا عما كان قد شهده عصر الرئيس السادات من حرية عالية السقف .

أول من استطاع رفع سعر الرغيف

كان الدكتور مصفي خليل هو أول رئيس للوزراء استطاع تحريك سعر رغيف الخبز المصري لأول مرة في هدوء وفي تقبل متململ من جمهور الشارع ، وهو الذي رفعه من خمسة مليمات ، كما تم في عهده رفع كثير من الأسعار بالتدريج اعتمادا على اقتران الرفع بذكاء إعلامي افتقدته قرارات ١٩٧٧ أي السنة السابقة التي كانت في رأيي مغذاة بالصراع الداخلى بين كبار قدة الشرطة .

موقفه الواضح من تصرفات البابا شنودة

وكان الدكتور مصطفى خليل ، على خلاف معظم الساسة المعاصرين له ، صاحب موقف واضح وصريح من البابا شنودة ، وكان موقفه علنيا و لا يتسم بالمودة ولا بالمجاملات المصطنعة ، وقد روى الأستاذ موسى صبري أنه في عهد وزارته وقعت جناية قتل في قويسنا بسبب الفتنة الطائفية ، وأن البابا طلب تأليف لجنة من الكنيسة ، لكي تراقب التحقيق .. لكن الدكتور مصطفى خليل رفض هذا الطلب لأنه غير قانوني.

و روى الأستاذ موسى صبري أيضا أنه لم ينجح في أن يتعاون مع البابا شنودة في حل المشكلات المثارة ، وكانت وجهة نظره التي صارح بها البابا في اجتماع طويل هي :" قداستك لا يمثل الأقباط سياسيا.. تمثلهم روحيا ودينيا فقط .. أما بالنسبة لأي أمر تري فيه أن ظلما قد وقع فإن سبيل ذلك هو أعضاء مجلس الشعب فقط لا لقداستك ، ولا لأعضاء المجلس الملي "

كثرة التحوير في البنيان الوزاري

علي صعيد البنيان الوزاري و الفكر التنفيذي المنظم لعمل الحكومة كان الدكتور مصطفى خليل قد أعلن مع تشكيله لوزارته الأولي عن إلغاء وزارة الإعلام وتحويل وزارة الثقافة إلي مجلس أو أمانة أو شيء من هذا القبيل، والواقع أن هاتين الوزارتين عانتا لفترة طويلة نتيجة هذا التسرع في الإعلان عن مثل هذا التوجه في أفكار الدكتور مصطفى خليل ، وقد تركت هذه التصريحات الوزارتين في مهب الريح من دون قرارات حاسمة ثم اضطرت الدولة مع الزمن لإعادتهما إلي شأنهما القديم!! وليس من الظلم أن توصف أفكار الدكتور مصطفى خليل في هذين المجالين بعدم النضج الكافي.

إيمانه بالزمالة وثقته في زملائه

كان الدكتور مصطفى خليل في اختياره لمساعديه من المؤمنين بالزمالة و الصداقات وإن لم يضق أفق أدائه و اختياراته إلي مستوى الأفق الضيق المحدود أو المزري الذي وصل إليه الدكتور أحمد نظيف في هذا المجال ، هذا وقد دخل الوزارة الأولى مع الدكتور مصطفى خليل خمسة عشر وزيراً كان منهم عشرة من المهندسين (وهو ما لم يتمكن منه أحمد نظيف في خطوة واحدة) ، وكانت وزارته وزارة مهندسين، لم يترك مجالاً له صلة بالهندسة إلا جعل وزيره مهندساً، حتي

التربية والتعليم و التعليم العالي والثقافة وشئون مجلس الوزراء والسياحة والطيران....الخ

بدأ وزارته بالبعد المحسوب عن الجماهيرية

ضمت وزارته عند تشكيلها واحدا من علماء الأزهر الكبار هو وكيل الأزهر فضيلة الدكتور محمد عبد الرحمن بيصار ، وقد اختاره الدكتور مصطفى خليل ليحل محل الشيخ الشعراوي ووزيرا للأوقاف ! فكانت هذه من البدايات التي ابتعد بها الدكتور مصطفى خليل عن مشاعر الرأي العام . وكذلك فقد كانت وزارته هي الوزارة التي خرج منها المشير محمد عبد الغني الجمسي ليخلفه الفريق أول كمال حسن على في منصب وزير الدفاع .

كما ضمت أستاذ طب هو الدكتور ممدوح جبر

وواحدا من رجال القضاء هو المستشار عبد الآخر عمر عبد الآخر

و اثنين من التجاريين هما جمال الناظر ، و الدكتور علي لطفى

أما المهندسون الذين اختارهم الدكتور مصطفى خليل عند تشكيل الوزارة فهم:

- الدكتور حسن محمد إسماعيل
- المهندس سليمان متولي سليمان
- المهندس توفيق حامد كرارة
- المهندس عبد الهادي سماحة
- المهندس علي فهمي الداغستاني
- الدكتور مصطفى الحفناوي
- المهندس إبراهيم عبد الرحمن
- المهندس مصطفى جمال صبري
- المهندس حسني محمد السيد على
- المهندس كمال توفيق نصار

وفي أثناء عهد هذه الوزارة أجري تعديل وزاري مهم في ١٩٧٩ حيث عين فضيلة الدكتور عبد المنعم النمر وزيراً للأوقاف خلفا لفضيلة الدكتور عبد الرحمن بيصار الذي عين شيخا للأزهر عقب وفاة الدكتور عبد الحليم محمود.

و عين الدكتور عبد الحميد حسن وزيراً للشباب كما أسندت وزارة الخارجية إلي

الدكتور مصطفى خليل نفسه .

وزارته الثانية

أما وزارته الثانية فلم تضم من الوزراء الجدد إلا أثنين هما :

- أنور أبو سحلي وزيراً للعدل
- منصور حسن وزيرا للدولة لرئاسة الجمهورية (وكان هذا أول عهده بالمناصب الوزارية)

وبذلك يمكن القول إن عدد الذين اختيروا لعضوية مجلس الوزراء في عهد وزارتي الدكتور مصطفى خليل قد وصل عشرين وزيرا.

تحمس موسى صبري له

في مقابل الهجوم الذي كان الدكتور مصطفى خليل يلقاه في الأدبيات السياسية اليسارية والمعارضة للسادات فإن الأستاذ موسي صبري كان يحرص على أن يرتفع بصورة الدكتور مصطفى خليل إلي القمة، حتى إنه في كتابه عن الرئيس السادات جعل الفصل الذي كتبه عنه أول الفصول التي كتبها عن الشخصيات التي كانت قريبة من الرئيس أنور السادات ، ولا أزال أذكر أنه لما رشح الدكتور مصطفى خليل لرئاسة الوزراء فإن الأستاذ موسي صبري خصص الصفحة الأولي من جريدة الأخبار بأكملها للحديث عن حياة الدكتور مصطفى خليل وتقديمه للجماهير في أبهى صورة ممكنة .

ولا يمكننا نفي ما يمكن الزعم به (بدليل ضعيف) من أن الأستاذ موسي صبري كاد يوحي بأنه ربما يكون هو نفسه من ضمن من رشحوا الدكتور مصطفى خليل رئيساً للوزارة ، و أنه عبر عن نفسه بأنه أحد أصدقاء الرئيس أنور السادات السياسيين.

موسى صبري يوحي بأنه كان مناهضا لممدوح سالم

على أن كتاب الأستاذ موسي صبري ينفرد بأن يوحي بأن الدكتور مصطفى خليل كان من الذين عملوا علي تقويض عهد وزارة سلفه ممدوح سالم حيث " كان يتصل بالرئيس أنور السادات في أثناء أحداث ١٧، ١٨ يناير ١٩٧٧ ويبلغه بطبيعة الأحداث." .

كذلك يروي الأستاذ موسي صبري أيضا أن الدكتور مصطفى خليل نصح

بإلغاء اتفاق هضبة الأهرام .. وكان هذا رأي ممدوح سالم أيضا الذي لم يكن له دور في عقد الاتفاق ولكنه ، أي ممدوح سالم ، تحمل الهجوم علي الاتفاق بوصفه رئيسا للوزارة .

رواية فتحي رضوان عن تحفظه على اختياره وزيرا

روينا في كتابنا في رحاب العدالة ما رواه الأستاذ فتحي رضوان في كتابه (٣٠ شهراً مع عبد الناصر) عن الطريقة التي تم بها اختيار الدكتور مصطفى خليل وزيراً للمواصلات في ١٩٥٦ ، وكيف راجع هو نفسه الرئيس جمال عبد الناصر في ذلك متعللا بوجود كثير من الكفاءات القديمة (في هيئة السكك الحديدية مثلاً) ولكن الرئيس جمال عبد الناصر باختياره له كان أقرب إلي الانتقام من الموظفين الكبار (!!).

أداؤه غير المبهر في السكة الحديد

أما عن أدوار الدكتور مصطفى خليل في عهد الرئيس جمال عبد الناصر فيروي الأستاذ موسي صبري فيما يبدو أنه كان نقلا عن الدكتور مصطفى خليل نفسه أن الرئيس جمال عبد الناصر استمع إلي أفكار الدكتور مصطفى خليل في إصلاح مرفق السكة الحديد ثم سأله هل هو قادر علي تنفيذ هذه الإصلاحات لو تولي الأمر، و أجاب بالإيجاب فعهد إليه بهذه المهمة.. وللأسف الشديد فإن القلم المنصف لا يستطيع أن يجد للسكة الحديد في عهد الثورة بعض التقدم الذي قد يتيح الفرصة لشيء من الفخر لمصطفى خليل !! بل أن من الإنصاف أن نذكر أن التجديد الذي أصاب السكة الحديد المصرية منذ عهد الخديو إسماعيل لا يمثل شيئاً بالمقارنة بإنجازات الخديوي المظلوم.

صدامه مع على صبري

كذلك روي الأستاذ موسي صبري أن الدكتور مصطفى خليل اعترض في عهد الرئيس جمال عبد الناصر علي أن تشتري السكة الحديد القضبان التي تنتجها شركة الحديد والصلب لعدم صلاحيتها واختلف في ذلك مع الدكتور عزيز صدقي وتمسك برأيه وسخر من الرأي القائل بأن الصين تستخدم قضبانا من الزهر .. وجاء إلي مجلس الوزراء ومعه قضيب من الزهر كسره أمام الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان متأثراً بفكرة الصين.

روي الأستاذ موسي صبري كذلك عن الدكتور مصطفى خليل أنه اصطدم مع علي صبري وهو نائب رئيس الجمهورية عندما طلب إليه أن يعرض عليه مشروعات وزارة الصناعة قبل أن يعرضها علي مجلس الوزراء برياسة زكريا محي الدين ، و أنه خرج من المأزق بأن حصل علي موافقة من الرئيس جمال عبد الناصر علي سياسة التصنيع في ثلاث جلسات متصلة بينهما .. ولما علم بذلك زكريا محيي الدين غضب منه ، ولكنه اقتنع بعد ذلك بما أقنعه به الدكتور مصطفى خليل من أن هذا كان هو المخرج من سيطرة علي صبري علي ما يعرض في مجلس الوزراء قبل عرضه .

هل أشار السفير الأمريكي باختياره وزيرا

و على قدر ما حظي الدكتور مصطفى خليل بثناء من الأستاذ موسى صبري فإنه حظي بكثير من اللمز في كتابات الأستاذ محمد الطويل . وعلى سبيل المثال فقد أشار الأستاذ محمد الطويل في كتابه «لعبة الأمم» إلي أن السفير الأمريكي بالقاهرة قام بزيارة الدكتور مصطفى خليل في منزله قبل اختياره لرياسة الوزراء. كما أشار إلي أن الدكتور مصطفى خليل كان مؤيدا لقرارات السادات في سبتمبر ١٩٨١، وأنه عقب بحماس قائلا : «هذه خطوة قد تأخرت سنتين».

قصة صفقة التليفونات التي أشهرتها المعارضة في وجهه

شنت المعارضة في عهد السادات حملة عنيفة علي الدكتور مصطفى خليل (وهو رئيس للوزراء) منددة بما زعمت أنه التورط في صفقة التليفونات ، وقد شكل مجلس الشعب لجنه تحقيق برلمانية ، لكن المعارضة طلبت تحويل الأمور للقضاء ، ودافع الدكتور مصطفى خليل عن نفسه بأنه يدفع ثمن تأييده للسادات في مبادرته وسياساته.

وفي كتاب " السادات ولعبة الأمم " للأستاذ محمد الطويل، إشارات إلى اعتقاد الأستاذ الطويل نفسه في عدم براءته من الاتهام الموجه إليه من قبل المعارضة في صفقة التليفونات، وعلى سبيل المثال فإنه يقول :

"... وأما الصدمة الثانية للرأي العام المصري والتي فجرتها المعارضة فكانت في أواخر عام (١٩٧٩) حيث نشرت جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكي مقالة للدكتور محمد حلمي مراد تحت عنوان :«خطورة عدم مبالاة حكامنا بما يوجه إليهم من اتهامات». وكانت هذه المقالة تشير إلي أن الدكتور

مصطفى خليل قد سبق أن تقاضي عمولة صفقات التليفونات قبيل تولية رئاسة الوزراء. كما أن النشرة الداخلية لحزب التجمع قد أشارت أيضاً إلي أن الدكتور مصطفى خليل قد حصل قبل تولية رئاسة مجلس الوزراء علي خمسة ملايين من الجنيهات لدراسة الجدوى الاقتصادية الخاصة بمشروع التليفونات.

طلبه تشكيل لجنة تحقيق برلمانية

"وعلي إثر هذا النشر طالب الدكتور مصطفى خليل في التاسع من ديسمبر عام (١٩٧٩) الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب بتأليف لجنة تحقيق برلمانية فيما نشر واعتبره ماسا بنزاهة الحكم . و قد تم تشكيل لجنة من حافظ بدوي رئيس اللجنة التشريعية والدكتور محمد دكروري رئيس لجنة الخطة والموازنة وفتح الله رفعت رئيس اللجنة الاقتصادية ومحي الدين عبد اللطيف رئيس لجنة النقل والمواصلات، والدكتور مصطفى السعيد (وزير الاقتصاد فيما بعد) والدكتور حلمي الحديدي ممثلاً (عن) حزب العمل، وألفت كامل من حزب الأحرار والمستشار ممتاز نصار المستقل ".

جهوده في إثبات براءته

ويستعرض الأستاذ الطويل رد فعل الدكتور مصطفى خليل على مستوى الحزب الوطني :

" وقد رد الدكتور مصطفى خليل في الهيئة البرلمانية للحزب الوطني عقب تفجير المعارضة لأمر صفقة التليفونات أن المعارضة اتخذت هذا الموقف العدائي والمضاد له بسبب مشاركته في عملية السلام والمعاهدة المصرية - الإسرائيلية. ونفي ذلك خالد محي الدين في بيان نشرته صحيفة يومية قومية.

ثم استعرض الأستاذ محمد الطويل ما يعتقد أنه كان بمثابة استراتيجية الدكتور مصطفى خليل المكثفة في نفي هذه التهمة عن نفسه :

" وفي أقل من أسبوع وخلال أيام قليلة من تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية في العاشر من أكتوبر استصدر الدكتور مصطفى خليل في الحادي عشر من ذات الشهر أي في اليوم التالي لتشكيل اللجنة خطابا من سفارة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن مدير هيئة المعونة الأمريكية بمصر دونالد براون ، وخطاباً من رئيس المصرف العربي الدكتور أحمد نظمي عبد المجيد ، ومن الدكتور عبده

السعيد رئيس مجلس إدارة مركز بحوث المواصلات سابقاً ، وشهادة من جيمس الملحق التجاري للسفارة الأمريكي بالقاهرة ، وكلها تدور حول براءة الدكتور مصطفى خليل من أي اتهام وأنه لم يتقاض أي عمولة أو ما شابه ذلك . بل أن الشركات الأمريكية التي لم تحصل علي تعاقد التليفونات بعثت بشهادة فحواها أنها لم تكن علي أي علاقة مع الدكتور مصطفى خليل وهم يحترمون نزاهته وتقديره لصالح بلاده، ثم استمعت اللجنة الخاصة البرلمانية إلي الدكتور مصطفى خليل الذي شرح لأعضائها علي مدي ثلاث ساعات كل الوقائع والظروف التي أحاطت بالاتفاق المبرم مع مجموعة الشركات الأوربية لحل مشكلة التليفونات بمصر في ضوء المستندات التي قدمها إلي اللجنة برئاسة محمد عبد الحميد رضوان وكيل المجلس حينذاك"

محمد الطويل ينتقد مصطفى خليل

ومع هذا كله فإن الأستاذ محمد الطويل يلمز الدكتور مصطفى خليل بوضوح فيقول :

" وكان الدكتور مصطفى خليل عندما تقدم بطلب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية قد احتفظ بحقه للتقدم ببلاغ إلي النيابة العامة . كما أعلن ذلك في اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب الوطني حيث أشار إلي أنه سيتقدم ببلاغ إلي النيابة العامة بعد انتهاء لجنة التحقيق البرلمانية من عملها وإعلان نتيجة تحقيقها. ولم يذهب للجنة كل من الدكتور حلمي مراد وخالد محي الدين، واقتصر التحقيق أو بمعني أدق الاستماع علي الدكتور مصطفى خليل فقط وأصدرت اللجنة تقريرها ببراءة مصطفى خليل" .

"وعندما أصدرت لجنة التحقيق البرلمانية قرارها ببراءة الدكتور مصطفى خليل لم يتقدم هذا الدكتور مصطفى خليل ببلاغ إلي النيابة العامة".

" ولاشك في أنه من حيث المواءمة السياسية للجنة التحقيق البرلمانية لا بد من براءة رئيس الوزراء حفاظاً علي شكل نظام الحكم من حيث نظافة وطهارة أحد قيادته" .

محمد عبد السلام الزيات يتهمه ببدء تهميش القطاع العام

وقد وجه الأستاذ محمد عبد السلام الزيات في كتابه «مصر إلي أين» كثيراً من

الانتقادات النظرية لما اعتبره بمثابة سياسة الدكتور مصطفى خليل الاقتصادية في أثناء رئاسته للوزارة، و واقع الأمر أنها انتقادات رمزية لتصريحات سياسية لا لسياسات حقيقية ، لكن الأستاذ الزيات مارس جدية نظرية شكلانية لا بأس بها من ناحية الجدل والتدريب على النقد ، وإن كانت عديمة الصلة بالحقيقة على نحو ما نعرف من جمود دلالة الأرقام التي استشهد بها ، ومن ذلك انتقاده لتوجهاته فيما يخص القطاع العام حين صرح الدكتور مصطفى خليل بقوله :«لقد انتهي الوقت الذي كان القطاع العام يتحمل فيه وحده عبء التنمية وقد انتهي معه العهد الذي كان القطاع العام يضمن فيه العمل لكل مواطن يرغب في ذلك.. وبناء عليه فإن الأسلوب العملي هو إتاحة فرصة العمالة المنتجة عن طريق المزيد من الانفتاح».

و سجل الوزير الزيات علي الدكتور مصطفى خليل أنه كان يعرف حدود مشاركة القطاع العام في انتشار القاعدة الصناعية:

"ومن الغريب أن رئيس الوزراء في البرنامج الذي عرضه علي مجلس الشعب وهو يرسم للقطاع العام هذا الدور الثانوي التابع، ويعلن عن انكماش مخصصات الصناعة ،يقول في حدود غيبة التعاون العربي إن أشقاءنا العرب فاتهم أن «اقتصادنا يقوم علي قاعدة صناعية عريضة تم إنشاؤها خلال سنوات طويلة».

ويعقب محمد عبد السلام الزيات فيقول :

" ولكن الذي أغفله رئيس الوزراء هو القول بأن الفضل الرئيسي في هذه القاعدة كان للقطاع العام، فقد بلغ حجم الاستثمار الثابت في السنوات العشر التي سبقت وضع الدستور حوالي ٣٣٠٠ مليون جنيه مقابل ١٠٠٠ مليون جنيه فقط في السنوات الخمسين التي سبقت الثورة ، ولعب التصنيع الدور الأساسي في هذا النمو السريع الذي يندر أن نجد له مثيلاً في الدول النامية . لقد كان الإنتاج الصناعي في ١٩٥٢ لا يزيد عن ٢٨٢ مليون جنيه فبلغ في سنة ١٩٧١/١٩٧٠ أكثر من ٢٤٢٤ مليون جنيه ً. وكان نصيب الصناعة من الدخل القومي حوالي ٩٪ فوصل إلي ٢٢٪ في ١٩٧١/١٩٧٠.

استقالته و توليه منصبين رفيعين

قدم الدكتور مصطفى خليل استقالته من رئاسة الوزارة في (١٢مايو ١٩٨٠) وبقي نائباً لرئيس الحزب الوطني للشئون الخارجية ، و تم اختياره رئيساً للمصرف

العربي الدولي في (٢٥ مايو ١٩٨٠) ، و فيما بعد فإنه حين أشتد عليه المرض آثر أن يترك هذين المنصبين.

مؤلفاته

للدكتور مصطفى خليل عدد من المؤلفات والبحوث من أبرزها:

- استخدام الجر بالديزل في سكك حديد مصر وباقي بلاد العالم (١٩٥٩)
- تقويم الصراع من أجل السيطرة على صناعة البترول العالمية ١٩٧٠.
- أزمة البترول العالمية ١٩٧٠.
- أزمة البترول في الولايات المتحدة ١٩٧٤.
- دراسة عن أزمة الطاقة في أمريكا وسياسة الدول العربية المنتجة للبترول.
- بحث عن السياسة البترولية العربية خلال حرب أكتوبر.
- بحث عن هيئة قناة السويس وتحديد رسوم المرور بالقناة بعد إعادة افتتاحها.

وفاته

توفي الدكتور مصطفى خليل في يونيو ٢٠٠٨ وشيعت جنازته عسكريا بمشاركة الرئيس محمد حسني مبارك.

الفصل الخامس : الدكتور عزيز صدقي
الذي أسّس علم التلميع السياسي

يُقصدُ بالتلميع في علوم السياسة المعاصرة وأدبياتها إلقاء الضوء على أي قدر من الإنجازات أو الإيجابيات ، بحيث تظهر أكبر أو أقوى أو أزهى أو أفيد من حجمها الطبيعي ، وفي ممارسات علوم الإدارة والتسويق يُعبّرُ التلميع عن كل آلية لتعلية الإيجابيات لتتضاءل السلبيات إلى جوارها، ولاشك في أن التلميع أدب، وفن، وعلم كذلك ، فأدب المديح (على سبيل المثال) صورة من أرقى صُوَر التلميع، كذلك فإن فنون الشكل والأداء (على حد سواء) تستهدفُ في طليعة أغراضها روح التلميع وجوهره، وقد عرفت مصر الحديثة التلميع بصورة مُكثّفة في الحقبة الليبيرالية ، حيث تبارت الأحزاب في العناية بإنجازاتها، ومزاياها ورجالها، ومواقفها ، فلمّا جاء عصر ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تحوّل الفكر إلى التلقين والإرشاد القومي، وأصبحت

فكرة الإرشاد القومي بديلاً للدعاية والإعلام والصحافة، وتفوّقت مؤسسة الإرشاد القومي على كيانات الثقافة والإعلام على حد سواء، قبل أن يظهر مُصطلح الثقافة على استحياء في التشكيلات الوزارية في ١٩٥٨، وقبل أن يظهر مُصطلح الإعلام على استحياء أيضا كبديل مناوب للإرشاد القومي.

لكنّ هذا كلّه سار في اتجاه النهر الرئيسي ، بينما كان هناك نهر فرعي نجح صاحبه من خلاله أن يُقدّم أسلوباً جديداً جعل التلميع فيه هو الهدف الأكبر والهدف الطاغي، وتحوّل بفنّ التلميع من الأدب والفن إلى الهندسة ، فأصبح قادراً على مُمارسته على نطاق إنتاجي واسع ومُتكرّر، وأصبح قادراً على استدعاء نماذج حية له قابلة للتكرار والتطوير مع كلّ حاجة شأن كلّ الفنون التي تُعالجها الهندسة باقتدار العلم وأسلوبه. كان بطل علم هندسة التلميع هو الدكتور عزيز صدقي الذي نجح في هذا المجال نجاحاً لم يسبِق إليه ولم يلحق به أحد حتى الآن، فقد كان قادراً على تصوير كلّ شيء في إطارٍ مصقول ساطع ناصع مضيء، وهكذا فإنه ، على سبيل المثال ، نجح في تصوير تأميم المصانع الوطنية الصغيرة في إطار أنه إنشاء لصناعة كبيرة، ولم يبخل بالإعلام والتصريحات والأرقام والإحصاءات ، بل إنه لم يبخَل بإنشاء الكيانات الإدارية والبيروقراطية ، حتى أصبحت الشركة الصغيرة التي أمّمتها الثورة بمثابة شركة كُبرى لها مجلس إدارة ورؤساء قطاعات ومديرو عموم ومُديرون وأصبحت وظيفة الباشكاتب المسئول عن الحسابات بمثابة الإدارة المالية التي يرأسها وكيل وزارة وتضمّ عدداً من مُديري العموم للتكاليف والمُشتريات والموازنة والمخازن والحسابات والاستحقاقات وشئون العاملين وقُل مثلَ هذا في القطاعات الإدارية والتجارية والفنية.. الخ . وليس هناك شك في أن الرئيس عبد الناصر كان أسعد الناس بهذا الذي فعله الدكتور عزيز صدقي طيلة ثماني سنوات وشهرين تمثل الفترة الأولى لتولّيه الصناعة منذ يونيو ١٩٥٦ وحتى اختلف مع علي صبري فترك الوزارة في أغسطس ١٩٦٤ ، وهو يومها نائب لرئيس الوزراء، ثم عاد إليها في أكتوبر ١٩٦٧ وحتى وفاة الرئيس جمال عبد الناصر.

المقارنة بينه وبين صِنوه الدكتور مصطفى خليل

كان الدكتور عزيز صدقي ثاني اثنين من المهندسين من رؤساء وزراء عهد الرئيس السادات الذين بدأت علاقتهم بالوزارة في عهد ١٩٥٢، وهما الدكتور عزيز صدقي و الدكتور مصطفى خليل ، وقد ولد هذان الرجلان في نفس العام ١٩٢٠ وتوفيا في نفس العام ٢٠٠٨ وإن كان أكبرهما وهو الدكتور عزيز صدقي أكبر في

عمره من زميله بأسبوع واحد فقط ! ، وقد وصلا إلى منصب الوزير في اليوم نفسه في ١٩٥٦ ، كما وصلا إلى منصب نائب رئيس الوزراء في اليوم نفسه أيضا في ١٩٦٤ لكن أكبرهما وصل إلى رئاسة الوزارة في ١٩٧٢ أما الثاني فوصل إليها في ١٩٧٨ ، ومن الطريف أن مصطفى خليل [وهو الأصغر] تخرج في كلية الهندسة مبكرا في ١٩٤٢ أما الدكتور عزيز صدقي فتخرج بعده بعامين في ١٩٤٤ ، وعلى حين درس عزيز صدقي في هارفارد، فإن الدكتور مصطفى خليل درس في إلينوى بشيكاغو .

وإذا أردنا المقارنة البانورامية بين الرجلين ، فإن الدكتور عزيز صدقي كان أكثر حماسا من صاحبه ، لكن الدكتور مصطفى خليل كان أكثر شجاعة منه ، كما أن الدكتور عزيز صدقي أكثر انتشارا من صاحبه ، لكن الدكتور مصطفى خليل كان أكثر تعمقا منه ، وفي المجمل الأعم فإن مكانة مصطفى خليل في تاريخ وطنه أعلى ، وإن كان عزيز صدقي قد سبقه إلى الوجود في الطبقة الأعلى من صنع القرار ، وحين اختلف الدكتور عزيز صدقي مع على صبري وخرج من الوزارة في ١٩٦٥ فإن أعماله أحيلت على الدكتور مصطفى خليل فأداها مع وظائفه ، وحين كان الدكتور عزيز صدقي رئيسا للوزراء في عهد الرئيس السادات ، فإن الدكتور مصطفى خليل كان من الجبهة التي انتقدت أداءه علنا ، من دون خوف من العواقب ، فيما عرف على لسان الرئيس نفسه باسم : "العريضة"، و ذلك من قبيل السخرية السياسية التي كان الرئيس السادات يجيدها .

وقد تولى كلاهما مسئولية الاتحاد الاشتراكي العربي لفترة كانت طويلة في حالة الدكتور مصطفى خليل عن الفترة القصيرة المؤقتة التي شغلها الدكتور عزيز صدقي.

وقد انفرد الدكتور مصطفى خليل عن زميله بأن انتخب نقيبا للمهندسين على حين انفرد الدكتور عزيز صدقي عن زميله بنشاط معارض للرئيس مبارك في نهاية عهده . ومع هذا كله فإن إنجازهما الهندسي لا يصل إلى إنجاز المهندسين عثمان أحمد عثمان أو محمد صدقي سليمان ممن يكبرونهما مباشرة ولا إلى إنجاز المهندس أحمد عز الدين هلال أو المهندس حسب الله الكفراوي ممن يلونهم .

دوره في سياسات تصنيع مصر

نبدأ بالحديث عن نقطة مهمة تتعلق بدور هذا الرجل في تصنيع مصر. ولا بد لي من أن اعترف أولا بما يعرفه القارئ من حبي المفرط للأستاذ محمد التابعي وتقديري

لقدرته على الصياغة، ومن باب التدليل على أن هذا الحب لا يأتي من فراغ ، فإني أُحبّ ان أشير إلى إن الأستاذ التابعي وهو واحد من أصحاب الأساليب العربية الجميلة الذكية راعه هذا الذي يفعله الدكتور عزيز صدقي من حديث متكرر يُضخّمُ به الإنجازات إن وُجدّتْ، ولم يجد مناصاً من أن يكتُبَ مُنتقداً له ولأسلوبه، وأن يلجأ إلى الرصيد الشعبي أو حتى الفلكلوري فيُطلق عليه اسم: أبو لمعة.. هكذا بكلّ وضوح. وهكذا فإن دور الدكتور عزيز صدقي انكشف إلي حد كبير بذلك المقال الذي كتبه الأستاذ محمد التابعي وسماه فيه (أبو لمعة) بسبب كثرة تصريحاته عن إنجازات خيالية في قطاع الصناعة ، وتبشيره بالأرقام والمكاسب الثورية، والحقيقة أن هذا لا ينفي حقيقة مهمة ، وهي أن الدكتور عزيز صدقي، في المقام الأول ، رجل تنفيذي ، وقد نفذ ما يمكن وصفه على أقل تقدير بأنه سياسة تصنيع متعجلة و مظهرية مرتبطة بالتبشير بالاشتراكية ، مع إيماننا بأن مصر كانت تضم كثيرا من المهندسين الأكْفاء ذوي النزاهة ، ممن تعاونوا مع الدولة في كافة تخصصات الصناعة والإنتاج ، وتقبلوا دعم قيادة هذا الرجل / وهو ما مكّن مصر بصورة أو أخرى من تخطي أزمات كثيرة سببتها الاندفاعات الناصرية النزقة .

ممارسته الخطرة لسياسات التلميع وهو رئيس للوزراء

على أن الأخطر من هذا أن الدكتور عزيز صدقي مارس هذا الأسلوب أيضاً في أثناء رئاسته للوزراء طيلة ١٤ شهراً في عهد الرئيس السادات ، لكن مُنتهى الخُطورة التي لم ينتبِه إليها أحد حتى الآن ، أن الدكتور عزيز صدقي كان قد بدأ يُمارس هذا الأسلوب فيما يتعلّق بالقوات المُسلّحة والمعركة القادمة، وكان ممّا شجّعه على هذا التوجُه أنه عمل رئيساً للوزراء في الفترة التي كان يتولى منصب وزير الحربية قائد عسكري مُغرم مثله بالتلميع والتصريح والظهور والحديث (وهو الفريق محمد أحمد صادق)، ومعه رئيس للأركان يُمارس نفس الصفات ويُسابق الوزير فيها (وهو الفريق سعد الشاذلي)، وهكذا فإن الدكتور عزيز صدقي كان يُصرّحُ تصريحات عسكرية واستراتيجية و ظل يبدع في هذه المساحة حتى جاء المشير أحمد إسماعيل علي وزيراً للحربية في أكتوبر ١٩٧٢ ، أي بعد عشرة شهور من رئاسة الدكتور عزيز صدقي للوزارة، وأصبح على الدكتور عزيز صدقي أن يلتزم بما التزم به الوزير الجديد من العدول عن سياسة الوزير القديم في التصريح والتلميع والحديث والإعلام.

ومن أطرف ما يُمكن لي أن أرويه في هذا المقام ، ما أشار إليه الفريق صادق نفسه في مذكراته التي حررها الأستاذ عبده مباشر ، من أن الدكتور عزيز صدقي حضر ، وهو رئيس للوزراء ، مناورة قامت بها قواتنا الجوية في حضور قادة من القوات السوفييتية وانتابه بعض السرور من الإنجاز الذي رآه أو الكفاءة التي أحسها في أداء القوات الجوية ، وذلك بما يتناسب مع معلومات سياسي قريب من صناعة الحروب الناصرية أو الهزائم ، أو بما يتناسب مع معلومات مدرس في كلية الهندسة عن الأداء العسكري، وهكذا فإنه لم يجد ما يمنعه من أن يُصرّح مباشرة للصحافة العالمية بأنّ زمن التفوّق الجوي الإسرائيلي قد انتهى إلى غير رجعة!! هكذا وبمُنتهى البساطة كان الدكتور عزيز صدقي على الدوام قادراً على أن يُطلق تصريحات جيدة الصياغة من هذا الطراز، ولك أن تتخيّلَ، قياسا على هذا، كل ما كان قد أطلقه عن الصناعة المصرية طيلة الفترة التي تولاّها فيها وأسّس لعلم هندسة التلميع.

تكوينه و سيرة حياته

ولد الدكتور عزيز صدقي عام (١٩٢٠) في أول يوليو، وتخرج في قسم العمارة من هندسة القاهرة (١٩٤٤) ، وابتعث إلي الولايات المتحدة الأمريكية حيث حصل علي الماجستير في تخطيط المدن، وفي الدكتوراه غيّر من تخصصه بعض الشيء (علي نحو ما هو معمول به في التعليم الأمريكي المتميز بسعة الأفق والسماح بالبعد عن التخصص الدقيق ذاته) وكانت رسالته فيما رواه عن نفسه متصلة بموضوع تصنيع مصر، وحاز بها درجة الدكتوراه من هارفارد، و لسنا ندري إن كان هذا الذي رواه عن موضوع رسالته من قبيل التقريب أم الحقيقة ، وعاد إلي مصر في نهاية ١٩٥١، فعين مدرساً بكلية هندسة الإسكندرية.

مع بدايات الثورة عرف الدكتور عزيز صدقي طريقه إليها (عن طريق الضابط مجدي حسنين الذي كان مسئولا عن هيئة التحرير، ثم خبا نجمه فأصبح أقصى ما وصل إليه في عهد الثورة أن عين سفيرا في تشيكوسلوفاكيا ، بينما صعد مساعده عزيز صدقي إلى رئاسة الوزارة ، ولنا ان نتوقف هنا وقفة تعبوية لنقارن بين موهبة الدكتور عزيز صدقي وموهبة الموهوب الدكتور يوسف إدريس الذي كان مساعدا للرئيس السادات في الوقت الذي كان عزيز صدقي فيه مساعدا لمجدي حسنين)، وعين الدكتور عزيز صدقي عضواً في المكتب الفني للهيئة العليا للتنسيق ، وفي ١٩٥٣ أصبح الدكتور عزيز صدقي عضواً في مجلس إدارة شركة مصر للتأمين ، بعد أن وافق وزير المعارف علي إعفائه من تعهده (التقليدي) بخدمة الحكومة سبع

سنوات. و عمل أيضا مستشاراً بمكتب رئيس الوزراء ، فخبيراً بالمجلس الدائم للخدمات.

وفي نوفمبر ١٩٥٥ أصبح الدكتور عزيز صدقي مديراً لمؤسسة الكفاية الإنتاجية .

وفي يونيو ١٩٥٦ أصبح الدكتور عزيز صدقي أول وزير للصناعة بعد انفصال (أو تخصيص) وزارة مستقلة للصناعة في مصر ، و بقيّ في هذا الموقع باتصال (حتي ما قبل نهاية عهد وزارة علي صبري بشهرين حيث خرج من الوزارة) مع اختلاف في صفته الوزارية ، فحتي أكتوبر ١٩٥٨ كان وزيراً للصناعة في وزارة جمال عبد الناصر ووزارة الوحدة الأولي. وحين كان النظام يقتضي أن يكون هناك وزير مركزي للصناعة ووزيران تنفيذيان في مصر وسوريا ، أصبح وزيرا مركزيا للصناعة، ثم أصبح أيضا بمثابة الوزير التنفيذي لها في مصر منذ إبريل ١٩٥٩ (حين أقيل فتحي رزق وزير الصناعة والتنفيذي ، ويقول سيد مرعي في مذكراته ، إن ذلك كان بفضل خط مفتوح بين الدكتور عزيز صدقي والرئاسة) وحتي تم الانفصال (أكتوبر ١٩٦١) وفي التشكيل الجديد الذي أعقب الانفصال برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر أصبح الدكتور عزيز صدقي أيضاً وزيراً للصناعة، وهكذا في وزارة علي صبري الأولي (سبتمبر ١٩٦٢- مارس ١٩٦٤). وفي وزارة علي صبري الثانية (مارس ١٩٦٤) أصبح الدكتور عزيز صدقي بعد ٨ سنوات من دخوله الوزارة نائباً لرئيس الوزراء مع عشرة آخرين من نواب رئيس الوزراء ، كانوا هم علي التوالي: الدكتور نور الدين طراف الذي رأس المجلس التنفيذي قبل ذلك، والمهندس أحمد عبده الشرباصي، وكمال الدين رفعت الذي قفزت أقدميته بحكم أنه كان قد صار عضوا في مجلس الرياسة ، والدكتور محمود فوزي والدكتور عبد المنعم القيسوني والدكتور كمال رمزي إستينو ثم الدكتور عزيز صدقي ثم الدكتور مصطفي خليل وعباس رضوان والدكتور محمد عبد القادر حاتم ومحمد عبد المحسن أبو النور.

وقد أصبح الدكتور عزيز صدقي نائباً لرئيس الوزراء (وكان بمثابة النائب السابع) للصناعة والثروة المعدنية (هكذا كانت نصوص ذلك التشكيل الطريف) ووزيراً للتعدين والبترول ووزيراً للصناعة الخفيفة (هكذا لأنه كانت قد استحدثت وزارة الصناعة الثقيلة تولاها المهندس سمير حلمي إبراهيم الذي أصبح فيما بعد، في عهد الرئيس أنور السادات رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات) ويشرف علي وزارتي الصناعة الثقيلة (التي أسلفنا ذكرها) و وزارة القوي الكهربائية التي تولاها أحد زملائه

وهو الدكتور محمد عزت سلامة، وفي أثناء عهد هذه الوزارة عين المهندس أمين حلمي كامل وزيراً للصناعات الخفيفة التي كان يتولاها الدكتور عزيز صدقي نفسه.

خلفاؤه في وزارة الصناعة بعد اختلافه مع نظام الرئيس عبد الناصر

وفي أغسطس ١٩٦٥ استقال الدكتور عزيز صدقي من مناصبه ، وابتعد عن الحكم ، ولم يشترك في وزارة زكريا محيي الدين التي تشكلت في أول أكتوبر ١٩٦٥، ولا في وزارة صدقي سليمان في ١٠ سبتمبر ١٩٦٦ ، لكنه كان قد عين مستشاراً لرئيس الجمهورية لشئون الإنتاج في أغسطس ١٩٦٦.

وفيما بعد هزيمة ١٩٦٧ تشكلت وزارة الرئيس عبد الناصر(يونيو ١٩٦٧) وقد تولي أمور الصناعة فيها المهندس صدقي سليمان ، بالإضافة إلي نيابته لرئيس الوزراء و وزارة السد العالي والكهرباء، ولم يدم هذا الوضع إلا حتي السادس عشر من أكتوبر ١٩٦٧ حين عاد الدكتور عزيز صدقي إلى مجلس الوزراء (في تعديل محدود) مرة ثانية بعد غياب عامين، كوزير للصناعة والبترول والثروة المعدنية، وبهذا عادت إليه اختصاصات كانت من نصيب صدقي سليمان ومحمود يونس عند تشكيل هذه الوزارة.

يجدر بنا أن نذكر أنه في العامين اللذين كان الدكتور عزيز صدقي فيهما بعيداً عن وزارة الصناعة تولي هذه الوزارة الدكتور مصطفي خليل في وزارة زكريا محيي الدين (٦٥/١٠ -٦٦/٩) و المهندس أحمد توفيق البكري في وزارة المهندس محمد صدقي سليمان ثم المهندس محمد صدقي سليمان نفسه في وزارة الرئيس عبد الناصر، و كأنما كانت هذه الوزارة دوماً في عهد الرئيس عبد الناصر (أو في الأغلب الأعم من ذلك العهد) من حظ من تولوا رئاسة الوزارة قبلها أو بعدها.

وفي وزارة الرئيس جمال عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨) ، احتفظ الدكتور عزيز صدقي بذات المنصب، وكذلك في وزارة الدكتور فوزي الأولي (أكتوبر ١٩٧٠وحتي نوفمبر ١٩٧٠).

ومع تشكيل الدكتور محمود فوزي لوزارته الثانية، أصبح الدكتور عزيز صدقي نائباً لرئيس الوزراء ومعه من النواب ثلاثة آخرون هم زميله سيد مرعي ومحمود رياض وشعراوي جمعة، وكان منصبه : نائب لرئيس الوزراء للإنتاج والتجارة. وظل هكذا في التعديل التالي (مايو ١٩٧١) حتي إذا كان سبتمبر ١٩٧١ أصبح نائباً أول لرئيس الوزراء ، وله ذات المناصب الوزارية ، وحتي إذا جاء يناير ١٩٧٢

أصبح رئيساً للوزارة.

وصوله إلى القمة في الاتحاد الاشتراكي أيضا والبرلمان

علي صعيد الاتحاد الاشتراكي ، كان الدكتور عزيز صدقي عضواً في اللجنة المركزية (١٩٦٨) وفاز بعدد محدود من الأصوات في انتخابات اللجنة التنفيذية العليا ، وهو ما ترك في نفسه أثراً سيئاً تجاه المجموعة التي أبعدت عن الحكم في ١٥ مايو ١٩٧١.

وبعد نجاح حركة الرئيس السادات التصحيحية في ١٥ مايو ١٩٧١ ، تولي الدكتور عزيز صدقي مسئولية إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي ، فأجاد استبقاء الروح في هذا التنظيم ، بل إنه قدمه في صورة توحي بأنه لم يفقد روحه القديمة !! وهي براعة تنظيمية لم يكن من السهل أن يصل إليها أحد ممن كانوا في الصف الأول يومها.

وفي مجلس الأمة مثل الدكتور عزيز صدقي دائرة شبرا الخيمة في برلمان (١٩٦٩) وكان أكثر النواب في جميع انحاء الجمهورية حصولاً علي الأصوات ، حيث حصل علي ما يقرب من ٩٩٪، ومن العجيب أن الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين بعد ذلك رشح نفسه في هذه الدائرة أيضاً.

وفي أثناء تولية مناصبه الوزارية رأس الدكتور عزيز صدقي مجلس إدارة مؤسسة النصر (فبراير ١٩٦١) والهيئة العليا لمجمع الحديد والصلب (١٩٦٩) وتولي الإشراف علي هيئة السنوات الخمس وعلي الرقابة الصناعية ، ورأس بحكم منصبه (لفترات طويلة) الهيئة العامة للتصنيع.

صاحب أول حظ مع الرئيس السادات

من الأقوال الشائعة أن الدكتور عزيز صدقي لم يكن محظوظاً مع الرئيس السادات، مع أنه كان صاحب أول حظ مع الرئيس أنور السادات في مناصب الدولة ، فهو أول رئيس وزراء مدني يختاره الرئيس أنور السادات بإرادته هو ، ذلك أن الدكتور محمود فوزي جاء بحكم عوامل كثيرة ، منها سنه وخبرته وأقدميته فضلا عن انه كان لا بد من شخصية مثله لتهدئ من الصراع علي الحكم أو لتؤجله إلي حين التقاط الأنفاس في مطلع رئاسة رئيس جديد تحيط به المطامع .أما الدكتور عزيز صدقي فهو أول رئيس وزراء اختاره الرئيس أنور السادات بإرادته.

والحقيقة أن الدكتور عزيز صدقي كان قد وقف بقوة فائقة في صف الرئيس أنور

السادات في يومين مهمين ، وقد كان ثانيهما أهم من أولهما بكثير، فأما أولها فهو يوم ترشيح الرئيس أنور السادات لرئاسة الجمهورية، وأما ثانيهما فهو يوم حركته التصحيحية في ١٤ مايو، وقد كان للدكتور عزيز صدقي فضل كبير في ١٤ مايو، وقد كان هو نفسه معتزا تماما بالقيمة الكبيرة لوجوده في معسكر الرئيس أنور السادات يومها ومعتزا بالحديث عن دوره في اتصالاته بالعمال، بل إن الحقيقة التي لا يمكن لأحد أن ينكرها هي أن الدكتور عزيز صدقي يومها كان قد أصبح تقريباً الوزير التنفيذي الأول في البلد، وقد تولي الدكتور عزيز صدقي إبراز انتصار الرئيس أنور السادات بأفضل من كل تصوير أنجزه غيره من أصحاب القلم أو الشرطة أو الدبابة ، ذلك أنه هو ، و ليس غيره ، الذى نظم الجموع في سيمفونيات التأييد السريعة بحكم تمكنه من جموع عمال القطاع العام الذين كانوا يخضعون لقبضته الذكية القوية .

و قد تميز الدكتور عزيز صدقي في رئاسته الوزارة بالقدرة علي تنفيذ الحلول شبه الحاسمة بالطريقة الجزئية ، ومن خلال دولاب البيروقراطية المتاح ، ومن خلال الإدارات الحكومية نفسها، وقد بذل جهداً متكررا مثابرا ، حتى وصف عن حق بأنه كان يعدو بين المحافظات ومعه الوزراء ، وكثيراً ما كان يقوم بالزيارة الواحدة للمحافظة مصحوباً بأكثر من نصف عدد الوزراء ، فيستمع إلي المشكلات المحلية ، ويتحرك من فوره من علي المنصة لحلها بسرعة ، بحيث لا يخرج من بين الناس إلا وقد تم إصدار القرار فعلاً في وجود الوزير المسئول ، وبدأت عجلة حل المشكلات المزمنة في الدوران ، وهو أسلوب ممتاز لا نزال نتمنى أن نجد من يطبقه مرة ثانية!!

وقد ظهرت نتائج نشاط الدكتور عزيز صدقي و زياراته الميدانية و تحركاته وتصرفاته بسرعة بالغة، وأعرب الرئيس أنور السادات نفسه عن سعادته بهذا الذي تحقق .

الوزراء الجدد في وزارة الدكتور عزيز صدقي

حين كلف الرئيس أنور السادات الدكتور عزيز صدقي تشكيل الوزارة ، أعطاه فرصة أربعة أيام لاختيار الوزراء. ولهذا فإن وزارة الدكتور عزيز صدقي كانت في تكوينها وزارة مدروسة جيداً .

وقد دخلها على سبيل المثال الأمام الأكبر الشيخ عبد الحليم محمود وكان أول وزير للأوقاف يصعد شيخا للأزهر في عهد الثورة ، وقد جاء خلفاه في المشيخة بعد ذلك من موقع الوزير أيضاً.

كذلك ضمت هذه الوزارة اثنين كانا مرشحين لتولي وزارة الخارجية علي المدي القريب وهما الدكتور محمد حسن الزيات الذي عين أولا كوزير الدولة للإعلام (وقد تولاها بالفعل) ، والدكتور محمد زكي هاشم وزير السياحة.

وقد ضمت هذه الوزارة من الكفاءات عددا من الأعلام ممن بقوا بعد ذلك لامعين دوماً في مجال تخصصاتهم ، من أمثال الدكتور محمود محفوظ ، وهو أبرزهم بلا شك ، الدكتور شمس الدين الوكيل ، والدكتور فؤاد مرسي ، والأستاذ علي عبد الرازق ، و نقيب العمال صلاح غريب ، والدكتور عثمان بدران والدكتور مصطفي الجبلي، و المهندس عزيز يوسف سعد.

وقد كان الدكتور عزيز صدقي أول رئيس للوزراء في عهد الثورة كله (وليس في عهد الرئيس أنور السادات فحسب) أتيحت له هذه الفرصة.

كان لوزارة الدكتور عزيز صدقي الفضل في اختيار ١٥ وزيراً جديداً ، فضلاً عن عودة كل من الأستاذ محمد عبد السلام الزيات نائباً لرئيس الوزراء (كان قد ترك الوزارة قبلها بشهور قليلة) و المهندس محمود رياض وزيراً للمواصلات (كان قد ترك الوزارة منذ أكتوبر ١٩٦٥)

وقد دخل الوزارة في أثناء عهد الدكتور عزيز صدقي اثنان آخران ليس للدكتور عزيز صدقي علاقة باختيارهما للوزارة ، وهما المشير أحمد إسماعيل علي والفريق أحمد كامل البدري.

و بهذا يصبح مجموع الوجوه الجديدة علي مجلس الوزراء في عهد الدكتور عزيز صدقي ١٩ شخصية وهو رقم كبير. وبالإضافة إليهم جميعاً أصبح الدكتور إسماعيل صبري عبد الله وزير دولة للتخطيط بعدما كان نائب وزير وعضوا في مجلس الوزراء .

أما الذين خرجوا من الوزارة في أثناء عهد وزارة الدكتور عزيز صدقي ، فثلاثة هم : وزير الخارجية (الدكتور محمد مراد غالب) وقد نقل سفيراً بوزارة الخارجية في سبتمبر ١٩٧٢ وخلفه وزير الدولة للإعلام (الدكتور محمد حسن الزيات) ولم تكن الوزارة بحاجة إلي من يخلف الزيات فقد كان النائب الدكتور محمد عبد القادر حاتم يتولى الإعلام بالفعل، والآخران هما الفريق اول محمد احمد صادق (وقد خلفه المشير أحمد إسماعيل) والفريق المهندس محمد إبراهيم سليم وزير الدولة للإنتاج الحربي ، وقد عين في منصبه السابق مديراً للكلية الفنية العسكرية.

غرامه المتكرر بالمعارك السياسية

كان الدكتور عزيز صدقي مُفعماً بالحيوية القادرة على الاشتباك مع الجميع، ولم يحدُث لأيّ وزير مدني من وزراء عهدي الرئيسين عبد الناصر والسادات أن اشتبك مباشرة في مثل أو كلّ هذه المعارك التي اشتبك فيها الدكتور عزيز صدقي.

كانت أبرز و"أبكر" معارك الدكتور عزيز صدقي مع النائب عبد اللطيف البغدادي ، الذي كان مُدركاً لخطورة المضي في سياسات عزيز صدقي التوسّعية بلا دراسة أو تخطيط ،وكان يُجاهر بهذا، ويتصدّى له في مجالس الرياسة والوزراء والبرلمان ولجان الوحدة وغيرها من المجالس، وقد أوردنا كثيراً من قصص المعارك التي دارت بين هذين الرجلين في كتابنا شهيد النزاهة الثورية : عبد اللطيف البغدادي ، وفي كتابنا ثلاثية السياسة والصناعة والفن : مذكرات أساتذة الهندسة.

كذلك فإن الدكتور عزيز صدقي لم يُكْمِل عمله نائبا لرئيس الوزراء مع السيد علي صبري وترك الوزارة و المسئوليات الوزارية قبل نهاية عهد وزارته ، وخلفه الدكتور مصطفى خليل في تحمُّل أعباء منصبه.

ولم تكن علاقة الدكتور عزيز صدقي بالسيد بزكريا محيي الدين ولا بالمهندس محمد صدقي سليمان تسمحُ له بأن يعمل تحت قيادة أيّ منهما حين رأسا وزارتين مُتعاقبتين ١٩٦٥ و١٩٦٦.

كذلك فإن الدكتور عزيز صدقي بدأ عهده في عهد السادات بموقف حاد ضد قادة الثورة الباقين من عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، حين أصدر أو نشر بيانا كان جوهره القول القاتل و القائل بأنّه ليس من حق الذين تركوا الرئيس جمال عبد الناصر في الطريق ان يعودوا إلى مواقع جديدة بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر ، وبالطبع فإنّ أعضاء مجلس قيادة الثورة سرعان ما كالوا له من السباب ما يتوافق مع ما يعتقدونه من ألوهيتهم وأُلوهية العسكر ، إذا ما قورنوا بهذا المدني الدخيل على دولتهم و سلطتهم حسب مُعتقدهم العميق.

خلافه مع صديقه المهندس سيد مرعي

لم تقف خلافات الدكتور عزيز صدقي عند هذا الحد ، ذلك أنه بدأ يختلف مع صديقه المهندس سيد مرعي الذي كان قد بقي معه في الصفّ الأول من رجال الدولة المدنيين ، ومع أن سيد مرعي كان قد سبق الدكتور عزيز صدقي في الخروج من

منظومة الوزراء في عهد عبد الناصر (خرج ١٩٦١ وخرج الدكتور عزيز صدقي ١٩٦٤)، فإن عودة سيد مرعي في يونيو ١٩٦٧ سبقت عودة الدكتور عزيز صدقي بشهور، وقد كان الرئيس السادات من الذكاء بحيث اختار الدكتور عزيز صدقي بحيويته لقيادة المنظومة التنفيذية رئيسا للوزراء في يناير ١٩٧٢ وفي نفس اليوم عهِدَ إلى سيد مرعي (بحكمته التي تفوق حيويّته) بأن يقود التنظيم السياسي الذي هو الاتحاد الاشتراكي وذلك بالتوافق مع انتقال محمد عبد السلام الزيات المسئول عن الاتحاد الاشتراكي ، ليكون نائبا لرئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقي ، وذلك قبل أكثر من عامين من قرار الرئيس السادات بأن يُعهَد إلى سيد مرعي في ١٩٧٤ برئاسة مجلس الشعب خلفا لحافظ بدوي.

وبالطبع، فإن خلافات الصديقين القديمين المهندس سيد مرعي والدكتور عزيز صدقي انتقلت بل انتعشت في موقعيهما الجديدين (رئيس الوزراء وأمين الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وعلى وجه العموم ، فإنه يمكن لنا من خلال قراءة مذكرات المهندس سيد مرعي و رواياته ، أن ندرك أنه لم يكن مرتاحا أبدا إلي أن يسبقه الدكتور عزيز صدقي ، مع أنهما كانا صديقين منذ كانا لا يزالان وزيرين في أول الطريق تجمعهما نفس الظروف والهموم ، وحتي فوزهما بذلك العدد المحدود من اللجنة التنفيذية في انتخابات ١٩٦٨، ولكن يبدو أن الفروع العالية من الشجر لا تتحمل ما تتحمله الفروع الدنيا منها ، ولهذا لا يبدأ الصراع بين الزملاء الأصدقاء إلا عندما يصلون إلى القمة.

خلافه مع عبد العزيز حجازي وممدوح سالم

وخذ بعد هذا كلّه خلافا من نوع آخر تقليدي كان قد اختفى طيلة عصر ألوهية الرئيس عبد الناصر ، وهو الخلاف الكلاسيكي و الأزلي بين أي رئيس للوزراء وأي وزير للمالية أو الخزانة، وقد اندلع هذا الخلاف بين الدكتور عزيز صدقي والدكتور عبد العزيز حجازي على أقوى ما يكون وربّما أن هذا الخلاف كان سبباً لصعود أسهُم الدكتور عبد العزيز حجازي الذي لم يكن يجد دافعاً يدفعه إلى أن يُلفق لرئيس الوزراء ما يريده ، بل على العكس وجد أن على رئيس الوزراء أن يلتزم بأرقامه هو، وبالاعتمادات أو الموازنات التي سبق اعتمادها والموافقة عليها، وفيما يبدو فإن الدكتور عزيز صدقي لم يكن يعرف أن الرئيس عبد الناصر نفسه ، والرئيس السادات من بعده ، كانا كل منهما قد وعد الدكتور عبد العزيز حجازي بهذا الالتزام حتى يُمكن له إدارة اقتصاد الأزمة بينما كان الدكتور عزيز صدقي يظّن أن من

واجب وزير الخزانة أن يخضع لتوجُّهات رئيس الوزراء في إرضاء الجماهير هنا وهناك من أجل دعم الجبهة الداخلية.

وهكذا ، فإن الدكتور عبد العزيز حجازي لم يكن هو الآخر بمنأى عن تمييد الأرض تحت أقدام الدكتور عزيز صدقي ، والمثل علي ذلك هو ما ذكره الأستاذ موسي صبري (نقلاً عن الدكتور عزيز صدقي فيما يبدو) فيما يتعلق بقضايا من قبيل كادر الجامعة وكادر القضاء .

ولم يكن اللواء ممدوح سالم هو الآخر بمنأى عن أن يكون ضد الدكتور عزيز صدقي ، وكان هذا واضحا علي الأقل في اعتقاد الدكتور عزيز صدقي الذي كان يروي أن أجهزة الأمن كانت تدس عليه أن يتطلع إلي رئاسة الجمهورية !

خلافاته مع وزيري الحربية والخارجية وجهده في العلاقات السوفييتية

و لانزال في الحديث عن خلافات الدكتور عزيز صدقي ومعاركه المتعددة ، فنجده وقد قادته خطواته أيضا إلى اختلافات حادة مع وزيري الحربية والخارجية في وزارته (وكانا عضوين في الوزارة قبل أن يرأسها) أقصد بهذا الفريق محمد أحمد صادق والدكتور محمد مراد غالب، و من الإنصاف أن نقول إن هذه الخلافات لم تكن شخصية ، وإنّما كانت مرتبطة بالموقف المصري من الاتحاد السوفييتي الذي كان الفريق صادق ينتقده بأكثر من الدكتور عزيز صدقي ، والذي كان الدكتور محمد مراد غالب يعجز عن تغييره بأكثر ممّا يستطيع عزيز صدقي.. وهكذا فإنه في سبتمبر ١٩٧٢ واكتوبر ١٩٧٢ على التوالي هدأت معارك الدكتور عزيز صدقي مع وزارتي الخارجية والدفاع حيث جاء إلى الوزارتين على التوالي رجلان يكبُرانه في السن ويفوقانه في الهدوء والحكمة والاستيعاب وهما الدكتور محمد حسن الزيات (المولود ١٩١٥) والمُشير أحمد إسماعيل (المولود ١٩١٧)

ومن الإنصاف أن نذكر أن جهد الدكتور عزيز صدقي في الصعيد الخارجي كان ناجحاً إلي حد معقول بحكم دأبه ، وقد ظهر هذا بوضوح فيما يخص العلاقة مع الاتحاد السوفيتي ، وقد استطاع تحقيق كثير من المكاسب (المحدودة بالطبع) لبلاده ، وكان الرئيس أنور السادات قد جعله في محل النائب علي صبري في التعامل مع السوفييت، وكان السوفييت قد بدأوا تكوين أرضية جديدة من الثقة بهم في نهاية عهد وزارة الدكتور عزيز صدقي بفضل ما تصادف وجوده من ثقة متبادلة بين الزعيم أندروبوف الذي كان في ذلك الوقت مديراً للمخابرات وبين المشير أحمد إسماعيل (الذي كان مديراً

للمخابرات قبل أن يصبح وزيرا للحربية و قائدا عاما).

خلافه مع امحمد حسنين هيكل

أما الخلاف غير المتوقع الذي تطوّر على نحو سريع ، فكان هو خلاف الدكتور عزيز صدقي مع الأستاذ محمد حسنين هيكل ، الذي لم يكن طيلة السبعينيات وما بعدها يرتاح إلي الدكتور عزيز صدقي بأية درجة ، ذلك أن الدكتور عزيز صدقي كان من الذكاء والحكمة والوطنية ، بحيث أدرك الخطورة الكائنة في أن تقتصر معرفة الشعب بمُجريات الأمن العسكرية والسياسية على مقال الأستاذ محمد حسنين هيكل الأسبوعي الذي كان قد وصل الأمر (المغلق) بفرضه على الجماهير فرضا ، حتى تقرر أن تتم قراءته في الإذاعة في مساء الجمعة (هكذا) ، وذلك كي يتعالم به بعض المسيسين في الاتحاد الاشتراكي ممن لا يستطيعون القراءة ، بينما كان كل واحد منهم يُصور للناس على أنه من القادة السياسيين الناصريين ، وهنا كان قرار الدكتور عزيز صدقي وهو رئيس للوزراء قراراً شُجاعاً بوقف هذه البدعة ، ومنع إذاعة هذا المقال الأسبوعي ، والاكتفاء بأن ينشر المقال في الأهرام، مع التصريح للإدارات المختصة و المعروفة (وقتها) بأن تمارس الرقابة سلطتها عليه. وكان هذا الموقف سببا جعل الأستاذ محمد حسنين هيكل (علي حد ما يروي الكثيرون) لا يكف عن التآمر علي الدكتور عزيز صدقي طيلة أربعين عاماً ، وقد كان من أكثر من عملوا على إنهاء عهده في رئاسة الوزارة ، و ظل يتآمر عليه في كل ميدان حتى تمكّن منه في النهاية بأسلوب مباغت تعجب منه الأقربون من الرجلين والأبعدون على حد سواء .

اندفاعاته إلى قرارات غير ناضجة مع قدرته على إشاعة الأمل

أذكر بكلّ وضوح ما وعتْهُ ذاكرتي الأولى حين قرّر الدكتور عزيز صدقي بدون دراسة مبدئية وافية ان يرفع بداية مرتبات المُعيّنين في تلك السنة التي كان فيها رئيسا للوزراء، ونظراً لحرصه على المجد ونسبة الفضل لنفسه ، فإنه ، فيما بدا وقتها بوضوح ، لم يُنسّق الامر مع وزرائه، ومن ثم أصبح مُرتب المُعين في ١٩٧٢ مرشحا لأن يفوق من يسبقه بعام وعامين ممّن لم تشملهم زيادة الدكتور عزيز صدقي التي اختص بها [حسب قراره] المعينين في ذلك العام وحده. ومن العجيب والمدهش ان هذا الوضع الشاذ استمر على هذا النحو، وكان في رأيي بداية لتدهور الصورة المنضبطة لقُدرة الحكومة على العدل الاجتماعي، وقد تفاقم هذا الأمر بعد فترة

قصيرة بما قرّرته الحكومة في قانون جديد لم يكن الدكتور عزيز صدقي هو أباه ولا من تبنّاه ، ولكنه كان المشجع عليه بأسلوبه ، وهو القانون ٨٣ لسنة ١٩٧٣ ، الذي وافق عليه مجلس الشعب ، والذي اعتبر مجموعة من الشهادات بمثابة شهادات عليا ، بينما لم تكن تعامل كذلك فيما مضى، ونتج عن تطبيق هذا القانون (على النحو الذي صدر به من مجلس الشعب وما استتبعه من تسويات بأثر رجعي) أن سبق هؤلاء الحاصلون على مؤهلات لم تكن تُحسبُ على انها مؤهلات عُليا ، أقرانهم الذين كانوا قد عُينوا بالفعل بمؤهلات عُليا وتدرّجوا تبعاً لهذا في وظائف الحكومة الأدبية (من ناحية) وفي درجاتها المالية (من ناحية أخرى).

وعلى الرغم من هذه الحالة القريبة إلى الفوضى منها إلى النظام ، فلا شكّ في أنّ الدكتور عزيز صدقي أعطى للجماهير أهم شيء كانت تحتاجه في ذلك الوقت، وهو "الأمل" في تغيير الأوضاع في أي لحظة على نحو يفوق الحلم، ومن المُؤكّد أن مثل هذه الخطوات غير المدروسة كانت تُمهّد للروح التي تمكّنت من تحقيق العبور و النصر الوحيد في ١٩٧٣ على خلاف كل الحسابات.

أشاعوا أنه تصور نفسه بمثابة الزعيم ونستون تشرشل

ولم تقف معارك الدكتور عزيز صدقي عند هذا الحد، ذلك أنه أعلن أنه سيأخذ بتقليد تشرشل في الحرب العالمية الثانية ، حين كان وهو رئيس للوزراء يُوجّه حديثاً للشعب كل شهر، كان هذا القرار في ظاهره المبكر إلغاء لدور الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء المسئول عن الإعلام ، لكنه كان في باطنه غير المشهور إلغاء قاسيا لدور ما تبقى من الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي ، وهكذا فإنه عن طريق التقارير والدس استطاع هؤلاء أن يُوقّفوا أحاديث الدكتور عزيز صدقي (إلى جوار المدفأة) ، لأن تشرشل لم يكن رئيس وزراء موظفاً مثل الدكتور عزيز صدقي ، وإنما كان هو الرجل الأول مثل الرئيس السادات. أي أن الدكتور عزيز صدقي أخذ لنفسه وضع السادات ولا بد له أن يتوقف، ولم يكن إيقاف حديث الدكتور عزيز صدقي الشهري بحاجة إلى قرار من الرئيس السادات، وإنما كان يكفي أن يصدر مثل هذا القرار حتى من مدير الإذاعة.

نهاية عهد وزارته

على هذا النحو حوصر الدكتور عزيز صدقي. و هكذا كان الدكتور عزيز صدقي ، كما رأينا ، محل ضربات كثيرة من رجال الصف الأول، ولكن الذي لا شك فيه أن

كل هذا لم يكن ليعني الرئيس أنور السادات بدرجة كبيرة ، لأنه كان يخطط بشرود ممتاز لحرب أكتوبر ، لكن الرئيس أنور السادات في الوقت ذاته لم يكن على استعداد لأن يتحمل تكلفة استمرار وجود الدكتور عزيز صدقي علي رأس الوزارة مع كل هذه الخلافات المتنامية الكفيلة بتشتيت الانتباه عن الالتفات العميق إلي الاهتمام بمجريات الأمور في العمليات الحربية !!

وهكذا نشأ ما وصفه البعض بأنه سوء حظ الدكتور عزيز صدقي مع الرئيس أنور السادات ، مع أن الرئيس أنور السادات ظل يقدر عزيز صدقي، ومع أن الدكتور عزيز صدقي لم ينضم أبداً إلي جبهة معادية للسادات.

ومع هذا ، فإن مكانة الدكتور عزيز صدقي كانت بعيدة عن السلطان حتي إنه في تكوين مجلس الشوري مثلاً لم يحسب حسابه كرئيس وزراء سابق، كما أنه لم يكن يدعى إلى حضور الاحتفالات الوطنية التي كان يحضرها الرسميون السابقون ..

الوزراء الذين لم يعملوا إلا مع الدكتور عزيز صدقي

- من أطرف الأمور أن ثمانية من الوزراء الذين اختارهم الدكتور عزيز صدقي سرعان ما تركوا الوزارة مع التشكيل التالي ، أي عند خروج الدكتور عزيز صدقي من رئاسة الوزارة، وهؤلاء هم
  - الدكتور يحي الملا وزير الصناعة والبترول والثروة المعدنية
  - الدكتور فؤاد مرسي وزير التموين والتجارة الداخلية
  - الدكتور أحمد عفت وزير النقل البحري
  - الدكتور مصطفي الجبلي وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
  - الدكتور زكي هاشم وزير السياحة
  - عبد المنعم يونس عمارة وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء
  - الدكتور شمس الدين الوكيل وزير التعليم العالي
  - الدكتور حسن حميدة وزير النقل

أفضل حظوظه كانت مع الصحفيين الذين عملوا معه

كانت أفضل حظوظ الدكتور عزيز صدقي هي تلك التي كانت مع الصحفيين الذين عملوا معه ، فقد تولى الأستاذ صلاح منتصر الدعوة إلى تكريمه في عهد الرئيس حسني مبارك وتم هذا التكريم بالفعل ، كذلك فقد أشاد الأستاذ محمد الحيوان

بدوره في رئاسة الوزارة في عنوان كتاب نشره بعنوان "فكرية تسقط الحكومة" مشيرا بهذا العنوان إلى القبول الشعبي الذي حققه الدكتور عزيز صدقي بأحاديثه إلى الشعب (مما جعل فكرية وهي عاملة بسيطة تبدي إعجابها به) وهو ما كان في رأي الأستاذ الحيوان مبررا لإقالته بسبب هذا القبول الذي لا تسمح به الشموليات العسكرية .

دوره فيما قبل ثورة يناير ٢٠١١

نقفز إلى السنوات القليلة التي سبقت ثورة يناير ٢٠١١ ، حين كان بعض الوزراء السابقين وكبار الجامعيين قد اجتمعوا حول الدكتور عزيز صدقي لتكوين جبهة سياسية تقوم بدور ما في تحريك الحياة السياسية نحو المثاليات أو الآمال، وقد دعيتُ أكثر من مرة دعوات كريمة متفضلة بإبداء الثقة بي للقاء مع هؤلاء ، فكُنتُ أتعجّبُ من هذا التفكير الاستعادي أو الاسترجاعي لشخصية انتهى وجودها السياسي منذ مارس ١٩٧٣ (أي منذ أكثر من ثلاثين عاما) من دون أن ينشُر مُذكّراته أو دراساته ، أي أنّه كان لا يزال يُفضّل التريث والتربُّص ثم إذا هو بعد ثلاثين عاما يُبلْوِر هذا التريّث والتربُّص في تحفز محسوب بدلا من ان يبلوره في تذكر مطلوب ..

وقد كنت أتعجبُّ علنا ممّن هم في مقام أساتذتي كيف لهم أن ينضمّوا جميعاً تحت قيادة مثل هذه الشخصية بكلّ ما فيها من ذكاء ودهاء وطموح وجموح.

الفصل السادس : محمد صدقي سليمان
أكفأ مهندس في العهد الناصري

إذا أردت أن تجد بين رجال الحكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر شخصا واحداً فقط ينطبق عليه قول الحق جلّ جلاله **(الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا)** فإنه المهندس محمد صدقي سليمان (١٩١٩ - ١٩٩٦) ومن العجيب أن الزمن أوفى لهذا الرجل بحقه من دون أن يسعى إليه.

وربما يظن القارئ أننا نريد أن نقول إن أهميته في أنه كان هو الذي تولى رئاسة السد العالي ووزارته و بنائه وهذا صحيح. لكنه ليس كل شيء .

مكانته التاريخية

بالتعريف التاريخي الموسوعي فإن المهندس محمد صدقي سليمان هو أول رئيس وزارة في عهد ٢٣ يوليو من غير العسكريين، هذا إذا قصدنا بالعسكرية أن يكون الرجل خريج الحربية فحسب، لكنه كان مهندسا في العسكرية، ولعل الصفة العسكرية هي التي أتت به، بل ربما كانت هذه هي الحقيقة.

و بالتعريف التاريخي السردي فإن المهندس محمد صدقي سليمان واحد من اثنين كانا بمثابة أبرز المهندسين العسكريين الذين عملوا مع الثورة ووصلوا في عهدها إلي المناصب العليا، والمسئوليات القيادية، الآخر هو المهندس محمود يونس الذي تولي أمور قناة السويس بعد تأميمها، أما محمد صدقي سليمان فقد وصل إلي رئاسة الوزارة ، لكن إسهامه الأكثر أهمية هو إشرافه علي بناء السد العالي.

وعلى صعيد ثالث فإنه هو رئيس الوزارة السابق الذي قبل في هدوء أن يتولى وظيفة مدنية رفيعة القيمة في عهد الرئيس أنور السادات ويبقى فيها ٨ سنوات حتى وصوله على مشارف عام التقاعد فخرج إلى المعاش قبيل سن الستين في هدوء تام وكأنه موظف كبير فحسب، وهذا مما يضيف إلى قدره الإنساني والنفسي كشخص متزن واثق ذي ثبات انفعالي عال وحكمة بالغة.

وفيما قبل ذلك فإنه كان وهذا غير مشهور أكفأ العسكريين الذين تولوا إدارة مؤسسات اقتصادية حين كان رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية التي كانت بمثابة القطاع العام كله مجتمعا في مؤسسة واحدة توازي ما قد نعّرفه الآن على أنها الشركة القابضة للقوابض .

إذا قيل إنه المهندس الوحيد الذي وصل إلى رئاسة الوزارة في عهد عبد الناصر فإن من السهل ان يقال إنه قد وصل إليها بالشق العسكري في شخصيته كمهندس عسكري وليس بالشق المدني كمهندس وهذا حقيقي أيضاً ، بل إنه جاء الى هذا المنصب إرضاء للجيش و لعبد الحكيم عامر بل إن بعض الأدبيات التاريخية تذهب إلي التلميح بأنه كان من رجال المشير عبد الحكيم عامر، أو أنه كان أميل إلي المشير عامر منه إلي عبد الناصر، لكن كل هذا لا يقلل من أنه أصبح رئيسا لمجلس الوزراء بعد أربع سنوات فقط من دخوله هذا المجلس كوزير.

قيمته الفكرية والتاريخية

لكن الأهم من هذه الإنجازات الأربع كان أنه هو رجل الدولة الوحيد الذي قال ما لم يقله الدبلوماسيون والسياسيون والعسكريون والتنفيذيون قبيل هزيمة ٥ يونيو ١٩٦٧ وواجه الرئيس جمال عبد الناصر بأن إغلاق المضايق يعني إعلان الحرب ، ومما يدل على مدى الجرم السلبي الذي ارتكبه كبار رجال الدولة في مصر في حق وطنهم إذ أن أحداً منهم (وهذا بشهادة الرئيس أنور السادات نفسه) لم يؤيد صدقي سليمان ولا دعمه لأنهم فيما يبدو وجدوا أن واجبهم هو أن يصفقوا للرئيس جمال عبد الناصر لا أن يدعموا صوت العقل الذي مثله صدقي سليمان. وقد أثبت الرئيس السادات نفسه موقف صدقي سليمان في كتابة « البحث عن الذات » مع ما يتضمنه هذا من إثبات أن الرئيس السادات نفسه كان من المذنبين . وعلى الرغم من تنبيه هذا الرجل فإن الأمور تطورت إلي ما تطورت إليه من هزيمة ١٩٦٧ .

افتقاده للتكريم

تبحث لصدقي سليمان عن محطة مترو أو عن شارع كبير تتكرم الدولة عليه بإطلاق اسمه عليه فلا تجد إلا شارعاً متواضعاً في المهندسين وضع اسمه عليه من باب الاضطرار ، فلم يهتم أحد بالاسم الجديد وإنما ظل الاسم القديم قائما كما هو.

وتتأمل فتجد أن الرجل النظيف الشريف العفيف الذي خدم بلاده بكل ما أمكنه دون مَنٍّ أو ادعاء أو حرص على مجد أو على مغنم أو وجاهة، وقد نظر إلى تاريخه مع السياسة على أنه دخلها من باب المصادفة حين دخل القوات المسلحة ثم درس في كلية أركان الحرب فشاء حظه وحظ زميله سمير حلمي أن يكونا من الذين درسوا في الدفعة التي درس فيها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وصلاح سالم ، وكان صلاح سالم أول هذه الدفعة رغم أنه أحدث في العسكرية من عبد الحكيم عامر ومن عبد الناصر، واصغر في السن من كل هؤلاء المهندسين العسكريين ، وكان عبد الحكيم عامر هو ثاني هذه الدفعة رغم أنه أحدث في العسكرية من عبد الناصر! واصغر في السن من كل هؤلاء المهندسين العسكريين .

وينبئنا تاريخنا المعاصر أنه لم تكن هناك دفعة من دفعات الدراسات الجامعية أو غير الجامعية، في مرحلة البكالوريوس أو في مرحلة غير البكالوريوس قد شهدت مثل هذه المصادفة التي جمعت كل هؤلاء من ضباط ومهندسين تحت سقف واحد طيلة فترة من فترات النضج المبكر في ١٩٤٨.

مقارنته بمصطفى خليل وعزيز صدقي

لماذا لم يحصل صدقي سليمان على اللمعان الذي حصل عليه مصطفى خليل وعزيز صدقي مع انه وصل لرئاسة الوزارة قبلهما، الإجابة ببساطة لأنهما توليا المنصب في عهد السادات وهو عهد كان يسمح بلمعان المهندسين والمدنيين و المنتجين بأكثر بكثير جدا مما كان عهد عبد الناصر يسمح بمثل هذا اللمعان.

مقارنته بعز الدين هلال والكفراوي

لماذا لم يستطع صدقي سليمان أن يجعل من السد العالي مدخلاً للتنمية الحقيقية على نحو ما فعل حسب الله الكفراوي وأحمد عز الدين هلال، الإجابة أيضاً تتوقف عند المقارنة بين عهد جمال عبد الناصر بكل ما فيه من إطار صارم تزيده حالة الحرب صرامة وجهامة ، وما كان مصاحبا لما يسمى بالتنمية المخططة (التي اختصرت أهدافها ومستهدفاتها بسبب الهزيمة) بينما كان عهد السادات عهد تنمية خصبة وحقيقية و تبشير وانطلاق بعد تحقق الانتصار وتجاوز المحنة.

مقارنته بمحمود يونس

السؤال الثالث: لماذا لم يكن صدقي سليمان قادراً على أن يحقق ما حققه صنوه المهندس محمود يونس من اللمعان والسمعة العالية (عن حق وعن ضرورة) ، والإجابة ببساطة : لأنه بتكوينه كان ريفيا ملتزماً ولم يكن قاهريا قادرا على توظيف المظهرية .

السؤال الرابع لماذا لم يدخل صدقي سليمان إلى مجال الأعمال والبنوك والاقتصاد والمشروعات بعد وصوله إلى سن الستين، وقد كان لا يزال قادراً على كل شيء، الإجابة ببساطة لأنه كان ملتزماً.

لماذا ترك رئاسة الوزارة

بقي أن نسأل السؤال التقليدي وهو لماذا ترك رئاسة الوزارة، و الإجابة ببساطة شديدة : لأنه قال الحق والحق وحده، وقد أثبت الزمن في عهد ٢٣ يوليو أن من قال الحق ليس له مكان في السياسة، ومن العجيب أن الدكتورة عائشة راتب في اعقاب مظاهرات ١٩٧٧ قالت إن من واجب الوزارة التي هي عضوة فيها ان تستقيل، فلم يسمع لها أحد ولم يُسمح لها إلا بأن تقال هي نفسها بدلا من الوزارة. ومع هذا فإنك

لا تزال تسمع من يقول إن مصر ينقصها الرجال الأشداء ذوو العزم بينما كان هناك صدقي سليمان وكانت هناك عائشة راتب على سبيل المثال.

نشأته و تكوينه

ولد المهندس محمد صدقي سليمان في ٧ سبتمبر ١٩١٩، وتلقي تعليما مدنيا متميزا حتي تخرج في كلية الهندسة (١٩٣٩)، وبعدها تخرج في كلية أركان الحرب في الدفعة التاسعة التي ضمت القادة :صلاح سالم (أول الدفعة) ، وعبد الحكيم عامر(ثاني الدفعة)، وعبد المحسن كامل مرتجي، وجمال عبد الناصر، ، وزكريا محيي الدين، وثروت عكاشة، وكمال هنري أبادير، ومن المهندسين العسكريين البارزين : محمد صدقي سليمان ، وسمير حلمي.

اختياره سكرتيرا عاما لمجلس الإنتاج

بعد الثورة اختير المهندس محمد صدقي سليمان ليكون سكرتيرا عاما للمجلس الدائم للإنتاج القومي (١٩٥٤ ـ ١٩٥٦)، الذي كان يتولاه جمال سالم أقدم أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وكان لهذا المجلس (الذي طمس تاريخه كله نكاية في جمال سالم) دور بارز في صياغة الحياة القومية في ذلك الوقت علي نحو رائع لم يقدر له أن يستمر، ومن خلال هذا المنصب أحاط صدقي سليمان بالخلفيات الفنية عن المشكلات القومية المصرية، والبدائل الممكنة لحلولها.

اختياره سكرتيرا عاما للجنة التخطيط القومي

بعد عامين عين المهندس محمد صدقي سليمان سكرتيرا عاما للجنة التخطيط القومي (١٩٥٦).

اختياره مديرا عاما للمؤسسة الاقتصادية

عين المهندس محمد صدقي سليمان مديرا عاما للمؤسسة الاقتصادية (١٩٦١) ، وهي الكيان الذي ضم الشركات التي ضمتها الثورة إلي ملكية الدولة، وبلغة عصرنا فان هذ الشركة كانت لمثل الشركة القابضة للشركات القابضة ثم رأس عقب ذلك مؤسسة مواد البناء والحراريات في العام نفسه.

وسرعان أصبح المهندس محمد صدقي سليمان بمثابة أبرز الدعامات المهمة في إدارة بناء السد العالي، وقد اختير وزيرا للسد العالي (١٩٦٢) في وزارة علي

صبري الأولي، وإن لم يكن هو أول وزير للسد العالي، وقد شغل هذا المنصب في ثلاث وزارات متتالية لأربع سنوات (سبتمبر ١٩٦٢ ـ سبتمبر ١٩٦٦).

دوره بعد هزيمة ١٩٦٧

شغل المهندس محمد صدقي سليمان منصب وزير السد العالي والكهرباء في وزارتي الرئيس عبد الناصر الأخيرتين (يونيو ١٩٦٧ ، ومارس ١٩٦٨) بعد ما كان قد وصل إلي رياسة الوزارة وشغل هذا المنصب أيضا في أولي وزارات عهد الرئيس السادات وهي وزارة الدكتور محمود فوزي الأولي (اكتوبر ١٩٧٠)

ترك المناصب الوزارية

ترك المهندس محمد صدقي سليمان الوزارة عند إعادة تشكيلها في نوفمبر ١٩٧٠ و تولي منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات.

وهكذا عاش المهندس محمد صدقي سليمان معظم عصر السادات رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات إلى أن خلفه في هذا المنصب زميله المهندس سمير حلمي الذي استشهد في حادث اغتيال السادات في أكتوبر ١٩٨١.

تقاعده

وفيما بعد تركه منصبه في رياسة الجهاز المركزي للمحاسبات عاش صدقي سليمان حياته في هدوء ولم يعرف عنه ميل لا إلي الإعلام والأحاديث الصحفية، ولا إلي المجتمعات العامة وما يعتريها من نشاط، وهكذا قدر له أن ينجو من مغرياتها ومن مغباتها علي حد سواء.

مقال إسماعيل صبري عبد الله في رثاء محمد صدقي سليمان

كتبت في رثاء صدقي سليمان مقالا سريعا إيفاء بحقه على الوطن ، لكن الدكتور إسماعيل صبري عبد الله الذي عمل معه في المؤسسة الاقتصادية كتب مقالا موسعا كان بالطبع أفضل بكثير جدا من مقالي المختصر .

وفاته

توفي المهندس محمد صدقي سليمان في ٢٨ مارس عام ١٩٩٦.

الباب الثالث الشهداء

الفصل السابع عبد العظيم أبو العطا

أول الشهداء في عهد الرئيس مبارك

قيمته التاريخية

عبد العظيم أبو العطا (١٩٢٥ ـ ١٩٨١) هو أبرز وزراء الري في عهد السادات، وهو علي مستوي عهد الثورة كله ثانيهم في الأهمية واللمعان بعد المهندس أحمد عبده الشرباصي الذي احتل هذا المنصب لمدة طويلة. وهو كذلك ألمع أبناء جيله من المهندسين، نال هذه الألمعية قبل زملائه اللامعين الناجحين المؤثرين الذين عرفوا في وقت تال : حسب الله الكفراوي ومحمد ماهر أباظة ونعيم أبو طالب لكنه انطفأ قبلهم بالموت بسبب السياسة من دون أن يقصد أحد أن يقتله بسبب سياسي معقد لا يمكن فهمه إلا في ضوء طبيعة حكم ثورة يوليو ١٩٥٢. وقد كان أصغر وزراء الري في عهد السادات سنا، و أطولهم بقاء في منصبه.

نجاحه الوزاري

كان المهندس عبد العظيم أبو العطا من أنجح المهندسين في وزارة الاشغال فلما أراد ممدوح سالم أن يختار لوزارة الري (الموارد المائية والأشغال الآن) وزيراً من أبناء الجيل الجديد وقع الاختيار عليه ليخلف بذلك الجيل الذي كان يكبره بما يوازي عقدين من الزمان وأكثر .

علاقته بممدوح سالم

وعلى مستوى علاقات النخبة فانه كان واحداً من ثلاثة فقط من الوزراء لم يتولوا الوزارة إلا مع ممدوح سالم لكنهم تولوها معه من أول يوم في وزاراته الخمس إلى آخر يوم، والآخران هما عيسى شاهين وزير الصناعة وزكريا توفيق عبد الفتاح وزير التجارة.

ضمه وزارة الزراعة للري

ولما أثبت عبد العظيم أبو العطا نجاحه في الري استطاع أن يضم إليها المسئولية عن وزارة الزراعة وما يتعلق بها من الإصلاح الزراعي و استصلاح الاراضي ،

وهو ما لم يحدث طيلة عهد الثورة، بل لم يحدث منذ أوائل القرن العشرين ، وإن كانت أوائل عهد النظام الوزاري في القرن التاسع عشر شهت ذات مرة ضم الوزارتين في وزارة واحدة سميت وزارة النافعة. وهو ما اخذت به سوريا في النصف الأول من القرن العشرين و بهذا كان عبد العظيم أبو العطا هو المهندس المدني الوحيد الذي تولي وزارة الزراعة طيلة عهد الثورة، وسنري من تاريخه أنه كان مؤهلا لذلك باقتدار

صعوده السياسي

حقق المهندس عبد العظيم أبو العطا كما نرى من تاريخه نجاحات مهنية ووزارية وسياسية ومتوالية، ولما كان قريبا من قادة ١٩٥٢ بحكم علاقة نسبه مع كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية فإنه ظن أن بإمكانه أن يمارس السياسة من موقع أكثر تقدما مما يكون متاحا لأمثاله من الوزراء التكنوقراطيون الذين ينظر إليهم العسكريون على أنهم مدنيون فحسب.

قصة مأساته

وهكذا فإنه عندما أسس الرئيس السادات الحزب الوطني الديموقراطي و[هرول] أعضاء حزب مصر العربي الاشتراكي إلى عضوية الحزب الجديد تاركين ما كان يسمى بحزب الأغلبية وهو حزب مصر، ولما رأى ممدوح سالم رئيس ذلك الحزب أن دوره السياسي قد انتهى بخروجه من رئاسة الوزارة فقدم استقالته من رئاسة الحزب تقدم عبد العظيم أبو العطا ليرأس الحزب صاحب الوجود القانوني، ويتولى رعايته ، ويبدو أنه ظن أن الدولة أو أن الرئيس السادات أو أن كليهما سيرحبون بوجود مثل هذا الحزب في ظل معاناة الرئيس السادات نفسه في خلق وتفصيل معارضة سياسية مرة من خلال خالد محيي الدين ومصطفى كامل مراد ومرة ثانية من خلال إبراهيم شكري وحزب العمل الذي تأسس بوجود محمود أبو وافية كرجل ثان في ذلك الحزب، وهكذا تحمس عبد العظيم أبو العطا وتصور ان بإمكانه أن يؤدي دوراً من خلال هذا الحزب،وهو الذي لا يزال في لياقته، ويتمتع بعلاقة بنجوم الحياة العامة بكل أطيافها ولا يزال حديث عهد بترك المنصب الوزاري الذي لم يتركه إلا في أكتوبر ١٩٧٨ مع تشكيل وزارة مصطفى خليل.

وفي ضوء المثاليات فإن المهندس عبد العظيم أبو العطا كان يستحق كأس الوزير المثالي على مثل هذا التصرف ، لكنه في ظل الطبيعة الشمولية لحكم ثورة يوليو ١٩٥٢ فإنه كان يخطو من دون أن يدري نحو الإعدام بخطوات واثقة. وكان لهذا

أسباب معروفة للخاصة و غير معروفة للعامة ، فهو أولا لم يستأذن صاحب الحزب الحقيقي في أن يتولى الاستيلاء على أنقاضه! وصاحب الحزب الحقيقي هو ما يسمونه "الدولة" أو "أمن الدولة" لأن حزب مصر العربي الاشتراكي نفسه كان الوريث الطبيعي للاتحاد الاشتراكي الذي كان هو وريث الاتحاد القومي الذي هو وريث كيان هيئة التحرير وهذا الكيان الهلامي الذي تعددت اسماؤه هو بالتعريف السياسي الدقيق : حزب الحاكم وليس الحزب الحاكم .

الحسابات البريئة

وهو أي المهندس عبد العظيم أبو العطا ثانيا لم يحسب حساب الصعود المرسوم الذي كان يرسمه لنفسه وزير جديد للداخلية هو اللواء محمد النبوي إسماعيل يريد أن يهيل كل ما يمكن من التراب على تراث سلفه المباشر الذي هو اللواء ممدوح سالم .. وهكذا لم يدرك عبد العظيم أبو العطا أن حزبه واجتماعات حزبه وتحركاته هو نفسه ستكون بمثابة "مادة خام" للحديث الأمني عن "العمل ضد النظام" مهما كان بريئا ومهما كان مخلصاً .

وهو ثالثاً لم يعرف أن المعارضة الشرسة للسادات ولنجاحات السادات ولتوجهات السادات ستوظف اسمه دون استئذان بالحق وبالباطل في الهجوم على السادات والدولة ، بما سيحوله أوتوماتيكيا إلى خانة أعداء النظام .

و هكذا بدا أبو العطا ، لأسباب غير معروفة، قاد نفسه إلي خلاف مع السادات حين ظن أن من واجبه أن يسهم في التعددية الحزبية بالإبقاء علي حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان عضوا فيه، ومع ما في هذه الفكرة من وجاهة فإن السادات لم يقبلها لا هو ولا مستشاروه الأمنيون، وهكذا أصبح عبد العظيم أبو العطا في فترة وجيزة من أعداء النظام.

وقد زاد من حظه سوءا أنه كان كما ذكرنا صهرا لكمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة، الذي اندفع إلى خلاف حاد مع الرئيس السادات في الفترة نفسها.

دراما الموت

وقد حدث هذا كله بأسرع مما يتصور أي ممارس للسياسة حتى إن عبد العظيم أبو العطا أصبح بغير أي سعي منه من الذين شملتهم اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ بفضل ثرثرة المعارضين الشرسين المحترفين الذين كانوا يصورونه متعاطفا معهم سواء

أكان هذا صحيحا أم لم يكن ، وسواء أكان هذا يرضيه أم لا يرضيه.

اعتقل عبد العظيم أبو العطا فجأة على غير توقع منه ولا من أصدقائه وكانت صدمته كفيلة بأن تجتمع مع ما ترتب على اعتقاله من ألم نفسي وبدني لتُنهي حياته في المعتقل،و في ذلك اليوم قرر الرئيس مبارك بنفسه وبمشورة الدكتور فؤاد محيي الدين أن يخرج المعتقلين السياسيين تمهيداً لأن يريح باله من هذا الصداع "الحقوقي" والسياسي على الرغم من أنه أي الرئيس حسني مبارك ومعه فؤاد محيي الدين بالطبع كانا من أكبر أنصار اعتقالات سبتمبر ١٩٨١.. لكن المعتقلين خرجوا جميعا أحياء باستثناء واحد فقط كان شهيداً لحسن النية في السياسة و هو عبد العظيم أبو العطا.

نشأته

ولد المهندس عبد العظيم أبو العطا في قرية زاوية جرواني محافظة المنوفية في ٢٨ مايو عام ١٩٢٥، وتلقي تعليما مدنيا والتحق بكلية الهندسة جامعة الإسكندرية وتخرج فيها (١٩٤٧)، وكان نجمه لامعا منذ مرحلة مبكرة، وتخصص في الإنشاءات، ودرس بعد تخرجه في لندن، وحصل علي درجة الماجستير في علوم الري (١٩٥١) في تنمية الموارد المائية، وبهذا بدأ أساسا قويا للتكوين العلمي الممتاز الذي تمتع به، وظهر أثره واضحا في عمله بعد ذلك، وقد واصل أبو العطا دراساته العليا فيما بعد حتي حصل علي درجة الدكتوراه في السبعينيات.

في بحيرة فيكتوريا و موسكو

عمل عبد العظيم أبو العطا مهندسا للري بالأقاليم، ثم أتيح له أن يعمل طيلة ثلاث سنوات من شبابه في أعالي النيل حين اختير ليشغل وظيفة المهندس المصري المقيم بخزان أوين علي مخرج بحيرة فيكتوريا (١٩٥٢ ـ ١٩٥٥)، ثم عاد ليعمل باحثا بمحطة بحوث الري حتي ١٩٥٦، فمديرا لمكتب وزير الأشغال (١٩٥٨)، كما عمل في مكتب السد العالي في موسكو.

سكرتيرا عاما للجنة بناء السد العالي

عين المهندس أبو العطا مديرا عاما لمشروع السد العالي و سكرتيرا عاما للجنة بناء السد العالي بالإضافة إلي عمله مديرا لمكتب وزير الأشغال، وقد استمرت رحلته مع السد العالي سنوات كان له فيه دور كبير، إذ أشرف علي تنفيذ جميع محطات كهرباء السد العالي، وشبكة خطوط نقل الكهرباء بالوجه البحري، واختير (١٩٧١)

رئيسا للهيئة العامة للتعمير والمشروعات الزراعية.

إسهاماته الوزارية

اختير المهندس عبد العظيم أبو العطا وزيرا للري (١٩٧٥)، وكان ثالث وزير للري في عهد السادات من الذين عملوا قبل ذلك مديرين لمكتب وزير الري، وهي ظاهرة طبيعية في وزارة الري، فقد كان سلفاه محمد عبد الرقيب ، و أحمد علي كمال كذلك.

اشترك المهندس عبد العظيم أبو العطا في خمس وزارات متتالية كاملة (أبريل ١٩٧٥ ـ أكتوبر ١٩٧٨) هي وزارات ممدوح سالم، وقد دخل الوزارة مع تولي ممدوح سالم، وخرج منها معه، وبقي معه طوال عهده ، شأنه في ذلك شأن المهندس عيسي شاهين، وزكريا توفيق عبد الفتاح، وهؤلاء فقط هم الثلاثة الذين تنطبق عليهم فقط هذه القاعدة. وقد ظل في كل هذه الأثناء وزيرا للري، وفي أثناء ذلك أضيفت إليه أعباء بعض الوزارات الأخرى، وهي: الزراعة (١٩٧٦ ـ ١٩٧٧)، واستصلاح الأراضي (١٩٧٧ ـ ١٩٧٨)، والدولة لشئون السودان (١٩٧٨).

الحياة البرلمانية

شارك المهندس عبد العظيم أبو العطا في النشاط السياسي، خاصة بعد خوضه المعركة البرلمانية حامية الوطيس في دائرة صعبة هي الدقي ونجاحه فيها ١٩٧٦، من الجولة الثانية (الإعادة) ، وقد برز في حزب مصر العربي الاشتراكي.

اعتقالات سبتمبر ١٩٨١

كان المهندس أبو العطا من الذين شملتهم اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ، وقد تم تصوير وفاته بطرق درامية عديدة، ومن ذلك أن ملحق كتاب «الأعلام» أشار فيما يشبه اليقين (حيث لا يقين) إلي أن أحد الأطباء المسجونين معه طلب من إدارة سجن طرة السماح له بشراء حقنة ثمنها ثلاثة قروش ، ورفضت الإدارة بحجة عدم وجود تعليمات! فمات نتيجة انفجار الشريان التاجي، وهو وصف لا نعرفه نحن أساتذة القلب .

وفاته

توفي المهندس عبد العظيم أبو العطا في ١٦ نوفمبر ١٩٨١

الفصل ٨ محمد فهيم ريان
أول المهندسين اللذين قتلتهما سنوات مبارك الأخيرة

المهندس محمد فهيم ريان واحد من اثنين من كبار المهندسين اللذين قتلهمتا سنوات الرئيس مبارك الأخيرة ، الآخر هو المهندس إبراهيم سالم محمدين ، وقد كان هذان المهندسان من أكفأ المهندسين المصريين على الإطلاق، وكانا يبدوان في حياتهما الوظيفية من أكثر الناس حظوظاً مواتية مع النظام لكنهما للأسف الشديد واجها أسوأ حظ في السنوات الأخيرة من عهد الرئيس مبارك، وكان السبب غريبا ، وعجيبا، وشاذاً، ومثيرا للأسى من السياسة على الطريقة المصرية، فعلى حين كان أكبر تكريم للمهندس ريان هو ثقة الرئيس حسني مبارك المطلقة فيه، وحرصه على استمراره في موقعه رغم مضي السنوات فقد تبخرت ثمرات هذا التقدير في لحظة واحدة حين كانت ترتيبات الأوضاع على يد المجموعة التي تولت الأمر في نهاية عهد مبارك حريصة على أن تبعد رجال الأب، على نحو ما يعرفه الناس.

تقدير الرئيس مبارك الفائق للمهندس ريان

و من إحقاق الحق أن نقول إن الرئيس مبارك كان واعياً لقيمة الجهد الذي بذله محمد فهيم ريان، لكنه على عادته المعروفة طيلة عهده في ترك الوزراء يمارسون "عبثهم" فإنه ترك الفريق أحمد شفيق [الذي عين وزيرا للطيران المدني في ٢٠٠٢] حرا تماما في ان يمارس اجتهاده في مصر للطيران وهيئة الطيران المدني اللتين هما جناحا وزارة الطيران، وكان مما لفت نظري ان الفريق أحمد شفيق تخلص من المهندس ريان في يوم الاثنين ، و تخلص من الطيار عبد العزيز بدر في يوم الخميس التالي مباشرة ، ومع هذا النزق الذي لا مبرر له فإن الفساد المصري المعهود بدأ يصفق للتخريب الممنهج الذي بدأ الفريق شفيق يمارسه ، وهنا انتبه الرئيس حسني مبارك بالدرجة المحدودة ولكنها الدرجة الكاشفة عن رأيه، بطريقة لم تحدث مع أي قطاع آخر في عهده، وسرعان ما أصدر في اليوم الذي صدر فيه القرار الثاني للفريق شفيق قراره بمنح المهندس محمد فهيم ريان وشاح النيل الذي يجعله سابقاً في البروتوكول على كل الوزراء ، و منح الطيار عبد العزيز بدر وسام الجمهورية من الطبقة الأولى.

اختيار ريان بعد كثرة الفشل في إدارة مصر للطيران

لم يصل المهندس محمد فهيم ريان إلى منصب الوزارة لكنه وصل إلى أعظم من الوزارة بكثير،وهو رئاسة مجلس إدارة مصر للطيران على مدى الفترة من ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٢، وباختصار موحٍ فقد كان هذا الرجل هو أفضل المهندسين في سلاح القوات الجوية في جيل الرئيس حسني مبارك ، وحين كان مبارك نائبا لرئيس الجمهورية وببساطة شديدة ودون أدنى اجتهاد من القارئ أو للراوي في تصور ظروف اختياره ، فقد طلب الرئيس أنور السادات من نائبه أن يختار مهندسا أو طيارا أو أياً من كان ليتولى مصر للطيران على أن يعطي الصلاحيات كلها، وأن يتمتع بالصفات المطلوبة للنجاح ، وهما صفتان أساسيتان في نظر المصريين أن يكون "بتاغ شغل" و "دوغري" وكانت هاتان الصفتان متوفرتين بنسبة ١٠٠٪ في المهندس ريان الذي نجح في إدارة مصر للطيران على نحو معجز طيلة ٢٢عاما . ولو أنه كان يتولى هذا المنصب في أية دولة من دول الخليج العربي على سبيل المثال لكان عائد راتبه فقط يصل إلى المليار بسهولة بمقاييس أيامنا هذه ، لكن هذا الرجل عاش ومات بأقصى درجات الالتزام ، وبالشرف المعبر عن نفسه بوضوح .

القيمة المقابلة لإنجازه:الإدارة الرشيدة والقفز بقيمة الأصول

تضاعفت أصول مصر للطيران على يد المهندس محمد فهيم ريان ٤٠ ضعفاً مع الأخذ في الاعتبار بأن الأصول العقارية تحسب على الورق حسابا يقدرها بأقل بكثير من قيمتها الحقيقية في السوق ، فإذا أخذنا قيمتها الحقيقية فإننا نستطيع أن نقول إن الأصول الخاصة بمصر للطيران تضاعفت على يد هذا المهندس المخلص لوطنه إلى أكثر من مائة ضعف، ولم تقف هذه الأصول عند حدود تقليدية ، وإنما عبرت عن فكر هندسي متقدم تمثل منذ البداية في تطوير قاعدة هندسية فوق الممتازة أصبحت كفيلة بإجراء الصيانة والعمرات للطائرات حتى إنه في آخر عهد المهندس محمد فهيم ريان كانت هذه الورش قادرة على أن تجري عمرات كاملة لكل أجزاء الطائرات بل أصبحت قادرة على ان تفك مكونات الطائرة إلى كل أجزائها الدقيقة، وليس هذا بالأمر السهل.

نجاح مبكر في عصر المعلومات

أصبح لمصر الطيران مركز متقدم للحاسب الآلي استطاع ببساطة شديدة أن يجعل المتعاملين مع مصر للطيران لا يحسون بمدى الجهد في تكامل و تشابك الإجراءات

الداخلية لأنهم أصبحوا يجدون النتيجة مباشرة، ولم تبدأ شكاوى المصريين المعاصرين من أمثالنا من التعامل مع مصر للطيران إلا بعد أن دخلها الاضطراب المعلوماتي و اللوجسيتي على يد أهل الثقة الذين استقدمهم الفريق أحمد شفيق، فأصبحت العبارات المستفزة للحضارة من قبيل عبارة أن الكمبيوتر عطلان تمثل نمطا من الشكاوى المتكررة في التعامل مع الحجز و تعديل الحجز مع أننا في القرن الحادي والعشرين .

أسطول رائع في زمن مبكر و محطات خارجية

أدرك المهندس ريان ان التطوير العالمي في اسطول الطائرات يعتمد على حسن إدارة المنافسة بين الشركتين الكبريين إيرباص وبوينج ، ففاوضت مصر للطيران الشركتين من دون أن تخضع نفسها لاحتكار او توحيد المورد ، و بدأت الشركة سياسة عاقلة و متعقلة في الاحلال والتبديل بدراسات جدوى حقيقية و متأنية و منضبطة ، ومع تكرار هذه الصفقات الذكية أصبحت الشركة تمتلك أسطولاً من ٣٤ طائرة كبيرة وحديثة متميزة ، وكان هذا إنجازاً كبيراً في وقته ، وقبل أن تدخل الخدمة الشركات الخليجية العملاقة الثلاث: القطرية،والامارات،والاتحاد. وأصبحت مصر للطيران قادرة على الطيران إلى لوس انجليس، بينما كانت أقصى نقاطها من قبل هي لندن ، وقد تحقق مع هذا زيادة المكاتب والمحطات الخارجية إلى الضعف مع كل ما يتطلبه هذا من إدارة وتنسيق و تعاملات وعلاقات دولية و قانونية .

مركز المحاكيات

كان المهندس محمد فهيم ريان من الذكاء بحيث أسس مبكراً مركزاً متقدما للتدريب على المحاكيات، في وقت لم يكن الرأي العام يتصور فكرة التدريب وفكرة المحاكيات ، ولا فكرة ان يكون لهذه المهمة مركز متخصص في مصر ، ولم يقف في تدريب المحاكيات على الطيارين، وإنما امتد به إلى أطقم الضيافة والخدمة.

أسواق مصر للطيران الحرة

وكانت مصر للطيران طيلة عهد المهندس محمد فهيم ريان تسير بخطوات عاقلة ومتزنة في الاقتصاديات المتاحة بالفطرة او بالعادة أمام شركات الطيران من قبيل نشاط الأسواق الحرة في المطارات ، فتم تطوير الأسواق الحرة على أساس اقتصادي، مكنها من أن تضيف لموارد الشركة الأم بعيدا عن العبث .

الشراكة في الفنادق

ودخلت مصر للطيران بأرباحها شريكة في تأسيس فنادق تخدمها في القاهرة والعواصم السياحية فكان معروفا على نطاق واسع انها شريك في فندق موفينك المطار بنسبة النصف (٥٠٪) وفي هيلتون طابا بالثلث (٣٣٪) وفي فندق توت آمون بأسوان وفي فندق نفرتاري بأبو سمبل.

مستشفى مصر للطيران

أسس المهندس محمد فهيم ريان مستشفى مصر للطيران على مستوى كفيل بالمنافسة مع المستشفيات الخاصة في القاهرة ، وليس على مستويات مستشفيات الهيئات الخدمية أو مستشفيات القطاعات الحكومية وعلى الرغم من أن الدولة لم تقدم لمستشفى مصر للطيران ما قدمته لمستشفيات سيادية معاصرة له فإنه كان قادرا على المنافسة والصمود والتفوق وأداء مستويات جيدة من الخدمة، وذلك قبل أن يتحول أيضاً على يد معاوني الفريق شفيق إلى مستشفى تابع لشركة تابعة ذات مجلس إدارة اسمها الخدمات الطبية!

نزاهة يده والموارد المالية التي حصلت عليها الدولة بفضل إدارته

بلغت قيمة الأرباح المالية التي عادت على خزينة الدولة من خلال مصر للطيران في عهده أكثر من مليارين من الجنيهات بأسعار ٢٠٠٢ كان منها (والأرقام تقريبية بالطبع) ٩٠٠ مليون حصيلة الضرائب على التذاكر و٣٠٠ مليون حصيلة ضرائب كسب العمل على العاملين في الشركة نفسها ، و٣٠٠ مليون أخرى دفعتها مصر للطيران كصاحب عمل في التأمينات الاجتماعية و٧٠٠ مليون رسوم الخدمات التي كانت مصر للطيران تقدمها لإيواء الطائرات، ونزولها. وقد تم إنجاز هذا كله مع عدم الإفراط في التوظيف، الذي هو آفة المصريين الساعين الى الحصول على التصفيق ، ذلك أن عدد العاملين ارتفع في عهد ريان من ١٠ آلاف إلى ٢٤ ألفا فقط. وقد كان من المعروف ان ريان لا يمد يده إلى عمولات الطائرات ولا إلى عمولات قطع الغيار، وكان يحوّل أي مبالغ من هذا القبيل إلى صندوق العاملين.

المقارنة بين إعمار ريان و تخريب خلفه

وفي هذه المناسبة أذكر أن أحد أساتذتنا من الصحفيين سألني في حوار جانبي عن السر في موقفي من الفريق شفيق فأجبته بأنه مخرب و مظهري وإذا به يقول لي:

هل حضرت أي مناسبة معه؟ فأجبته بالنفي فأظهر اندهاشه ، فقال إنه يعجب من كمية الاحتفالات التي كان ينظمها الفريق شفيق وهو وزير للطيران ويدعو إليها الصحفيين، حتى إنه كان إذا غيّر سيراميك دورة المياه في صالون ما في المطار احتفل بهذا احتفالاً على عشاء يدعو إليه خمسين من الصحفيين، وأنه هو نفسه كان يتعجب من أن يكون عنده وقت للعمل بعد هذا.. لكنه مع هذا كان يراه حلا لما كان يسميه بالأزمة بين الرئيس المنتخب والوزير المنقلب، ويطالبني أن أتبنى مثل هذا الحل! فلما لخّصت له تجاوزه في حق ريان المنجز قال لي: أليس صديقك الرئيس مبارك مسئولاً عن تجاوزات شفيق، قلت نعم، لكنه مسئول أيضا عن إنجازات ريان.

نشأته وتكوينه

ولد المهندس محمد فهيم ريان عام ١٩٢٦ وتلقي تعليما مدنيا متميزا وتخرج في قسم الكهرباء من كلية الهندسة ١٩٥٠ وعمل بالقوات الجوية حتى أصبح من كبار مهندسيها، وكان ممن يطلق عليهم عن حق أبطال حرب أكتوبر إذ تمكن بجهده وخبرته من تجهيز كثير من الطائرات لتساعد في دخول المعركة رغم ما كانت تعانيه من عيوب، ونقص في قطع الغيار.

وفي ١٩٨٠ أُسندت إليه رئاسة مصر للطيران على سبيل التفويض مع إعطائه سلطات مجلس الإدارة، لكنه كان حريصا على العودة بسرعة إلى المسار الطبيعي وتشكيل مجلس للإدارة، وهو ما تحقق على يديه بسرعة في ١٩٨٢ وظل هكذا بصفة مستمرة حتى ٢٠٠٢ حين انتكست مصر للطيران انتكاسة عميقة الأثر على يد اهل الثقة والجيل الجديد الذي ضيع الإنجازات المتئدة في عصر مبارك نفسه .

قدوم الفريق شفيق والانتكاسة طويلة المدى في مصر للطيران

ضاع جزء كبير من روح إنجاز ريان مع قدوم أحمد شفيق الذي عين وزيراً للطيران المدني (أي الطيران المدني فقط بدون النقل، وبدون السياحة) وكان معنى هذا أنه ليس أمامه إلا أن يدير أو يدمر هيئة الطيران المدني من ناحية وشركة مصر للطيران من ناحية أخرى، ولأن علم الإدارة علمنا أنه لا يستقيم الأمر في أن يكون الوزير أو المدير مديراً على اثنين فقط، فقد تفتق الذهن عن تفتيت مصر للطيران إلى سبع شركات تجمعها شركة قابضة لتكون عند الفريق أحمد شفيق شركات كثيرة تستوعب من يريد إكرامهم من أهل ثقته. ومع أن القانون الخاص بقطاع الأعمال العام كان يقتضي أن تكون الشركة القابضة الجديدة تابعة لوزير قطاع الأعمال العام

وليس لوزير الطيران فإن الصوت العالي بالباطل كان يقول: هل يجوز أن تطلب من أب أن يتخلى عن ابنه الوحد والبكري والعزيز عليه.

وهكذا ضاعت مصر للطيران، وضاع جهد محمد فهيم ريان الذي دعمه حسني مبارك نفسه ٢٢ عاما متواصلة ، وشاء القدر أن يضيع في عهد حسني مبارك نفسه.

خلط الأوراق

من أعجب ما حدث بعد ثورة يناير أن التفسير التاريخي لفقدان المهندس محمد فهيم ريان لمنصبه او بالمعنى الأدق لفقدان مصر لوجود ريان المثمر في هذا الموقع المهم بدأ ينصرف إلى ما صدر عنه من التصريحات أو الاشارت إلى وجود مؤامرة على طائرة البطوطي التي أُسقطت في ١٩٩٩ ، ومع أن هذا كان تعليلاً لا يفتقد إلى المنطقية فإنه بمنطق التاريخ لا علاقة له بالحقيقة، التي هي واضحة من السرد الذي قدمناه، فالتاريخ نفسه يؤيدها على نحو ما رويناها.

وفاته القاسية

لا تقف الأحداث عند هذا الحد وإنما تدخر مفاجأة قاسية أخرى إذ يموت المهندس محمد فهيم ريان في ديسمبر ٢٠٠٤ بعد إصابته في تفجير فندق طابا في أكتوبر ٢٠٠٤ حين كان يرأس اجتماعا لمجلس إدارة شركة مالكة .

الفصل ٩ إبراهيم سالم محمدين
الوزير الصلب و صناعة الصلب

اهتدت الدولة المصرية منذ نهاية عهد الرئيس السادات إلى أن تسند إلى هذا المهندس إقامة صناعة للصلب من بداية جديدة بأسلوب تكنولوجي وهندسي جديد في الدخيلة بعيدا عن تراث مصانع الحديد والصلب في حلوان حيث يمثل التراث (كما هو الحال في مصر) نوعاً من العبء على صاحب القرار وعلى الطموح والرغبة في الإنجاز في ظل الأوضاع المكتسبة للعمال والموظفين والعملاء بل الخبرات والجهات المتعاملة من أجهزة الدولة المختلفة، وهو ما أنجزه هذا الرجل بعطف واهتمام وحدب وتفرغ طيلة عشرين عاماً ١٩٨٢-٢٠٠١ واستطاع خلال هذه الفترة

بأجر متواضع جداً أن يقدم لمصر قلعة صناعية فذة تقدم الصلب الذي هو أهم عنصر من عناصر النجاح في الصناعات الثقيلة.

المنافسة الليبية والتركية والخليجية

كان إبراهيم سالم محمدين يخوض هذه التجربة في مصر بإمكانات وظروف مصر المتعددة والمعقدة بينما وزير سابق للصناعة هو أمين حلمي كامل يخوض تجربة مماثلة في ليبيا بإمكانات مفتوحة وغير محدودة ، وكان قد عين وزيرا للصناعة في ليبيا ،وبينما الأتراك يطورون صناعة الصلب التركي على أساس قادر على المنافسة على المدى الطويل، ومع هاتين المنافستين المباشرتين اللتين كانتا قادرتين على الولوج المباشر إلى السوق المصري عبر الطريق البري أو عبر ميناء الإسكندرية ، كان هناك أيضا نجاح خليجي و سعودي في صناعة الصلب و كانت اتفاقات التعاون الاقتصادي المشتركة تعفي كثيرا من وارادت الصلب من الرسوم الجمركية ، و هكذا أصبحت شركة الصلب في الدخيلة مسئولة عن تمويل الدولة بالصلب وبالضرائب و بالجمارك و تشغيل الاقتصاد معا بينما الموردون ينافسونها دون أية التزامات ،وكان هذا والحق يقال يتجمع في مصلحة المستهلك المصري ، ولكن من دون أي وجود للوعي الحكومي او السيادي بقيمة الصناعة نفسها ولا بقيمة ما تملكه أية دولة من مصادر للقوة . ومع هذا كله فإن إبراهيم سالم محمدين استطاع النجاح لفترة طويلة . وبالطبع فقد كان جزء من الفضل في هذا للرئيس مبارك نفسه فلما ضعفت قبضته على مقاليد الأمور بدأ الترهل يظهر ببشاعة.

تباطؤ الجنزوري و تجاهل عاطف عبيد

ومما يؤسف له ان هذه الشركة العظيمة واجهت محنتها بسبب تافه إذا ما قيس بحجم الإنجاز وقيمته الاستراتيجية ، ذلك أن مصلحة الجمارك طلبت من الشركة ٢٦٥ مليون جنيه ولم تكن الشركة متوقعة لهذا الطلب بهذه الطريقة ، و يبدو انها لم تستطع التفاوض في تقسيطه، ومن هنا لجأ محمدين للحكومة لتوافق له على قرض متاح من البنك الكويتي للتنمية بما قيمته ٥٥ مليون دولار ، فلم توافق له الحكومة في ظل التعلل بسياسة الرئيس مبارك برفض مبدأ الاقتراض ، ومن ثم كان على الشركة ان تطلب من المساهمين وكانوا جميعا لا يزالون من القطاع العام فقط أن يزيدوا رأس المال بنسبة ٣ ملايين سهم قيمة السهم منها حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات هو ١٥٢ جنيها ، لكن الدولة لم تسارع بقرارات فورية ذكية

كان يملكها أي رئيس وزراء واسع الأفق ، وانما بدأت الدولة سياسة قصيرة النظر كانت نتيجتها أن تخلت عن إنجازها العظيم بطريقة مريبة بدءا من عهد الجنزوري بما هو معروف عنه من قصر النظر والشكلانية والمظهرية الذي تصور الامر يحتاج إلى لجنة فشكلها من الوزراء ظافر البشري و سليمان رضا و محمد الغمراوي داود فلم يوفروا المبلغ ولم يجادلوا الجمارك ولا حتى سعوا إلى جدولتها ، وانما قرروا السماح لمساهمي القطاع العام (فقط) بالدخول في زيادة رأس المال ، وهو ما كان يعني بداية ما للخصخصة على استحياء من خلال القطاع العام نفسه . و لما ذهب الجنزوري باجراءاته البطيئة غير المنتجة ، وجاء عاطف عبيد باجراءاته السلبية المنتجة للفساد أو الكساد أو لكليهما معا فقرر ضمن ما كان يقرره من سياسته المعلنة وليست السرية عدم الموافقة على زيادة مساهمة القطاع العام .

الدخول المفاجئ للمهندس أحمد عز

وهنا جاء المهندس احمد عز فظهر في الصورة وعرض أن يساهم بثلاثين في المائة من رأس المال فلم يشترط المهندس محمدين أكثر مما اشترطه الجهاز المركزي للمحاسبات إلا بقليل ، و تقدم أحمد عز بعرض للشركة وافقت عليه الجمعية العامة للشركة بدون اعتراض . كانت هناك ترتيبات عميقة لدولة جديدة يخطط أبناء دولة مبارك أنفسهم لإقامتها بالاغتذاء (التغذي) المباشر على إنجازات دولة مبارك فقد صدر القرار غير المعلن و غير الصريح الذي فوجئ معه إبراهيم سالم محمدين بما يعني نقل ملكية شركة صلب الدخيلة من الملكية المباشرة للدولة إلى الشركة الجديدة التي تأسست لتحل محل صلب الدخيلة، وفي وسع القارئ أن يحذف عبارة "تحل محل" ويضع مكانها "تستولي على"، أو "تشتري" أو "تنقل ملكية" أو "تعيد إدارة" فكل هذه الأفعال الخمسة تدل على الحالة الجديدة التي بمقتضاها يخرج المهندس إبراهيم سالم محمدين من رئاسة مجلس إدارة صلب الدخيلة ليحل محله المالك الجديد أو أكبر المساهمين الجدد أو ممثل المهندس أحمد عز.

و هذا هو ماحدث بالفعل (أياً ما كانت الصياغة) فانه في مارس ٢٠٠٠ فوجئ المهندس محمدين نفسه بالدولة تدعو لجمعية عمومية غير عادية ، و بممثلي الدولة نفسها يقررون الموافقة بالاجماع على دخول احمد عز لمجلس الإدارة وتعيينه رئيسا لمجلس إدارة الشركة . وهكذا كان على إبراهيم سالم محمدين ان يلملم أوراقه و يستقيل من أي وجود له في الشركة .

فتح ملفات عز بعد ثورة يناير

بعد عشر سنوات حدثت ثورة يناير وارتبطت بالحرص على فتح ملفات أحمد عز فكان ملف شركة الدخيلة بالطبع هو أول الملفات ، ولأن القانون المصري في حالات الاشتباه والشك وفي مراحل البحث عن تكييف الاتهام لا يمانع في القبض على كل من له علاقة بالموضوع حتى لو بدا للرأي العام بريئا ، فقد اقتيد المهندس إبراهيم سالم محمدين وقد ناهز التسعين يومها إلى السجن، في أول مارس ٢٠١١ ولم يشفع له أي ماضٍ عند أي قاضٍ في أن يحتجز في مصحة أو مستشفى إلا بعد لأي .

حوار حول ما حدث

كنت في غاية الألم يومها من أن يكون هذا هو مصير وزير تابعت إنجازه بشغف وإعجاب وعبرت عن هذا في مجتمع عام مفتوح ، فإذا بأحد الصحفيين الاقتصاديين اليساريين يميل على أذني بخبرته بالحياة وقال: إن الرأي العام سيقتنع بأن هذا الوزير الذي تحبه لم يترك هذه الشركة العظيمة إلا بعد أن أخذ شيئاً أو مقابلا كبيراً ! فسألته مباشرة : هل تعتقد أنه كان بإمكانه ألا يتركها، إنه رجل معين من الدولة التي هي المالك، وهو لا يملك إلا أن يدير فحسب ، جاء ردي على صديقي الصحفي الاقتصادي بمثابة صاعقة كما قال هو ، ولهذا فإنه سرعان ما اعترف لي بأنه لم يفكر في الأمر بهذه الطريقة، وقال إنه ظلم الحقيقة قبل أن يظلم الرجل ، وأخذ يدعو للرجل أن يفك الله كربته.

ثم نظر إليّ وقل هل هذا المعنى هو ما كنت تعنيه بأن دولتنا الشمولية تقتل بلا رحمة، فأجبته ببساطة شديدة بأن يعيد تصور الأمر في ضوء تصور واحد فقط هو أن يكون إبراهيم سالم محمدين قد بذل هذا الجهد في عهد الملك فؤاد أو عهد الملك فاروق. خفض صديقي ذو الميول اليسارية رأسه إلى الأرض وقل وهو محق في قوله : إذا كانت الاشتراكية أو رأسمالية الدولة التي مارسها الرئيس عبد الناصر و لا تزال تطل برأسها لا تنتج مع الزمن الا مثل هذا التشوهات فلا عاشت اشتراكية الدولة ولا رأسماليتها ولا عاشت الاشتراكية ولا الرأسمالية نفسهما.

مضت القضية رقم ٢٣ لسنة ٢٠١١ في سبيلها وحكم على المهندس إبراهيم سالم محمدين بالحبس ٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ ، كما حكم عليه بالغرامة بالتضامن مع احمد عز . وكان هذا الحكم حسب الوصف الشائع حكما مخففا أو حكما راعى الرأفة.

نشأته

ولد المهندس إبراهيم سالم محمدين في دمياط سنة واحد وعشرين (١٩٢١) (في الخامس عشر من سبتمبر) وتخرج في قسم الهندسة الميكانيكية من جامعة القاهرة (١٩٤٢) وقد أتيح له أن يدرس في بريطانيا فحصل أيضا (١٩٥٧) علي بكالوريوس الشرف في صناعة الغزل والنسيج من مانشستر فالماجستير ١٩٥٨ . وقد عمل بقطاع النسيج حتي ترأس مجلس إدارة شركة المحلة الكبرى منذ يناير ١٩٦٧ ، أي منذ كان في السادسة والأربعين إلا شهوراً، وحتي دخل الوزارة.

النشاط السياسي

كانت أمام المهندس إبراهيم سالم محمدين الفرصة للبروز في النشاط السياسي في محافظة الغربية ، وهكذا فعل ، وقد شارك في تشكيلات الاتحاد الاشتراكي (١٩٦٨) و (١٩٧١) وفي أثناء ما سمي بإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بعد ١٥ مايو ١٩٧١ أسندت إليه مهمة الأمين المؤقت لمحافظة الغربية (مايو ١٩٧١).

وزيرا للصناعة

اختير المهندس ابراهيم سالم محمدين وزيراً للصناعة في وزارة الرئيس السادات الأولي مارس (١٩٧٣) خلفا ليحي الملا وزير الصناعة في وزارة عزيز صدقي، ليكون اول مهندس يخلف عزيز صدقي و ثاني وزير للصناعة يخلفه، و ذلك أن الملا لم يكن مهندسا . وفي وزارة السادات الثانية (إبريل ١٩٧٤) عين المهندس إبراهيم سالم محمدين وزيراً للصناعة والتعدين، وقد خلفه المهندس محمود على حسن في وزارة الصناعة في وزارة الدكتور عبد العزيز حجازي (سبتمبر ١٩٧٤)

المجالس القومية

بعد خروجه من الوزارة اختير المهندس إبراهيم سالم محمدين عضوا بالمجلس القومي للإنتاج.

وفاته

توفي المهندس إبراهيم سالم محمدين في نوفمبر ٢٠١٨ عن عمر تخطي السبعة والتسعين عاما .

الباب الرابع المهندسون في الوظائف شبه السيادية

الفصل ١٠ عبد الوهاب البشري

الذي تولى وزير الحربية في ذروة مجد عبد الحكيم عامر

نشأته وتكوينه

ولد المهندس محمد عبد الوهاب البشري في ٢٠ يناير ١٩١٥ ودرس دراسة جيدة في التعليم العام ، وكان طالبا في المدرسة السعيدية ، وفيها أدرك كلا من المهندس أحمد محرم وزير الإسكان ١٩١٣- ٢٠١٧ ، والدكتور محمود حافظ رئيس المجمع العلمي المصري ومجمع اللغة العربية ١٩١٢-٢٠١١ .

والتحق بكلية الهندسة وتخرج في شعبة الكهرباء ١٩٣٦ سابقاً بهذا الدكتور حسن إسماعيل المتخرج في ١٩٣٨ و المهندس صدقي سليمان المتخرج في ١٩٣٩.

المصانع الحربية

عرف المهندس محمد عبد الوهاب البشري طريقه إلى العمل في المصانع الحربية منذ مرحلة مبكرة مع المهندس حسن رجب وتحت رئاسة عضو مجلس قيادة الثورة عبد اللطيف البغدادي، وكان هو الذي شغل درجة وكيل وزارة الحربية لشئون المصانع الحربية، ورئيس مجلس إدارتها من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦١ وهي أعلى مكانة للمهندسين العسكريين في ذلك الوقت . وفي تلك الفترة نجح البشري وزملاؤه نجاحاً ملحوظاً في تنمية الاهتمام بالتصنيع المصري من خلال المصانع الحربية والمدنية على حد سواء مستفيداً بما كان متاحاً من خبرات و خطوط المصانع الألمانية التي تعرضت لمحنة الحرب العالمية الثانية ، وهكذا عرفت مصر الأنواع الألمانية المتميزة من البوتاجازات والثلاجات الكهربائية، وسخانات الغاز، والمواقد، وأدوات السباكة المختلفة وتداولتها الأسواق المصرية على أنها من إبداع المصانع الحربية مما أعطى سمعة عالية للمصانع الحربية و أرضى شعور الزهو الوطني .

نائبا لوزير الحربية

في ٢٦ يناير ١٩٦١ وفي اثناء عهد الوحدة دخل المهندس محمد عبد الوهاب البشري مجلس الوزراء نائبا لوزير الحربية واحتفظ بهذا المنصب في وزارة الرئيس

عبد الناصر السابعة في أغسطس ١٩٦١ وهي رابع وزارات الوحدة ، و في و وزارة الرئيس عبد الناصر الثامنة أكتوبر ١٩٦١ . وقد كان من الطبيعي أن يصبح المهندس محمد عبد الوهاب البشري وزيراً للحربية عندما تقرر أن يترك المشير عبد الحكيم عامر هذا المنصب إذ كان ترتيبه البروتوكولي أعلى من رئيس الوزراء علي صبري نفسه سبتمبر ١٩٦٢ ، وهكذا فإنه مع تولي علي صبري رئاسة المجلس التنفيذي (رئاسة الوزارة في سبتمبر ١٩٦٣) أصبح البشري واحداً من الوزراء الجدد وزيراً للحربية وكان بهذا في مقدمة الوزراء العشرة الذين دخلوا وزارة علي صبري الأولى مع الدكتور محمد البهي والدكتور احمد محرم واحمد زندو واللواء عبد العظيم فهمي و المهندس محمد صدقي سليمان والدكتورة حكمت أبو زيد والمهندس حسن زكي ومحمد طلعت خيري و أنور سلامة ، وقد احتفظ بهذا المنصب في وزارة علي صبري الثانية مارس ١٩٦٤ وفي وزارة زكريا محيي الدين.

لكن وزارة محمد صدقي سليمان تضمنت لأول مرة تعيين ضابط (وليس ضابط مهندس) من غير أعضاء مجلس القيادة كوزير للحربية وكان هو شمس بدران وهكذا أصبح محمد عبد الوهاب البشري في وضعه الطبيعي وزيراً للإنتاج الحربي فقط ، وهو الموقع الذي احتفظ به أيضا في وزارتي الرئيس جمال عبد الناصر التاليين يونيو ١٩٦٧ ومارس ١٩٦٨ وحتى ابريل ١٩٦٩ فقط حيث استقال مع ما تقرر من إلغاء منصب الوزير المختص بهذه الوزارة وأن يتولاها وزير الحربية.

عمله الاستشاري بعد الوزارة

انصرف اهتمام المهندس البشري بعد خروجه من الوزارة إلى الهندسة الإدارية والتنمية الإدارية وكان من حظه أنه وفق إلى التعيين رئيسا للجنة الخبراء في منظمة العمل الدولية منذ ١٩٧١ وحتى ١٩٧٦ حيث عاون العراق في إنشاء مركز قومي للتطوير الإداري ، وبعد نهاية عمله في العراق تولى ١٩٧٧ رئاسة جمعية الهندسة الإدارية في مصر ، وظل محتفظا بهذا المنصب من ١٩٧٧ وحتى ١٩٩٤ حيث خلفه وزير الصناعة محمد عبد الوهاب.

كان المهندس محمد عبد الوهاب البشري يؤمن بأن التكنولوجيا هي الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسس مكتبا استشاريا للتصنيع ساهم في إنشاء بعض المصانع وتقديم الخبرة الهندسية للشركات الكبرى، وعلى الرغم من

الأقدمية في تخرجه وخبرته فإنه واكب العصر و أثبت اهتمامه بنظم المعلومات الحديثة وتطبيقات الحاسبات الصغيرة وظل متألقا بفكره .

وفي ١٩٨٠ اختير ليرأس مجلس الصناعة في اكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا فظل يشغل هذه الرئاسة حتى ١٩٨٣.

تكريمه

نال المهندس محمد عبد الوهاب البشري تكريم الرئيس أنور السادات في يوم المهندس الأول ١٩٧٩ فمنحه وسام الجمهورية مرة أخرى وكان قد نال من قبل وسام الجمهورية من الطبقة الثانية ١٩٥٤ والأولى ١٩٦٤ كما حصل بعد ذلك على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى في ١٩٨٠.

وفاته

توفي المهندس محمد عبد الوهاب البشري في ١٤ يونيو ١٩٩٦

الفصل ١١ سمير حلمي

أكبر شخصية مصرية نالت الشهادة مع الرئيس السادات

كان المهندس سمير حلمي زميلا للمهندس محمد صدقي سليمان في كل خطوات حياتهما تقريبا على نحو لم يتكرر كثيرا في الحياة العامة .

ولد المهندس سمير حلمي (١٩١٨ - ١٩٨١) في الخامس عشر من فبراير (١٩١٨)، وتلقي تعليما مدنيا والتحق بكلية الهندسة جامعة القاهرة وتخرج فيها (١٩٣٩) في العام الذي تخرج فيه زميله المهندس محمد صدقي سليمان، والتحق مثله بالقوات المسلحة بعد تخرجه، فأصبح من ضباطها المهندسين ، وفي عام ١٩٤٨ تخرج كلاهما في كلية أركان الحرب في الدفعة التاسعة.

في عام ١٩٤٢ كان المهندس سمير حلمي مدرسا في الكلية الحربية، وفي ١٩٤٨ شارك في حرب فلسطين، وفي ١٩٥١ درس في لندن في بعثة علمية وعملية لمدة عام.

بعد فترة من بعثة لندن وبعد قيام الثورة عمل المهندس سمير حلمي مديرا للشئون الفنية في الرياسة.

عضوية المجلس الدائم للإنتاج

وفي الفترة من ١٩٥٣ وحتي ١٩٥٧ اختير المهندس سمير حلمي عضوا في المجلس الدائم للإنتاج فعرف أساطين الاقتصاد المصري، وفي ١٩٥٦ عين عضوا في مجلس إدارة شركة الحديد والصلب

سكرتيرا عاما لهيئة السد العالي

وفي ١٩٥٨ عين المهندس سمير حلمي سكرتيرا عاما لهيئة السد العالي وعضوا بمجلس إدارته.

رئاسة شركة كيما

وفي عام (١٩٥٩) شغل المهندس سمير حلمي منصبا أرفع (في أسوان أيضا) كرئيس لمجلس إدارة شركة كيما.

رئيسا لمؤسسة الصناعات الكيماوية

مع إنشاء المؤسسات العامة ، وفي ديسمبر ١٩٦١ عين المهندس سمير حلمي رئيسا لمجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للصناعات الكيماوية (التي كانت شركة كيما قد أصبحت إحدى شركاتها.

الاتحاد الاشتراكي

وبالموازاة لهذا شارك المهندس سمير حلمي في النشاط السياسي من خلال المؤتمر الوطني للقوي الشعبية، واختير في يونيو ١٩٦٢ عضوا في اللجنة المركزية العليا للاتحاد الاشتراكي.

اختياره للوزارة

وفي وزارة علي صبري كبري وزارات عهد الرئيس عبد الناصر اختير المهندس سمير حلمي وزيرا لوزارة لم توجد بهذا الاسم (إلا في تلك الوزارة) هي وزارة الصناعات الثقيلة (مارس ١٩٦٤ ـ أكتوبر ١٩٦٥).

نائبا لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات

وفي ديسمبر ١٩٦٥ و بعد تشكيل وزارة زكريا محيي الدين وخروج المهندس سمير حلمي من الوزارة فإنه عين نائبا لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حيث عمل مع رئيسيه المتعاقبين حسين الشافعي و محمد صدقي سليمان، ثم رشح ليكون رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات ، بعد محمد صدقي سليمان، وكان قانون قد صدر بتنظيم الجهاز (فبراير ١٩٧٨) يستدعي أخذ موافقة مجلس الشعب قبل تعيين رئيسه، وهذا هو ما تم مع المهندس سمير حلمي الذي حظي علي الفور بموافقة مجلس الشعب.

وفاته

ثم كان المهندس سمير حلمي هو الرجل الذي شاء له قدره أن يستشهد في حادث المنصة مع الرئيس السادات.

الفصل ١٢ المهندس محمد عادل حسن
الرئيس النسيم للجهاز المركزي للمحاسبات

تتمثل قيمة المهندس محمد عادل أحمد حسن في أنه ثالث مهندس يتولى رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات بعد المهندس محمد صدقي سليمان رئيس الوزراء والمهندس سمير حلمي نائب رئيس الوزراء، وحتى ندرك قيمة شغل هذا الرجل الهادئ المنتج لهذا المنصب فإننا نذكر ان سلفه المباشر هو الدكتور عاطف صدقي الذي اصبح رئيسا للوزراء والذي كان قد خلف الوزيرين المهندسين الكبيرين بعد أن استشهد ثانيهما مع الرئيس أنور السادات في حادث المنصة، وفيما قبل صدقي سليمان كان اثنان من نواب رئيس الجمهورية قد تعاقبا على هذا المنصب وهما زكريا محيي الدين حتى أصبح رئيسا للوزراء، وحسين الشافعي الذي كان آخر منصب شغله قبل رئاسة الجهاز هو منصب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي الذي خلفه فيه رئيس الوزراء علي صبري بعد أن أخلى رئاسة الوزراء لزكريا محي الدين.

استقرار المؤسسات من داخلها

بعيداً عن هذا كله كان وجود المهندس محمد عادل حسن في هذا المنصب نوعا من أنواع استقرار المؤسسات في عهد الرئيس حسني مبارك، وقد أدى هذا المهندس دوره باقتدار وأمانة بل إنه استطاع أن يستصدر قانون الجهاز الذي يعمل به الجهاز الآن وهو القانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ .

ومن الجدير بالذكر أن هذا القانون حل محل القانون الذي صدر في عهد الرئيس أنور السادات والذي كان مثل كل قوانين عهد السادات أكثر انحيازاً للروح المؤسسية والحوكمة الرشيدة من قوانين عهد الرئيس حسني مبارك التي كانت أكثر ميلا الى المواءمة بين قبضة الدولة القوية والسلطة الأقل قوة للمؤسسات.

وفي جميع الأحوال فقد كان صدور مثل هذا القانون انجازاً مؤسسيا ساعد على إتمامه رئيس الوزراء نفسه الذي جاء لمنصبه من رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات.

تكوينه

تخرج المهندس محمد عادل حسن من قسم الكهرباء في كلية الهندسة ١٩٥١، وكان له بعد آخر هو أنه زوج ابنة الشيخ حافظ وهبة مستشار الملك عبد العزيز آل سعود، وسفير السعودية الشهير في لندن، وكانت بنات هذا الشيخ العظيم قد آثرن المعيشة في مصر، والزواج من مصريين بارزين.

بقي المهندس محمد عادل حسن رئيسا للجهاز المركزي للمحاسبات حتى ١٠ سبتمبر ١٩٩٨ فخلفه المهندس فخري عباس الذي كان يعتز بأنه أول محاسب يرأس جهاز المحاسبات بعد أن ظل هذا المنصب يُتداول فيما بين القانونيين والضباط والمهندسين والعسكريين.

وفي كل الأحول فإن محمد عادل حسن نموذج بارز للهندسة المستأنسة في الدولة الشمولية.

اباب الخامس الذين صالحتهم السياسة

الفصل ١٣ عبد الخالق الشناوي

الوزير الناصري الذي أصبح نائبا لرئيس الوفد الجديد

عبد الخالق الشناوي (1906 - 1997) مهندس ري بارز من الجيل الذي استطاع ان يبرز في وجود المهندس الأشهر احمد عبد الشرباصي.

نشأته

ولد المهندس عبد الخالق الشناوي في كفر المصيلحة محافظة المنوفية (١٩٠٦)، وهي القرية التي أنجبت عددا كبيرا من أهل السياسة المميزين، أبرزهم الرئيس حسني مبارك، وعبد العزيز باشا فهمي.

تلقي الشناوي تعليما مدنيا متميزا والتحق بكلية الهندسة وتخرج فيها في القسم المدني (١٩٢٨). وبهذا فانه سبق الى الوزارة زميله إبراهيم زكي قناوي المتخرج مثل سلفهما المهندس الشرباصي في ١٩٢٤ .

عمل المهندس عبد الخالق الشناوي بعد تخرجه في قطاع الري حيث شارك في إنشاء خزان جبل الأولياء، وقناطر الدلتا، ثم عين في وظيفة المهندس المقيم في خزان جبل الأولياء (١٩٥٤)، وعين مفتشا لري القليوبية وكفر الشيخ، فمديرا عاما لمصلحة المساحة (١٩٥٧).

وكيلا لوزارة الإصلاح الزراعي

ولما كانت وزارة الأشغال قد أصبحت بمثابة مستودع الكفايات الفنية والهندسية في ذلك العهد، فقد نمت فكرة الإفادة من كبار مهندسيها ليكونوا وكلاء للوزارة في الوزارات الهندسية والفنية الأخرى، وهكذا اختير المهندس الشناوي ليكون وكيلا لوزارة الإصلاح الزراعي (يناير ١٩٦٢)، على نحو ما اختير زميله أحمد علي فرج (المتخرج في ١٩٣٣) ليكون نائبا لوزير التخطيط ، فوزيرا للتخطيط.

محافظا للفيوم

وفي يناير 1963 اختير المهندس عبد الخالق الشناوي محافظا للفيوم.

توليه الوزارة

بعد أكثر من عامين ونصف عام في منصب المحافظ اختير الشناوي وزيرا للري في وزارة زكريا محيي الدين (أكتوبر 1965)، وشغل هذا المنصب أيضا في وزارة المهندس محمد صدقي سليمان، ووزارة الرئيس عبد الناصر الخامسة (أي حتي مارس 1968). وفي وزارة الري واصل الشناوي سياسات أسلافه من وزراء الري في عصر الثورة، الذين تمكنوا من الاحتفاظ بالحدود الدنيا لاستقلال هذه المؤسسة المدنية بعيدا عن تقلبات السياسات الحكومية والاستراتيجية.

نقيبا

وبعد أن ترك الوزارة انتخب المهندس عبد الخالق الشناوي نقيبا للمهندسين .

وثيقة ١٩٧٢

وفي ١٩٧٢ كان المهندس عبد الخالق الشناوي واحدا من الموقعين علي العريضة الشهيرة المقدمة إلي الرئيس السادات، وفي الروايات المتوافرة عن المستشار محمد عصام الدين حسونة وزير العدل ما يشير إلي أنه هو الذي نجح في أن يضمن العريضة توقيع المهندسين أحمد عبده الشرباصي، وعبد الخالق الشناوي معا.

انضمامه للوفد الجديد

بعد تأسيس حزب الوفد الجديد انضم المهندس عبد الخالق الشناوي إلي الحزب (ضمن عدد من وزراء ومحافظي عهد الثورة الذين انضموا إلي حزب الوفد، وكان منهم الدكتور محمد حلمي مراد، والدكتور مصطفي الجبلي، والدكتور احمد أبو إسماعيل ، والدكتور علي السلمي، ومحمد أحمد لبيب) ورأس لجنة الزراعة والري في حزب الوفد الجديد.

وكان المهندس عبد الخالق الشناوي يوالي من آن لآخر جريدة «الوفد» ببعض المقالات.

وفاته

توفي المهندس عبد الخالق الشناوي 1997

الفصل ١٤ إبراهيم زكي قناوي
مهندس الري المصري الذي عاش القرن العشرين

المهندس إبراهيم زكي قناوي ١٩٠١ ـ ١٩٩٢ هو واحد من أكبر علماء الهندسة المصريين الممارسين، وأطولهم عمراً، وأعلاهم مقاما.

كانت للمهندس إبراهيم زكي قناوي خبرته الطويلة التي أهلته (علي الرغم من أنه لم يكن من أساتذة الجامعات) لرئاسة جمعية المهندسين المصريين المصرية منذ يوليو ١٩٦٩، وفي السنوات الأخيرة من حياته مارس السياسة على نحو أضاف الى قيمته المهنية والعلمية ولم يؤذ بسببها بل لقي التكريم .

حملته المحذرة من الجفاف

كان المهندس إبراهيم زكي قناوي أقوي الأصوات التي حذرت الحكومة والشعب مبكرا من خطر الجفاف، وقد كتب كثيرا من المقالات العلمية الممتازة للصحف اليومية حول هذا الموضوع، وأصبح في ضمير الشعب رمزا شامخا للضمير الهندسي المصري اليقظ.

تكونت للمهندس إبراهيم زكي قناوي مكانة دولية في مجال تخصصه، وقد اختير نائبا لرئيس هيئة السدود الدولية (١٩٧٤ ـ ١٩٧٩)، كما أسهم بجهده في تنظيم الري والموارد المائية في ربوع مصر، فقد أسهم بجهود هندسية بارزة في السودان الشقيق، وفي سوريا.

مقارنته بأنداده الخمسة

كان المهندس إبراهيم زكي قناوي لاحقا مباشرة بالمهندس موسى عرفة (المولود ١٩٠٠ والمتخرج ١٩٢٢) و وزير السد العالي الذي عمل هو وكيلا له ، وسابقا في التخرج على سلفه في منصب وزيرالري المهندس عبد الخالق الشناوي ١٩٠٦-١٩٩٧ و المتخرج ١٩٢٨ و كان ثلاثتهم من نجوم مهندسي الري الذين تلت نجوميتهم في العمل العام والسياسي نجومية زميلهم الأشهر والألمع المهندس أحمد عبده الشرباصي ١٨٩٩-١٩٨٤ ، وإن لم تحل نجوميته بينهم وبين نوال حظهم من الأضواء والمناصب، أما المهندس حسن زكي الذي تولى وزارة الري فيما بين المهندسين الشرباصي والشناوي فأكبر منهم جميعا إذ ولد عام ١٨٩٣ ، واما المهندس

احمد على فرج الذى تولى وزارة التخطيط (لا الري) فيصغرهم جميعا وهو طليعة جيل وزراء السبعينات عزيز يوسف سعد و محمدعبد الرقيب و احمد على كمال .

نشاته

ولد المهندس إبراهيم زكي قناوي (١٩٠١) في شبين الكوم بمحافظة المنوفية، ويعود أصل عائلته إلي ميت غمر، وأخوه هو الدكتور علي فؤاد الذي كان وكيلاً لوزارة الصحة، ووالد الدكتورين العميد هاشم فؤاد وأستاذ العيون عبد الرحيم فؤاد.

تلقي المهندس إبراهيم زكي قناوي تعليما مدنيا، وحصل علي درجة دبلوم الهندسة من مدرسة الهندسة المصرية مع المهندس الشرباصي (١٩٢٤) في العام الذي سبق افتتاح الجامعة المصرية، وفي أثناء تلقيه العلم في مدرسة الهندسة شارك المهندس إبراهيم زكي قناوي في ثورة ١٩١٩، وأصيب فيها إصابة بالغة.

السكة الحديد

عمل المهندس إبراهيم زكي قناوي بعد تخرجه مهندسا بكباري السكة الحديد، ودفعه تطلعه العلمي إلي السفر إلي إنجلترا علي نفقته الخاصة ، فحصل علي بكالوريوس هندسة من جامعة لندن، ثم علي الماجستير من جامعة كمبردج، ثم سافر إلي الولايات المتحدة وحصل علي درجة الماجستير متخصصاً في الأعمال الإنشائية الكبري وتوليد الكهرباء من المياه.

التعلية الثانية لسد أسوان

حين عاد المهندس إبراهيم زكي قناوي من الخارج وجد أن مصلحة السكة الحديد قد فصلته لإنقطاعه عن العمل، ولكن المهندس المصري الكبير أحمد خيري التقطه ليعمل معه في التعلية الثانية لخزان أسوان، وهكذا تدرج في الوظائف التنفيذية في وزارة الأشغال، ثم اشترك في تنفيذ مصرف القليوبية الرئيسي وبناء قناطر محمد علي، ورقي (١٩٣٧) مساعداً لمدير أعمال قناطر الدلتا، ومساعداً لمدير أعمال قناطر نجع حمادي.

وفي ١٩٤٠ عمل إبراهيم زكي قناوي مهندساً للري بالصعيد وشارك (١٩٤٧) في بناء قناطر إدفينا وتصميمها ، واشترك (١٩٥٠) في الأبحاث الخاصة ببناء خزان مرو بالسودان، ومن السودان استدعي ليشغل منصب مدير مشروع كهربة خزان أسوان، وتولي الإشراف علي تنفيذ نفق وادي النطرون.

وفي عهد ٢٣ يوليو شارك المهندس إبراهيم زكي قناوي في مشروعات تجديد مدن قناة السويس الثلاث بعد العدوان الثلاثي (١٩٥٦)، ووفي أثناء عهد الوحدة مع سوريا اختير إبراهيم زكي قناوي عضوا في مجلس إدارة مؤسسة المشروعات الكبري في سوريا، وأسهم في تنفيذ مشروع سد الفرات.

وكيلا لوزارتي الاشغال و السد العالي

وفي أكتوبر ١٩٦٠ عين إبراهيم زكي قناوي وكيلاً مساعدا لوزارة الأشغال، فوكيلاً لتلك الوزارة (١٩٦١)، ثم انتقل بدرجة وكيل الوزارة مع كانت تمثله من الأهمية والأقدمية لوزارة السد العالي حيث شارك مشاركة فعالة في إقامة السد العالي من خلال إشرافه علي شئون التنفيذ (١٩٦٤).

الاتحاد الاشتراكي

وبالموازاة لهذا الجهد شارك المهندس إبراهيم زكي قناوي في أنشطة الاتحاد الاشتراكي وكان من الذين انتخبوا أعضاء باللجنة المركزية (١٩٦٨).

توليه الوزارة

اختير المهندس إبراهيم زكي قناوي وزيرا للري في وزارة الرئيس جمال عبد الناصر الأخيرة (مارس ١٩٦٨)، ضمن مجموعة الأساتذة التكنوقراطيين الذين كان أغلبهم من الجامعة، وخلف في هذا المنصب زميله المهندس عبد الخالق الشناوي (١٩٠٦- ١٩٩٧)، واحتفظ بمنصبه في وزارتي الدكتور محمود فوزي الأوليين، وبقي في منصبه حتي ١٤ مايو ١٩٧١ حيث خلفه المهندس محمد عبد الرقيب.

بعد خروجه من الوزارة بفترة عين (أغسطس ١٩٧٥) رئيسا للجهاز المركزي لمشروعات التعمير ، وأبلي بلاء حسنا رغم تقدم السن به حتي استقال من هذا المنصب (يوليو ١٩٧٧).

جائزة الدولة التقديرية

نال المهندس إبراهيم زكي قناوي كثيرا من التقدير والتكريم، توجه بالحصول علي جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٨٨ في العلوم، ويأتي ترتيبه في المحل الثامن والثمانين بين مَنْ حصلوا عليها على وجه العموم .

المجالس القومية المتخصصة

شارك المهندس إبراهيم زكي قناوي في عضوية المجالس القومية المتخصصة منذ إنشائها وكان له فيها صوت مسموع.

سميه

تجدر الإشارة إلي وجود مهندس ري بارز في الجيل السابق مباشرة علي إبراهيم زكي قناوي كان اسمه هو الآخر إبراهيم زكي، وقد اختلط الأمر ذات مرة علي بعض المؤرخين البارزين فنسب أقوال القديم إلي الحديث!

الفصل ١٥: محمد ماهر أباظة

الوزير الأباظي الذي تفوق على عائلته بطول البقاء في السلطة

كان محمد ماهر أباظة (١٩٣٠ - ٢٠٠٧) لفترة من الزمن في اخريات حياته عميدا للأسرة الأباظية، وهو من الفرع المقيم في منيا القمح، وهو (رغم فارق السن) أخ غير شقيق لإثنين من نجوم السياسة في مصر أولهما هو الشاعر عزيز أباظة باشا ؛ الذي كان يكبره بثلاثين عاما، والذي وصل إلى منصب المدير في عدة مديريات، فضلاً عما وصل إليه من مجد ثقافي و شعري وعضوية مجمع اللغة العربية، وحصوله على جائزة الدولة التقديرية في الآداب، ليكون سابع الأدباء حصولاً عليها بعد الأساتذة طه حسين والعقاد والحكيم والزيات وأبو حديد وتيمور، وقبل من تلاه في الحصول عليها وهو الشاعر أحمد رامي ، ثم يحيى حقي ونجيب محفوظ. ، وكان بينهما فارق في السن كانت تسمح به الحياة الزوجية للآباء، وفي كتاب السيدة عفاف أباظة زوج الأستاذ ثروت اباظة عن والدها الشاعر عزيز أباظة وفي حديثها عن صباها في الريف، وعمن كانوا في سنها من أعمامها وأولاد أعمامها قالت إن عمها «ماهر، هو الوحيد الذي كان شاطرا من بيننا».

أما الأخ الأخر فهو أحمد بك أباظة الذي خاض معترك السياسة وفديا، وكان عضو البرلمان الوفدي (١٩٥٠)، وظل وفديا حتى عهد الرئيس حسني مبارك وفاز في انتخابات ١٩٨٤، وهو من كبار ملاك الاراضي، وقد حدث ذات مرة أنه كان علي رأس قائمة حزب الوفد المنافسة لقائمة الحزب الوطني التي كان علي رأسها أخوه الأصغر الوزير ماهر في الوزارة نفسها. وبعد الغاء نظام القوائم و العودة الى

النظام الفردي و اضطرار الحزب الوطني إلى ترشيح ماهر أباظة في الشرقية فقد فصلت له دائرة منفصلة عن دائرة أخيه أحمد بك حتى لا يكونا متنافسين على نفس المقعد . وقد أصبح الدكتور محمود نجل احمد بك رئيسا لحزب الوفد؛ وأصبح شقيقه أمين وزيرا للزراعة قبل ثورة يناير ٢٠١١.

كان المهندس محمد ماهر أباظة يؤدي واجباته العائلية مع تلك الأسرة التي كان قد بقي من أقطابها، من حرص هو نفسه على ان يظلوا يسبقونه في النفوذ المجتمعي؛ ومنهم الطيار وجيه أباظة الذي لم يصل إلى الوزارة على الرغم من أنه كان في بداية ١٩٥٢ أهم ممن أصبحوا وزراء ونواب برئيس الجمهورية

مكانته في جيله و توليه الوزارة

كان المهندس محمد ماهر أباظة من جيل المهندسين الذين لمعوا في نهاية عهد الرئيس أنور السادات؛ وقد سبقه إلى اللمعان والتألق ثلاثة كانوا يتفوقون عليه في مجمل معطياتهم وعطائهم هم المهندسون حسب الله الكفراوي، وعبد العظيم أبو العطا الذي توفي مبكراً، ونعيم أبو طالب الذي قدر له أن يترك النظام مبكرا. لكن أباظة تميز عن هؤلاء بأنه كان نموذج المهندس التنفيذي الممارس ، الذي انتقل من الموقع الثاني إلى الموقع الأول وكأنه يترقى أو ينتقل فحسب.

اختير المهندس محمد ماهر أباظة وزيرا للكهرباء والطاقة في وزارة الرئيس أنور السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) حين كانت قضية الطاقة وأزمتها قد أخذت مكانها المتقدم في دائرة الضوء العالمية واستقرت لأجل طويل في هذه الدائرة، ولم يكن من الصعب عليه أن يبرز كفاءة وزارته علي الصعيد العالمي الذي بات مفتوحا علي مصراعيه لنوايا التعاون الدولي، ولاستطلاعات النوايا، ولاستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة، حتي وإن كانت هي الطاقة النووية، ثم لشبكات الربط الكهربي بين الدول بعضها وبعض.

احتفاظه بمنصبه ١٩ عاما

ظل المهندس محمد ماهر أباظة يحتفظ بمنصب وزير الكهرباء طيلة أكثر من ١٩ عاما متصلة قضاها في وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠)، ثم وزارتي الرئيس محمد حسني مبارك (٦ و١٣ أكتوبر ١٩٨١)، ثم وزارتي الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين (يناير ١٩٨٢، وأغسطس ١٩٨٣)، ووزارة علي لطفي (سبتمبر ١٩٨٥)، ووزارات عاطف صدقي الثلاث (أكتوبر ١٩٨٦، ونوفمبر

١٩٨٧، ونوفمبر ١٩٩٣)، ووزارة كمال الجنزوري (يناير ١٩٩٦). ولم يترك الوزارة إلا عند تشكيل عاطف عبيد لوزارته (أكتوبر ١٩٩٥).

كان تاليا في قيمته للباشوات الأربعة

ظل المهندس محمد ماهر أباظة في أدائه الوزاري ما بين ١٩٨٠ (وزارة السادات الأخيرة) وحتى نهاية عهد وزارة كمال الجنزوري في ١٩٩٩ متقدماً في الحظوة والمكانة والسمعة والإنجاز. لكنه مع كل تقديري وحبي له لم يكن قادراً على أن يصعد إلى طبقة الباشوات الأربعة الذين احتلوا مكانة الباشوات القدامى في عهد مبارك، وهم الشيخ جاد الحق شيخ الأزهر ، والدكتور مصطفى كمال حلمي والدكتور أحمد عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية ، والمستشار فاروق سيف النصر وزير العدل الأسبق.

والسبب في هذا بسيط وهو أن المهندس محمد ماهر أباظة شغل نفسه بالحياة السياسية و البرلمانية واضطر لممارسات متعددة أنقصت من قيمته كباشا في عصر انتهى فيه الباشوات. وبمثل هذه التصرفات وبمثل دعمه لشبان مغامرين من ذوي الشبهات و دعمه لصحف صفراء وصحف أخرى لا ترقى إلى أن تكون صحفاً صفراء كانت مكانة ماهر أباظة في ضميرنا ؛ تتمتع بمكانة تالية للباشوات الأربعة الكبار وهي مكانة موازية مع مكانة شخصية من طراز الدكتور بطرس غالي بكل مجده.

أداء متميز

نستطيع أن نثني على أداء المهندس محمد ماهر أباظة في الحفاظ على مستويات متميزة لمجال تخصصه، فقد نجح في توفير احتياجات مصر من الطاقة بحيث انتهت أزمات الطاقة في مصر في عهده تماماً، وحقق هذا النجاح بدون تكاليف إضافية وبدون فساد في العقود أو التعاقدات وهي ميزة كبيرة إذا ما قورن بمن جاءوا بعده بل ببعض من سبقوه.

علي صعيد آخر نجح المهندس محمد ماهر أباظة في إقامة مشروع للتحكم المركزي في شبكات الكهرباء علي مستوي الجمهورية كلها. وكان يبرهن بالإحصاءات علي مدي الجهد الذي بذله قطاعه، ولخص ذلك في عام ١٩٨٤ بأن إجمالي الكهرباء كان نصف مليار (١٩٥٢)، ثم أصبح ٣٢ مليارا!! وقد خطا المهندس محمد ماهر أباظة خطوات واسعة في إنتاج الكهرباء ومحطاتها وتوزيعها

وشبكاتها وربطها، كما مضي خطوات في مشروع الطاقة النووية، ونجح في استقطاب معارضيه الأقوياء، وضمهم إلي المجلس الأعلى للطاقة الجديدة والمتجددة، وسافر كثيرا، واشترك في مؤتمر الأمم المتحدة للطاقة الجديدة والمتجددة في نيروبي، وغيره من المؤتمرات.

حواره مع الرئيس صبيحة مفاعل تشرنوبل

على سبيل المثال، فإني اذكر قصة مهمة لتاريخنا الوطني على نحو ما وصلتني في ايامها، وهي أن الرئيس مبارك عقد اجتماعاً مع كبار وزرائه غداة حادث تشرنوبل. وسأل المهندس محمد ماهر أباظة عن كل ما وصلت إليه مشروعات الطاقة و محطاتنا النووية؛ فلما انتهى مبارك من سماعه قال له بنبرة حاسمة : اقفل هذا كله، وانسحب من كل هذه التعاقدات، وتوقف عن كل الخطوات، فصعق المهندس ماهر أباظة لدرجة أنه قال للرئيس مبارك إنه على استعداد للنوم في المحطة النووية التي يشعر عند النوم فيها بالأمان بأكثر من بيته، وكان رد الرئيس مبارك على نحو ما تعود منه الناس: نم أنت أما أنا فلن أنام.

تركيزه في وزارة الكهرباء

كان من أسباب نجاح المهندس محمد ماهر أباظة أنه لم يمد عينيه إلى ضم وزارة البترول مع الكهرباء مع أن هذا كان هو الوضع الطبيعي؛ لكنه كان حكيما على طريقة" العصفور في يد خير من عشرة على الشجرة "، وبخاصة أنه كان يرتاد بالكهرباء آفاقاً جديدة من قبيل الربط الكهربائي عبر الدول.

نشأته

ولد المهندس محمد ماهر أباظة في منيا القمح في الثاني عشر من مارس (١٩٣٠)، وتلقي تعليما مدنيا متميزا وتخرج في قسم القوي الكهربائية بكلية الهندسة جامعة القاهرة (١٩٥١)، وأتيح له بعد ذلك أن ينال بعض الدراسات العليا والتدريب في كل من ألمانيا الاتحادية، والسويد.

عمل المهندس محمد ماهر أباظة في وزارة الأشغال إلي أن أنشئت وزارة الكهرباء (١٩٦٤) فانتقل مع زملائه من مهندسي الكهرباء إلي الوزارة الجديدة، وأصبح مديرا عاما لشبكات الكهرباء، ثم مفتشا لشبكات القوي الكهربائية، ثم مديرا عاما لهيئة كهرباء مصر، مختصا بالبحوث والدراسات.

ثم أصبح واحدا من وكلاء وزراء الكهرباء، ثم وكيلا أول للوزارة حين اقتضي النظام وجود وكيل أول للوزارة (سبتمبر ١٩٧٤)، وهو في الخامسة والأربعين.

وفي هذه الفترة لم يكن يعرف عنه أنه كان يناوئ مَنْ هم أقدم منه، ولا مَنْ هم أكثر رغبة ، ولم يكن يمارس نشاطا سياسيا ظاهرا، لكن شيئا من العمل الهادئ النشط مع شيء من الصبر أخذ يؤهله لتولي الوزارة فتولاها بالفعل (مايو ١٩٨٠)، بعد فترة قصيرة قضاها سلفه المباشر المهندس مصطفي كمال صبري (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠)، وبعد فترة طويلة قضاها سلفهما المهندس أحمد سلطان (١٩٧١ ـ ١٩٧٨).

نشاطه البرلماني

وبالموازاة لعمله الوزاري كان المهندس ماهر أباظة مرشحا دائما للحزب الوطني في مجلس الشعب في الشرقية، وقد احتفظ بمقعده البرلماني منذ برلمان ١٩٨٤.

رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب

تولي المهندس محمد ماهر أباظة عقب خروجه من الوزارة منصبين مهمين فأصبح رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب، وهو المنصب الذي خلفه فيه الدكتور مصطفى الفقي ، كما أصبح رئيسا لمجلس إدارة شركة ميدور للبترول.

وفاته

توفي المهندس محمد ماهر أباظة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٧

المحتويات

هذا الكتاب ٥

الباب الأول رموز الحكمة و الثروة و التمصير ١٠

الفصل الأول : المهندس أحمد عبده الشرياصي ١٠

رمز الحكمة و مهندس الاتزان في عصر الميلان ١٠

قيمته التاريخية ١٠
قيمته فى الفكر السياسى العربى ١٠
مكانته بين المدنيين الستة الكبار في عهد ١٩٥٢ ..... ١١
نشأته ١٢
عمله المستمر وزيرا للأشغال ١٢
عضويته فى مجلس الرياسة ١٣
عودته للوزارة نائبا لرئيس الوزراء ١٣
اعتزاله العمل الوزاري ١٤
الاتحاد الاشتراكى ١٤
المجالس القومية ١٤
عضويته فى مجمع اللغة العربية ١٤
مشاركته فى كتابة وثيقة ١٩٧٢ ..... ١٤
الأرجح أنه هو الذي كتب الوثيقة ١٥
الموقعون على الوثيقة ١٥
البداية بإثبات الولاء ١٦
إحساسهم بتهديد الظرف للوجود المصري نفسه ١٧
زلزلة البنيان الاجتماعي ١٧
استقلال الإرادة الذي اقترحته الوثيقة على الرئيس السادات ١٨
التعويل على الإمكانات الذاتية المصرية وحدها ١٩
المطالبة بمراجعة علاقات مصر بالاتحاد السوفيتي ١٩
استقلال القرار المصري وليس إنهاء الصداقة السوفييتية ١٩
المطالبة باللجوء إلى منطقة الأمان ٢٠
حدود سياسة محالفة الشيطان ٢٠

الفصل الثاني: المهندس أحمد عز الدين هلال ٢١

أعظم وزير مصري من حيث إفادته لوطنه ٢١

قيمته التنفيذية الرفيعة ٢٢
قيمته الاقتصادية ٢٢
نشأته وتكوينه ٢٢
تأهله الاستراتيجي ٢٣
مناصبه العليا ٢٣
صاحب الرقم القياسي للوزير في عهد السادات ٢٣
التعدين والصناعة ٢٤
نائبا لرئيس الوزراء ٢٤
نال وشاح النيل مرتين ٢٤
تقصير الرئيس مبارك في الإفادة منه ٢٤
كفايته الفريدة ٢٥
دوره فى الاعداد لحرب ١٩٧٣ ..... ٢٦
اتزانه المذهل فى عصر نجومية الأوبك ٢٦
شهادة رائعة من الدكتور مصطفى الرفاعى ٢٧
وصف الدكتور مصطفي الرفاعي لعوامل تفوقه ٢٨

الفصل الثالث : المهندس محمود يونس ٢٩

النجم الذي انتقل من جوار الشمس إلى وراء الشمس ٢٩

السبب الغامض وراء اختفائه ٢٩
الوصف المسرحى التقريبى لغيابه ٣٠
هل خسر بتركه رئاسة القناة ٣٠
تأثير تجربته فى خليفتيه بحرصهما على الصمت التام ٣٠
تجربة مشهور أحمد مشهور و محمد عزت عادل ٣١

نشأته ٣٢
المجلس الدائم للإنتاج ٣٢
تولى ست وزارات هندسية ٣٢
بدأ مناصبه نائبا لرئيس الوزراء ٣٣
دوره بعد الهزيمة ٣٣
نقيبا للمهندسين ٣٤
روايته عن نفسه ٣٤
قصة تنفيذ التأميم ٣٥
تقدير عبد الجليل العمري لدوره ٣٦
شهادة مذكرات صلاح نصر بتفوقه ٣٦
رواية للدكتور حسين مؤنس ٣٦
فائض العمالة ٣٧
يشكو من سطوة الاتحاد الاشتراكي ٣٧
يشكو من الأجهزة الثلاث المعوقة ٣٧
عبد الناصر يستنكر أسلوب عرض محمود يونس للمشكلة ٣٧
محمود يونس يحذر الرئيس من الخلط بين الفنى والسياسي ٣٨
عبد الناصر يملك الحل الجدلي العبقري : اتركهم يتكلموا ٣٨
وفاته ٣٨

الباب الثاني ثلاثة من رؤساء الوزارات ٣٩

الفصل الرابع د. مصطفى خليل ٣٩

نهاية عصر الأناقة في السياسة المصرية ٣٩

المقارنة بينه وبين د. عزيز صدقي ٣٩
مكانتهما بين المهندسين الذين مارسوا العمل السياسي ٤٠
نشأته وتكوينه ٤٠
اختياره للوزارة ٤٠
نائبا من نواب رئيس الوزراء الأحد عشر ٤١
خروجه من الوزارة عندما شكلها صدقي سليمان ٤١
تحوله الى العمل فى التنظيم السياسي ٤١
مشاركته التاريخية في وثيقة ١٩٧٢ ..... ٤٢
في حرب أكتوبر ٤٢
انتخابه نقيباً للمهندسين ٤٢
صعوده لقمة الاتحاد الاشتراكي ٤٢
وصوله إلى ذروة مواقفه السياسية ٤٣
تشكيله لوزارته الأولى ٤٣
توليه وزارة الخارجية ٤٣
الطرفة المتمثلة فيما رواه خالد محيي الدين ٤٤
إجراؤه انتخابات ١٩٧٩ التى لم توصف بالنزاهة ٤٤
عقليته الشمولية والمناهضة لحراك الطلبة ٤٤
مطالبته بالحسم مع الطلاب المشتغلين بالسياسة ٤٥
أول من استطاع رفع سعر الرغيف ٤٥
موقفه الواضح من تصرفات البابا شنودة ٤٦
كثرة التحوير فى البنيان الوزاري ٤٦
إيمانه بالزمالة وثقته فى زملائه ٤٦
بدأ وزارته بالبعد المحسوب عن الجماهيرية ٤٧
وزارته الثانية ٤٨
تحمس موسى صبري له ٤٨
موسى صبري يوحى بأنه كان مناهضا لممدوح سالم ٤٨
رواية فتحى رضوان عن تحفظه على اختياره وزيرا ٤٩
أداؤه غير المبهر فى السكة الحديد ٤٩
صدامه مع على صبري ٤٩
هل أشار السفير الأمريكى باختياره وزيرا ٥٠
قصة صفقة التليفونات التى أشهرتها المعارضة في وجهه ٥٠
طلبه تشكيل لجنة تحقيق برلمانية ٥١
جهوده فى إثبات براءته ٥١
محمد الطويل ينتقد مصطفى خليل ٥٢
محمد عبد السلام الزيات يتهمه ببدء تهميش القطاع العام ٥٢
استقالته و توليه منصبين رفيعين ٥٣

مؤلفاته ٥٤
وفاته ٥٤

الفصل الخامس : الدكتور عزيز صدقي ٥٤

الذي أسّس علم التلميع السياسي ٥٤

المقارنة بينه وبين صِنوه الدكتور مصطفى خليل ٥٥
دوره في سياسات تصنيع مصر ٥٦
ممارسته الخطرة لسياسات التلميع وهو رئيس للوزراء ٥٧
تكوينه و سيرة حياته ٥٨
خلفاؤه في وزارة الصناعة بعد اختلافه مع نظام الرئيس عبد الناصر ٦٠
وصوله إلى القمة في الاتحاد الاشتراكي أيضا والبرلمان ٦١
صاحب أول حظ مع الرئيس السادات ٦١
الوزراء الجدد في وزارة الدكتور عزيز صدقي ٦٢
غرامه المتكرر بالمعارك السياسية ٦٤
خلافه مع صديقه المهندس سيد مرعي ٦٤
خلافه مع عبد العزيز حجازي وممدوح سالم ٦٥
خلافاته مع وزيري الحربية والخارجية وجهده في العلاقات السوفييتية ٦٦
خلافه مع امحمد حسنين هيكل ٦٧
اندفاعاته إلى قرارات غير ناضجة مع قدرته على إشاعة الأمل ٦٧
أشاعوا أنه تصور نفسه بمثابة الزعيم ونستون تشرشل ٦٨
نهاية عهد وزارته ٦٨
الوزراء الذين لم يعملوا إلا مع الدكتور عزيز صدقي ٦٩
أفضل حظوظه كانت مع الصحفيين الذين عملوا معه ٦٩
دوره فيما قبل ثورة يناير ٢٠١١ ..... ٧٠

الفصل السادس : محمد صدقي سليمان ٧٠

أكفأ مهندس في العهد الناصري ٧٠

مكانته التاريخية ٧١
قيمته الفكرية والتاريخية ٧٢
افتقاده للتكريم ٧٢
مقارنته بمصطفى خليل وعزيز صدقي ٧٣
مقارنته بعز الدين هلال والكفراوي ٧٣
مقارنته بمحمود يونس ٧٣
لماذا ترك رئاسة الوزارة ٧٣
نشأته و تكوينه ٧٤
اختياره سكرتيرا عاما لمجلس الإنتاج ٧٤
اختياره سكرتيرا عاما للجنة التخطيط القومي ٧٤
اختياره مديرا عاما للمؤسسة الاقتصادية ٧٤
دوره بعد هزيمة ١٩٦٧ ..... ٧٥
ترك المناصب الوزارية ٧٥
تقاعده ٧٥
مقال إسماعيل صبري عبد الله في رثاء محمد صدقي سليمان ٧٥
وفاته ٧٥

الباب الثالث الشهداء ٧٦

الفصل السابع عبد العظيم أبو العطا ٧٦

أول الشهداء في عهد الرئيس مبارك ٧٦

قيمته التاريخية ٧٦
نجاحه الوزاري ٧٦
علاقته بممدوح سالم ٧٦
ضمه وزارة الزراعة للري ٧٦
صعوده السياسي ٧٧
قصة مأساته ٧٧
الحسابات البريئة ٧٨
دراما الموت ٧٨
نشأته ٧٩

في بحيرة فيكتوريا و موسكو ٧٩
سكرتيرا عاما للجنة بناء السد العالي ٧٩
إسهاماته الوزارية ٨٠
الحياة البرلمانية ٨٠
اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ ..... ٨٠
وفاته ٨٠

الفصل ٨ محمد فهيم ريان ٨١

أول المهندسين اللذين قتلتهما سنوات مبارك الأخيرة ٨١

تقدير الرئيس مبارك الفائق للمهندس ريان ٨١
اختيار ريان بعد كثرة الفشل في إدارة مصر للطيران ٨٢
القيمة المقابلة لإنجازه:الإدارة الرشيدة والقفز بقيمة الأصول ٨٢
نجاح مبكر في عصر المعلومات ٨٢
أسطول رائع في زمن مبكر و محطات خارجية ٨٣
مركز المحاكيات ٨٣
أسواق مصر للطيران الحرة ٨٣
الشراكة في الفنادق ٨٤
مستشفى مصر للطيران ٨٤
نزاهة يده والموارد المالية التى حصلت عليها الدولة بفضل إدارته ٨٤
المقارنة بين إعمار ريان و تخريب خلفه ٨٤
نشأته وتكوينه ٨٥
قدوم الفريق شفيق والانتكاسة طويلة المدى في مصر للطيران ٨٥
خلط الأوراق ٨٦
وفاته القاسية ٨٦

الفصل ٩ إبراهيم سالم محمدين ٨٦

الوزير الصلب و صناعة الصلب ٨٦

المنافسة الليبية والتركية والخليجية ٨٧
تباطؤ الجنزوري و تجاهل عاطف عبيد ٨٧
الدخول المفاجئ للمهندس أحمد عز ٨٨
فتح ملفات عز بعد ثورة يناير ٨٩
حوار حول ما حدث ٨٩
نشأته ٩٠
النشاط السياسي ٩٠
وزيرا للصناعة ٩٠
المجالس القومية ٩٠
وفاته ٩٠

الباب الرابع المهندسون في الوظائف شبه السيادية ٩١

الفصل ١٠ عبد الوهاب البشري ٩١

الذي تولى وزير الحربية في ذروة مجد عبد الحكيم عامر ٩١

نشأته وتكوينه ٩١
المصانع الحربية ٩١
نائبا لوزير الحربية ٩١
عمله الاستشاري بعد الوزارة ٩٢
تكريمه ٩٣
وفاته ٩٣

الفصل ١١ سمير حلمي ٩٣

أكبر شخصية مصرية نالت الشهادة مع الرئيس السادات ٩٣

عضوية المجلس الدائم للإنتاج ٩٤
سكرتيرا عاما لهيئة السد العالي ٩٤
رئاسة شركة كيما ٩٤
رئيسا لمؤسسة الصناعات الكيماوية ٩٤
الاتحاد الاشتراكي ٩٤

اختياره للوزارة ٩٤
نائبا لرئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ٩٥
وفاته ٩٥

الفصل ١٢ المهندس محمد عادل حسن ٩٥

الرئيس النسيم للجهاز المركزي للمحاسبات ٩٥

استقرار المؤسسات من داخلها ٩٦
تكوينه ٩٦

اباب الخامس الذين صالحتهم السياسة ٩٧

الفصل ١٣ عبد الخالق الشناوي ٩٧

الوزير الناصري الذي أصبح نائبا لرئيس الوفد الجديد ٩٧

نشأته ٩٧
وكيلا لوزارة الإصلاح الزراعي ٩٧
محافظا للفيوم ٩٧
توليه الوزارة ٩٨
نقيبا ٩٨
وثيقة ١٩٧٢ ..... ٩٨
انضمامه للوفد الجديد ٩٨
وفاته ٩٨

الفصل ١٤ إبراهيم زكي قناوي ٩٩

مهندس الري المصري الذي عاش القرن العشرين ٩٩

حملته المحذرة من الجفاف ٩٩
مقارنته بأنداده الخمسة ٩٩
نشاته ١٠٠
السكة الحديد ١٠٠
التعلية الثانية لسد أسوان ١٠٠
وكيلا لوزارتى الاشغال و السد العالي ١٠١
الاتحاد الاشتراكي ١٠١
توليه الوزارة ١٠١
جائزة الدولة التقديرية ١٠١
المجالس القومية المتخصصة ١٠٢
سميه ١٠٢

الفصل ١٥: محمد ماهر أباظة ١٠٢

مكانته فى جيله و توليه الوزارة ١٠٣
احتفاظه بمنصبه ١٩ عاما ١٠٣
كان تاليا فى قيمته للباشوات الأربعة ١٠٤
أداء متميز ١٠٤
حواره مع الرئيس صبيحة مفاعل تشرنوبل ١٠٥
تركيزه في وزارة الكهرباء ١٠٥
نشأته ١٠٥
نشاطه البرلمانى ١٠٦
رئيسا للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب ١٠٦
وفاته ١٠٦

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

The Compliant Engineering In Officiers Era

1952-2010

دار الروضة
للطباعة والنشر والتوزيع

مجموعة من الفصول التاريخية تلقي الضوء على حياة خمس عشرة شخصية هندسية و سياسية مصرية قدر لها أن تلعب الدور الأكبر في علاقة الهندسة بالدولة في مصر منذ 1952 في المنطقة السلطوية الأقل تأثيرا ولمعانا من تجليات الهندسة المرتبطة بالاقتصاد الرأسمالي أو ما تطور عنه (كحالة المهندس أحمد عبود باشا ومعاصريه والمهندس عثمان أحمد عثمان ومعاصريه) و في المنطقة العملية التنفيذية الأقل ارتباطا بالأداء الأكاديمي ، ومع أن الأمر لا يخلو من مناطق للتقاطع والتماس والتلامس فإننا معنيون بالتيار العريض الكفيل بتكوين الرؤية التاريخية لحالة الهندسة في ظل حكم 23 يوليو .

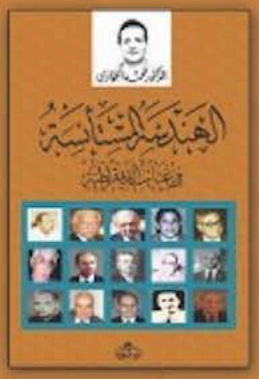

دار الروضة

9 786257 682152